مركز إحسان للدراسات السنة النبوية

مصطلح الحديث (١)

كتاب تعليمي متوافق مع مفردات المقررات في الأقسام الشرعية
يدمج مهارات التفكير مع المحتوى العلمي ويحتوي هذا القسم على (٣١٥) نشاطًا

إشراف
مركز إحسان لدراسات السنة النبوية

نسخة خاصة بطلاب معهد إحسان للسنة النبوية
(مختصرة الأنشطة)
يمنع تداولها خارج المعهد

مصطلح الحديث (١)

جَميعُ الحقُوق محفُوظَة
لوقف إحسان لإحياء السنة النبوية

الطَّبعَةُ الأولى
١٤٤١هـ/ ٢٠١٩م
(الإصدار الثاني)

مركز إحسان للدراسات السنة النبوية
Ihsan Center for Prophetic Sunnah Studies
المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة - جدة
www.ihsancenter.com
info@ihsancenter.com
٠٠٩٦٦٥٦١٤٤١١١٣

روافد المعرفة للأبحاث والمعلومات
Knowledge Creeks for Research & Information
المملكة العربية السعودية - جدة
www.rawafedm.com
info@rawafedm.com
٠٠٩٦٦٥٥٥١٤٥٣٧٤

المقرّرات الدّراسيّة (١)

مصطلح الحديث (١)

كتابٌ تعليميٌّ متوافقٌ مع مفردات المقرّرات في الأقسام الشّرعيّة
يدمج مهارات التّفكير مع المحتوى العلميّ ويحتوي هذا القسم على (٣١٥) نشاطًا

إشراف
مركز إحسان لدراسات السّنّة النّبويّة

تنفيذ
شركة روافد المعرفة للأبحاث والمعلومات

مركز إحسان لدراسات السنة النبوية

رئيس الفريق العلمي	
أ. د. تركي بن فهد الغميز	
المراجعة العلمية	
أ. د. عادل بن عبدالشكور الزرقي	أ. د. يحيىٰ بن عبدالله الشهري
المراجعة التربوية	
أ. د. أمين بن موسىٰ أبو لاوي	أ. د. ماجد بن زكي الجلاد
تنفيذ	
شركة روافد المعرفة للأبحاث والمعلومات	

للحصول علىٰ عرض بوربوينت للمقرر

ملاحظاتكم وآراؤكم محل اهتمامنا

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ النبي الأمين، محمد بن عبد الله، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وعلىٰ من تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد؛ فإن توثيق النصوص والتثبّت من نسبتها إلىٰ قائليها مما عُنيت به الأمة الإسلامية، وامتازت به علىٰ سائر الأمم، فقد أسس علماء الإسلام ومفكروه علومًا جمة تخدم العلوم الكونية والشرعية المتنوعة كان منها علم مصطلح الحديث، ذلك العلم الشريف في قدره، العالي في منزلته، حيث يعنىٰ بالتثبّت من كل ما نُسب إلىٰ نبينا محمد ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، صيانةً للحديث النبوي الشريف وحماية للتشريع من أن يدخل فيه ما ليس منه.

وكثيرٌ من قواعد هذا العلم كان معروفًا ومحفوظًا في الصدور في عصر الصحابة والتابعين وأتباعهم من أئمة النقد، ثم ظهرت الحاجة إلىٰ تدوين هذه القواعد فدُوّنت، وتوالت المؤلفات فيها إلىٰ يومنا هذا، وكان التأليف في كل عصر يتناسب مع البيئة العلميّة التي تشيع فيه، إضافة إلىٰ أن مقاصد التأليف تتعدد، ومناهجه تتنوّع، ومصطلحات العلم ومادّته تتطور وتتجدّد.

ونظرًا إلىٰ أن مادة مصطلح الحديث من المواد المهمة المقرّرة في الكُلّيات والأقسام الشرعية في الجامعات؛ فقد رغب «**مركز إحسان لدراسات السنة النبوية**» بالشراكة مع «**شركة روافد المعرفة للأبحاث والمعلومات**» في وضع هذا الكتاب الذي يتضمن مفردات مادة مصطلح الحديث لمسار الدراسات الإسلامية المعتمدة من الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية. وروعي في إعداده أن يجمع بين التأصيل العلمي وتيسير عرض المادة العلمية، ومراعاة تسلسها وتنظيمها.

• نتاجات التعلُّم:

يتوقَّع من الطالب بعد الانتهاء من دراسة هذا المقرَّر أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١- يوضِّح أهمَّ مصطلحات المحدِّثين في علوم الحديث.

٢- يشرح طريقةَ المحدِّثين في قَبول الحديث أو ردِّه.

٣- يبيِّن منهج المحدِّثين في بناء علوم الحديث، وأثرَه في حفظ السنة.

٤- يقدِّر جهودَ المحدِّثين ومنهجهم العلمي في خدمة السنة النبوية.

٥- يعرِّف بأهمِّ المصنَّفات في أنواع علوم الحديث.

٦- يبيِّن آداب الطالب والمحدِّث.

• توصيف مفردات الكتاب:

يتألف هذا الكتاب من قسمين يتضمَّن كل قسم منهما خمس وحدات دراسية، وتتفرع كل وحدة إلىٰ عدة دروس بحسب موضوعها. وبيان ذلك فيما يلي:

الوحدة الأولىٰ: مدخل إلىٰ مصطلح الحديث.

الدرس الأول: التعريف بعلم مصطلح الحديث.

الدرس الثاني: مصطلحات عامة في علوم الحديث.

الدرس الثالث: أهمية الإسناد ومنهج المحدثين في التثبت من صحة الأخبار.

الدرس الرابع: نشأة علم المصطلح، ومراحل التصنيف فيه، وأهم مصادره.

الوحدة الثانية: تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا.

الدرس الأول: المُتواتِر.

الدرس الثاني: خبر الآحاد.

الدرس الثالث: المشهور.

الدرس الرابع: العَزيز.

الدرس الخامس: الغَريب.

الوحدة الثالثة: تقسيم الحديث بالنسبة إلىٰ من أسند إليه.

الدرس الأول: الحديث القُدسي.

الدرس الثاني: المرفُوع.

الدرس الثالث: الموقوف والمقطوع.

الوحدة الرابعة: الحديث المقبول وأقسامه، وما يتبع ذلك.

الدرس الأول: الصحيح.

الدرس الثاني: الحَسَن.

الدرس الثالث: الصحيح لغيره والحسن لغيره.

الدرس الرابع: الاعتبار والمتابعات والشواهد.

الوحدة الخامسة: الحديث المردود وأقسامه، وما يتبع ذلك.

الدرس الأول: الضعيف.

الدرس الثاني: الـمُعَلَّق.

الدرس الثالث: الـمرسَل.

الدرس الرابع: الـمُعضَل.

الدرس الخامس: الـمُنقَطِع.

الدرس السادس: الـمُدَلَّس.

الدرس السّابع: الـمُرسَلُ الخَفِيُّ.

الدرس الثامن: الإسناد الـمُعَنْعَن.

الدرس التاسع: الـمَزيد في متَّصل الأسانيد.

الدرس العاشر: حديث الـمُختَلِط.

الدرس الحادي عشر: الـشَّاذُّ.

الدرس الثاني عشر: الـمُنكَر.

الدرس الثالث عشر: الـمُعَلُّ.

الدرس الرابع عشر: زيادة الثِّقة.

الدرس الخامس عشر: الـمُدْرَج.

الدرس السادس عشر: الـمَقْلُوب.

الدرس السابع عشر: الـمُضْطَرِب.

الدرس الثامن عشر: الـمُصَحَّف.

الدرس التاسع عشر: الـمَوضوع.

وإلىٰ هنا ينتهي القسم الأول، ويبدأ القسم الثاني من الوحدة السادسة حتىٰ العاشرة، وتفصيلها فيما يأتي:

الوحدة السادسة: كيفية سماع الحديث وتحمُّله وصفة ضبطه وأدائه.

الدرس الأول: تَحَمُّل الحديث.

الدرس الثاني: كتابةُ الحديث وضبطُه.

الدرس الثالث: صفة رواية الحديث.

الوحدة السابعة: علوم الحديث المتعلقة بمتن الحديث.

الدرس الأول: الـمُحكَم ومُختَلِف الحديث ومُشكِلُه.

الدرس الثاني: ناسخ الحديث ومنسوخه.

الدرس الثالث: غريب الحديث.

الدرس الرابع: أسباب ورود الحديث.

الوحدة الثامنة: مراتب الرواة وصفاتهم

الدرس الأول: معرفة الصحابة ﷺ.

الدرس الثاني: معرفة التابعين.

الدرس الثالث: معرفة الثقات والضعفاء من الرواة.

الدرس الرابع: معرفة من ذُكِر بأسماء أو صفات مختلفة.

الدرس الخامس: معرفة الكُنَىٰ وأسماء من اشتَهروا بكُناهم.

الدرس السادس: معرفة الألقاب.

الدرس السابع: معرفة الـمُبْهَمات.

الدرس الثامن: معرفة الـمُهْمَل من الأسماء.

الدرس التاسع: الـمُتَّفِق والـمُفْتَرِق.

الدرس العاشر: الـمُؤتَلِف والـمُختَلِف.

الدرس الحادي عشر: معرفة الـمُتشابه.

الدرس الثاني عشر: مَن حدَّثَ ونَسِي.

الوحدة التاسعة: أنواع متفرقة من علوم الحديث.

الدرس الأول: المتصل والمسند.

الدرس الثاني: العالي والنازل.

الدرس الثالث: المسلسل.

الوحدة العاشرة: آداب الـمُحدِّث والطالب.

الدرس الأول: آداب الـمَحدِّث.

الدرس الثاني: آداب طالب الحديث.

• منهجية الكتاب:

روعي في تصنيف هذا الكتاب اتباع منهجية الكتاب المرجعي حيث تم توظيف القضايا الآتية:

١ – تضمين الكتاب مفردات مادة مصطلح الحديث المعتمدة من الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، مع إضافة مفردات أخرىٰ تسهم في إثراء مفردات هذا العلم وتحقيق أهدافه. وقد تم تنظيم مفردات المقرر في وحدات دراسية تتفرع كل وحدة إلىٰ عدة دروس بحسب موضوعها، ولهذا قد يتّسع زمن المحاضرة لإلقاء أكثر من درس، أو يُقسَّم الدرس علىٰ أكثر من محاضرة.

٢– تحديد الأهداف التعليمية للوحدات والدروس بمجالاتها المعرفية والمهارية والوجدانية، وتضمين الدروس بالأنشطة المتنوعة، وختْم كل درس بأسئلة تقويمية.

٣– إثراء الكتاب بالأنشطة التعليمية التعلمية التي تعزز معرفة المتعلم التطبيقية، وتزوّده بالمعارف والمهارات المختلفة، وتجعله متمكنًا من المعرفة المتخصصة، وتعزز عنده مبادئ التعلم الذاتي ومهارات التفكير. وتوزّعت الأنشطة في هذا المقرر فوضعت أنشطة قبلية، وأنشطة مرافقة للإجراءات التعليمية التعلمية، وأنشطة بعدية منتمية إلىٰ مفردات المقرر، وقد جاءت علىٰ النحو الآتي:

- **أنشطة التمهيد:** تُصدَّر بها الوحدة أو الدرس، وتهدف إلىٰ التهيئة الحافزة بغرض إثارة الدافعية لدىٰ الطالب للتفاعل مع التعلم الجديد.
- **أنشطة التعلّم:** وتكون في أثناء الدرس بغرض تحقيق الأهداف وتعزيز التعلم وفقًا لاستراتيجيات وطرق التدريس الحديثة.
- **أنشطة بحثية:** وتكون في أثناء الدرس، بهدف تنمية مهارات الطالب البحثية من خلال الرجوع إلىٰ المصادر المتخصصة، والبحث فيها، وتلخيص المعلومات منها.
- **أنشطة التقويم:** وتكون في ختام الدرس والوحدة، وهدفها قياس تحصيل الطالب، وتحقق أهداف الدرس والوحدة.
- **أنشطة إثرائية:** وتكون في ختام الوحدة، لتنمية مهارات الطالب المعرفيّة والمهاريّة.

ولمحاضر المادة أن ينتقِي منها ما يراه بحسب ما يقتضيه الموقف التعليمي. فيمكن توظيف الأنشطة علىٰ شكل عمل مجموعات، أو واجبات منزلية، أو بتوظيف الشاشات الذكية، وللمدرس أن يحذف أو يدمج أو يقدم أو يؤخر ما يراه مناسبًا، فما عُرض هو جهد بشري قابل للأخذ والرد.

٤- مراعاة دمج مهارات التفكير مع المحتوىٰ التعليمي، ومن أهم تلك المهارات: مهارة التطبيق، والمقارنة، والتعليل، والترتيب، والاستنتاج، وتحليل النصوص، والتصنيف، والتلخيص، وحل المشكلات، والتقييم.

٥- توظيف الأشكال التوضيحية من خرائط مفاهيمية، ومنظمات تعلّم وجداول، وملخصات للدروس، وذلك لتسهيل الفهم، وإدراك المفاهيم، وتنظيم المعرفة، ومراعاة الفروق الفردية لدىٰ المتعلمين. وقد جاء بعضها مفرغًا من المعلومات بهدف تكليف الطلبة باستكمالها.

٦- إضافة إثراءات معرفيّة وإضاءات منهجيّة وُضِعت داخل إطارات تجدها مبثوثة في أثنائه.

٧- العناية بجودة التصميم وحسن التنظيم في عرض المحتوىٰ، مما ييسر للطالب فهم المادة.

٨- توثيق معلومات الكتاب من المصادر الأصلية.

٩- ذكر بعض المراجع المقترحة للاستزادة في موضوع الدرس.

• رموز الكتاب:

	الأهداف التي يُراد تحقيقها.		معارف سابقة يُستحسن مراجعتها.
	أنشطة التمهيد والتعلّم والأنشطة البحثية والإثرائية.		مخطط يوضح الموضوعات التي ستُدرس في الوحدة.
	تنبيهات.		المحتوىٰ العلمي.
	أسئلة التقويم.		للدلالة علىٰ المصنّفات والقراءات المقترحة.

وختامًا، لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل لشركة روافد المعرفة للأبحاث والمعلومات التي استعان بها المركز في تنفيذ هذا المشروع فقامت به خيرَ قيام، كما نشكر سعادة الدكتور حسام الدين أمين حمدان الذي أعدَّ المادة العلمية لهذا المقرر، والشكر موصولٌ للمحكّمين والمراجعين، الذين بذلوا ما بوُسعهم لإخراج العمل علىٰ هذا الوجه الذي حرصنا فيه علىٰ إخراج الكتاب بأفضل صورة ممكنة، واجتهدنا في تحسينه وتكميله، وتيسير معرفته؛ ليكون سهلًا في القراءة، منظمًا في المعرفة، معينًا علىٰ التعلم، موجهًا في عملية التعليم، خادمًا لسنة الرسول ﷺ. هذا ونسأل الله تعالىٰ أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يحقق به مقصوده، وهو ولي التوفيق.

رئيس مجلس الإدارة

د. يزيد بن سعيد أبو ملحة

الوحدة الأولى

مدخل إلى مصطلح الحديث

تُعدّ هذه الوحدة تمهيدًا مهمًّا لدراسة جميع مفردات المقرر، ومفتاحًا لفهم عباراته ومصطلحاته، فسوف تتعلم فيها المصطلحات الأساسية لهذا العلم، وتتعرَّف أهميتَه وفضله وغاياته، وتمرُّ علىٰ تاريخ ظهور العلم ونشأته وأهم مصادره.

نتاجات التعلُّم

يتوقع من الدراس لهذه الوحدة أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يستشعر أهمية علم مصطلح الحديث ومكانته وفضله.
٢. يوضِّح المصطلحات العامة لهذا العلم ومفاهيمه الأساسية.
٣. يقدر جهود علماء الحديث في تحرير هذا العلم وتنظيمه.
٤. يشرح مراحل تطور علم مصطلح الحديث والتصنيف فيه.

نشاط تمهيدي (١-١)

- قال أبو العِرفان محمد بن علي الصبّان (ت ١٢٠٦هـ):

إنّ مبـادِي كلِّ فنٍّ عشـــرهْ ... الحـدُّ والموضـــوعُ ثم الثَّمـــــرهْ
ونسـبةٌ وفضـــلُهُ والواضـــعْ ... والاسمُ الاستمدادُ حكمُ الشارعْ
مسائلٌ والبعضُ بالبعضِ اكتفىٰ ... ومَن درىٰ الجميعَ حازَ الشَّـرفا

- ناقش الأبيات مع زملائك، واكتب توضيحًا مختصرًا للمبادئ العشرة التي ينبغي تعلُّمها في بدء دراسة أي فن من الفنون، وهل توجد مبادئ أخرىٰ تخص علم مصلح الحديث؟

.....
.....
.....

مخطط دراسة الوحدة

ستدرس في هذه الوحدة معنىٰ علم مصطلح الحديث، والمصطلحات المرادفة له، ثم المصطلحات الأساسية المتصلة به.

وتتعرَّف علىٰ أهمية الإسناد من خلال الأدلة والآثار الدالة علىٰ ذلك، ومعالم منهج المحدّثين في التثبت من صحة الأخبار.

وفي آخر الوحدة دراسة تاريخية لعلم المصطلح (نشأته، ومراحل التصنيف فيه)، ثمّ ذكرُ أهم مصادر علم مصطلح الحديث.

وستكون دراسة المبادئ والمفاهيم الأساسية لعلم المصطلح وَفق المخطط التالي:

الدرس الأول : التعريف بعلم مصطلح الحديث

نتاجات التعلُّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يبيّن مفهوم مصطلح الحديث والمصطلحات المرادفة له.

٢. يعدّد تسميات علم مصطلح الحديث عبر العصور.

٣. يوضح ثمرةَ علم المصطلح وغايته وأهميته.

نشاط تمهيدي (١-٢)

- قال الحافظ العراقي في شرح ألفية الحديث:

(فعِلمُ الحديثِ خطيرٌ وقعُه، كثيرٌ نفعُه، عليه مدارُ أكثرِ الأحكام، وبه يُعرَفُ الحلالُ والحرامُ، ولأهله اصطلاحٌ لا بُدَّ للطّالب من فهمه؛ فلهذا نُدِب إلىٰ تقديم العناية بكتابٍ في علمه).

- ناقش عبارة الحافظ العراقي -في بيان أهمية علم الحديث وفهم اصطلاحه- مع مجموعتك، ولخص شرحها.

.....

.....

.....

.....

.....

تعريف علم المصطلح:

عُرِّف علم المصطلح بتعريفات عدة[١]، لكن أولىٰ التعريفات له -كما ذكر الحافظ ابن حجر- هو: **معرفة القواعد التي يتوصَّل بها إلىٰ معرفة حال الراوي والمرويّ**[٢].

(١) انظر: المختصر في علم الأثر (١١٠)، والنكت الوفية (١/ ٦٢ - ٦٤)، وتدريب الراوي (١/ ٢٥ - ٢٦)، واليواقيت والدرر (١/ ٢٣٠).

(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٢٥).

وانظر: فتح المغيث (١/ ٢٢)، وتدريب الراوي (١/ ٢٦).

فيشمل هذا التعريف:

- ما يتعلق بأحوال الرواة من العدالة والجرح، وما يتبع ذلك من مباحث.
- ما يتعلق بشروط التحمل والأداء في الرواة.
- ما يتعلق بأحوال المرويَّات من حيث القَبولُ والرّدّ سندًا ومتنًا، وتعدُّد الطرق، ومَن يُنسَب الحديثُ إليه، وغير ذلك من التقاسيم.
- جميع مباحث علم المصطلح المتعلقة بما يطرأ علىٰ أسانيد الحديث ومتونها.

(ستُشرح النقاط السابقة بالتفصيل في وحدات المقرّر ودروسه).

أسماء علم المصطلح:

استعمل أهل العلم عدةَ تسمياتٍ للتعبير عن علم المصطلح، أشهرها:

١. «علوم الحديث»: وهو من أقدم الأسماء استعمالًا وأشهرها، فقد سمَّىٰ أبو عبدالله الحاكم (٤٠٥هـ) كتابَه «معرفة علوم الحديث»، وعُرِف كتاب ابن الصلاح (٦٤٣هـ) المشهور بالمقدِّمة عند جمعٍ من أهل العلم باسم «علوم الحديث»[١].

ما التسمية الأكثر شهرة وتداولًا بين أوساط طلاب العلم لهذا العلم في عصرنا الحالي؟

٢. «أصول الحديث»، أو «أصول علم الحديث»، أو «أصول علم الرواية».

وهي من التسميات القديمة أيضًا، فقد سمىٰ الخطيبُ البغدادي (٤٦٣هـ) كتابَه المشهور في هذا الفن «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية».

ولابن النَّفيس (٦٨٩هـ) كتابٌ اختصر فيه مقدمة ابن الصلاح، سماه «أصول علم الحديث».

ووردت هذه التسمية أيضًا في كلام جماعةٍ من أهل العلم؛ كالمبارك بن الأثير (٦٠٦هـ)[٢]، وابن تيمية (٧٢٨هـ)[٣]، وعلي القاري (١٠١٤هـ)[٤]، وحاجي خليفة (١٠٦٧هـ)[٥]، والأمير الصنعاني (١١٨٢هـ)[٦]، وغيرهم.

٣. «علم الدِّراية»، أو «علم دراية الحديث»، أو «علم الحديث درايةً»[٧].

وهي أيضًا تسمية قديمة، أشار إليها الرَّامَهُرمزي (٣٦٠هـ) في «المحدِّث الفاصل» في عدة مواضع[٨].

وذهب بعض أهل العلم إلىٰ أن علم الدراية: هو العلم المتعلق بفهم الحديث وفقهه، وأما العلم المتعلق بنقل الحديث فهو علم الرواية[٩].

(١) انظر: التقييد والإيضاح (١١)، وتدريب الراوي (١/ ٣٥)،وتوضيح الأفكار (١/ ١٥).
(٢) جامع الأصول (١/ ٦٨).
(٣) مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٣٩٠).
(٤) شرح شرح نخبة الفكر (١٤١).
(٥) كشف الظنون (١/ ٨١).
(٦) ثمرات النظر (٤٦).
(٧) انظر: تدريب الراوي (١/ ٢٦)، وتوضيح الأفكار (١/ ١٤)، وتوجيه النظر (١/ ٧٩٢).
(٨) المحدث الفاصل (١٦٢، ٢١٨، ٣١٢).
(٩) انظر: توجيه النظر (١/ ٨٢).

لكن الاصطلاح الأول هو الأشهر عند أهل الفن، والعكس هو الأشهر عند المتأخرين.

٤. «علم المصطلح» أو «علم الاصطلاح»: سُمِّي بذلك لأنَّ فيه بيانَ الاصطلاحات التي جرىٰ عليها أهل هذا الفن[١].

وقد سمَّىٰ ابن دقيقِ العيد (٧٠٢هـ) كتابَه في هذا الفن «الاقتراح في بيان الاصطلاح»، وسمَّىٰ السِّراج البُلقيني (٨٠٥ هـ) كتابَه «محاسن الاصطلاح».

وأشار ابن حجر (٨٥٢ هـ) في مقدمة «النخبة» إلىٰ هذه التسمية أيضًا، حيث قال: «فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت»[٢]، وسمَّىٰ كتابَه «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».

موضوع علم المصطلح:

يدور موضوع علم المصطلح حول الراوي والمروي من حيث القبول والرد، وغير ذلك من الأحوال التي تعرض للرواة والمرويات[٣]، وقد تقدمت الإشارة إلىٰ شيءٍ منها.

قال السيوطي في ألفيته:

علمُ الحديثِ ذو قوانينَ تُحَدّ ... يُدرَىٰ بها أحوالُ متنٍ وسَنَدْ

فذانِكَ الموضوعُ، والمقصودُ ... أن يُعـرَفَ المقبـولُ والمـردودُ

نشاط (١-٣)

- من خلال تأمّل مصنّفات المحدّثين يظهر تعدّد أنواع علوم الحديث، حتىٰ إن الحافظ ابن حجر أوصلها في (نزهة النظر) إلىٰ مِائة نوع. فكيف تستدل بهذا التنوع علىٰ دقة المنهج النقدي عند المحدّثين ونظرتهم الشمولية في دراسة كل ما يضمن ثبوت النص النبوي وتوثيقه؟
- ناقش إجابتك مع زملائِك ومحاضر المادة.

.....

.....

.....

.....

.....

(١) انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح (١)، واليواقيت والدرر (١/ ٢٠٦).

(٢) النخبة مع النزهة (٣٧).

(٣) انظر: شرح النخبة للقاري (١٥٥)، وتوضيح الأفكار.

ثمرة علم المصطلح وغايته:

لعلم المصطلح غايةٌ شريفةٌ، تعود علىٰ شرع الله تعالىٰ بنفعٍ عظيمٍ؛ وهي:

"معرفة المقبول من المردود مما ينسب إلىٰ النبي ﷺ من الأحاديث" .

وإن شئتَ فقل: التمييز بين الصحيح وغيره من الأحاديث[1].

وهذه هي الثمرة العظمىٰ والغاية الأولىٰ لهذا العلم، ويدخل في ذلك تبعًا: التمييزُ بين ما يُقبَل وما يرد من الأخبار التي تنسب إلىٰ غير النبي ﷺ، كالآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

أهمية علم المصطلح:

لعلم مصطلح الحديث أهمية كبيرة في خدمة السنة النبوية، ولا تزال أهميته قائمةً في هذا الزمن، ولا يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بجهود المحدّثين السابقين؛ وذلك أن أمورًا عدّة تعتمد عليه وتتوقف علىٰ فهمه، من أبرزها:

١. **تعزيز الوثوق بنصوص السنة النبوية**؛ وذلك أن من يدرس علم المصطلح تطمئن نفسه إلىٰ ما نقله المحدّثون من سنة النبي ﷺ، ويوقن بأنها محفوظة.

٢. **فهم كلام أئمة الحديث فهمًا صحيحًا، وفهم إطلاقاتهم واصطلاحاتهم**، فعلم مصطلح الحديث -كغيره من العلوم- له مصطلحاته، وله لغته، وفهم هذه المصطلحات وَفق مراد قائلها لا يحصل إلا بعد دراسة هذا العلم دراسة دقيقة.

٣. **التحقّق من صحة أحكام المحدّثين علىٰ الأحاديث**، فالتثبت من صحة هذه الأحكام لا يحصل إلا لمن درس هذا العلم ومارسه وأتقنه، وأدرك دقة منهج المحدّثين في تمييز صحيح السنة من ضعيفها.

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (٣٦ - ٧٢).

٢. المدخل إلىٰ علم المصطلح، لعلي بن أحمد الرازحي .

(١) انظر: النكت الوفية (١/ ٦٣)، وتدريب الراوي (١/ ٢٦)، وشرح شرح النخبة للقاري (١٥٥)، واليواقيت والدرر (١/ ٢٣١).

الدرس الثاني : مصطلحات عامة في علم مصطلح الحديث

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يبيِّن معاني المصطلحات التالية في علم مصطلح الحديث:

السنة، الحديث، الخبر، الأثر، السند والإسناد، المتن، المسنِد، المحدّث، الحافظ.

٢. يميز بين المصطلحات الآتية: السنة، الحديث، الخبر، الأثر.

نشاط تمهيدي (١-٤)

- تجد في كتب أهل العلم عند الحديث عن التعريف يقال: (لغة، واصطلاحًا...)، ما معنىٰ هاتين العبارتين؟

.....

.....

- ناقش مع مجموعتك أهمية معرفة مصطلحات كل علم وفن (بالاستعانة بمحاضر المادة)، واكتب ملخصًّا لنتيجة النقاش.

.....

.....

السُّنَّة

السُّنَّة في اللغة: هي الطريقة والسِّيرة، محمودةً كانت أو مذمومةً[١] .

والسُّنَّة في الاصطلاح: **كلُّ ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خِلْقيةٍ أو خُلُقيةٍ**[٢].

(١) انظر: لسان العرب (١٣/ ٢٢٥ – مادة س ن ن)، والتعريفات (١٢٢)، وتدوين السنة نشأته وتطوره (١٤).

(٢) انظر: فتح المغيث (٢٢، ٢٦)، وشرح شرح النخبة (١٥٣)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (١٦).

❖ فمثال السنة القولية: حديث عائشة ﵂ أن النبي ﷺ قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رَدٌّ**»[١].

❖ ومثال السنة الفعلية: حديث حذيفة ﵁ قال: «**كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يَشُوصُ**[٢] **فاه بالسواك**»[٣].

❖ ومثال السنة التقريرية: حديث خالد بن الوليد ﵁ حين سأل رسول الله ﷺ عن الضبّ : أحرام هو؟ فقال « **لا، ولكن لم يكن بأرض قومي، فأجدني أعافه** » قال خالد: فاجتررته، فأكلته، ورسول الله ﷺ ينظر[٤].

❖ ومثال الصفة الخِلقية: حديث أنس ﵁ – في وصف النبي ﷺ – قال: «**كان رَبْعَةً**[٥] **من القوم، ليس بالطويل ولا بالقصير، أزهرَ**[٦] **اللَّون** ...» الحديث[٧].

❖ ومثال الصفة الخُلُقية: حديث أبي سعيد الخدري ﵁ قال: «**كان النبي ﷺ أشدَّ حياءً من العَذراء في خِدْرِها، فإذا رأىٰ شيئًا يكرهه عرفناه في وجهه**»[٨].

يبين هذا المصطلح (السنة) **أهمية دراسة مصطلحات كل علم** فمصطلح "السنة" **أطلقه كثير من السلف علىٰ العقيدة الصحيحة، وذلك لتمييزها عن عقائد ومقولات الفرق الضالة**، وأطلقه علماء الفقه علىٰ **ما أمر به الشارع لا علىٰ وجه الإلزام**، وعند علماء الحديث هو ما تقدم.

الحديث

الحديث في اللغة: ضد القديم، ويستعمل في قليل الخبر وكثيره أيضًا[٩].

وأما الحديث في الاصطلاح:

فقيل: هو مرادف للسُّنَّة، فيشمل كلَّ ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفةٍ، علىٰ ما تقدم[١٠].

وقيل: الحديث أعمُّ، فيشمل ما يضاف إلىٰ النبي ﷺ، وما يضاف إلىٰ الصحابة والتابعين أيضًا[١١].

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).
(٢) أي: يدلك أسنانه ويُنقيها. انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٥٠٩).
(٣) أخرجه البخاري (٢٤٥)، ومسلم (٢٥٥).
(٤) أخرجه البخاري (٥٥٣٧)، ومسلم (١٩٤٥).
(٥) أي: بين الطويل والقصير. انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ١٩٠).
(٦) الأزهر: الأبيض المستنير. انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٢١).
(٧) أخرجه البخاري (٣٥٤٧)، ومسلم (٢٣٤٧).
(٨) أخرجه البخاري (٦١٠٢)، ومسلم (٢٣٢٠).
(٩) انظر: المنهل الروي (٣٠)، والخلاصة للطيبي (٢٨)، وتدريب الراوي (١/ ٢٩)، وتاج العروس (٥/ ٢٠٥، ٢٠٨ – مادة ح د ث).
(١٠) انظر: نزهة النظر (٤١)، والنكت الوفية (١/ ٥٩)، والتوضيح الأبهر (٢٩)، اليواقيت والدرر (٢٢٨)، وتوجيه النظر (١/ ١).
(١١) انظر: نزهة النظر (٤١)، وتدريب الراوي (١/ ٢٩)، وشرح شرح النخبة (١٥٦)، وتوجيه النظر (١/ ٤٠).

وكلا الإطلاقين مستعمل عند أهل الحديث، لكن الذي جرىٰ عليه عمل المتأخرين تخصيص الحديث بما نسب إلىٰ النبي ﷺ، وأما ما نُسِب إلىٰ الصحابة والتابعين؛ فيطلقون عليه «الأثر»، كما سيأتي قريبًا، ولا يطلقون عليه اصطلاح «الحديث» إلا بالتقييد، فيقولون: هذا حديث موقوف، أو مقطوع[١].

أما المتقدمون فالاصطلاحُ عندهم أوسع، فيطلقون «الحديث» علىٰ جميع الأخبار، سواءٌ كانت منسوبةً إلىٰ النبي ﷺ، أو إلىٰ الصحابة رضي الله عنهم، أو إلىٰ التابعين[٢].

الخَبَر

الخبر في اللغة: النَّبَأ، وهو اسمٌ لما يُنقَلُ ويُتَحدَّث به[٣].

وأما الخبر في الاصطلاح:

فقيل: هو عامٌّ في **كلِّ ما يُروَىٰ، فيشمل ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ وإلىٰ غيره**[٤].

وقيل: هو خاصٌّ بما أضيف إلىٰ النبي ﷺ، دون غيره[٥].

وقيل: عكسُه، وأنه خاصٌّ بما جاء عن غير النبي ﷺ[٦].

وكل هذه الإطلاقات مستعملة عند أهل الحديث، لكن الإطلاق الأول هو المعنىٰ الشائع عند المتقدمين، والإطلاق الأخير هو المعنىٰ الذي استقرَّ عليه الاصطلاح عند المتأخرين[٧].

الأَثَر

الأثر في اللغة: العلامة، والبقيَّة، والرِّواية[٨].

وأما الأثر في الاصطلاح:

فقيل: هو عامٌّ في كلِّ ما يُروَىٰ، فيشمل ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ وإلىٰ غيره[٩].

وقيل: هو خاصٌّ بما يروىٰ عن الصحابة والتابعين[١٠].

والإطلاق الأول كان هو الأشهرَ عند أهل الحديث، لكن استقرَّ الاصطلاح عند المتأخرين علىٰ الإطلاق الثاني، **فيخصون «الأثر» بما يروىٰ عن غير النبي ﷺ من الصحابة والتابعين**[١١]، وهذا له أصل أيضًا في كلام بعض الأئمة المتقدمين[١٢].

---

(١) انظر: النكت للزركشي (١/ ٤١٧)، وتدريب الراوي (١/ ٢٩)، واليواقيت والدرر (٢٢٨)، وتوجيه النظر (١/ ٤٠).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٠)، ونزهة النظر (٤١)، وفتح المغيث (١/ ٤٩)، وتوجيه النظر (١/ ٤٠).

(٣) انظر مادة (خ ب ر) من: المصباح المنير (١/ ١٦٢)، وتاج العروس (١١/ ٢٥).

(٤) انظر: نزهة النظر (٤١)، وتدريب الراوي (١/ ٢٩)، وتوجيه النظر (١/ ٤٠).

(٥) انظر: التقريب والتيسير (٣٣)، والنكت للزركشي (١/ ٤١٧)، ونزهة النظر (٤١)، وفتح الباقي (١/ ٩١).

(٦) انظر: نزهة النظر (٤١)، والبحر الذي زخر (١/ ٣٠٠).

(٧) انظر: شرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم (٤٦).

(٨) انظر: النكت للزركشي (١/ ٤١٨ - ٤١٩)، وتاج العروس (١٠/ ١٢ - مادة أ ث ر).

(٩) انظر: التقريب والتيسير (٣٣)، والمنهل الروي (٤٠)، وفتح المغيث (١/ ١٧، ١٣٧-١٣٨)، وشرح شرح النخبة (١٤٨).

(١٠) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٤٦)، والتقريب والتيسير (٣٣)، والمنهل الروي (٤٠)، نزهة النظر (١١٤)، والنكت الوفية (١/ ٥٩)، وفتح المغيث (١/ ١٣٧).

(١١) انظر: شرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم (٤٦، ٥٤٦).

(١٢) انظر: النكت لابن حجر (١/ ٥١٣)، وفتح المغيث (١/ ١٣٧).

معرفة التفاوت والاختلاف بين علماء الحديث في دلالات المصطلحات أمر مهمٌّ، فهو يعين دارس هذا العلم علىٰ فهم مراد أهل الحديث بإطلاقاتهم، ويحُلُّ له ما قد يعرض من إشكال عند النظر في أقوالهم وأحكامهم.

السَّنَد والإسناد

السَّنَد في اللغة: ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأن المسنِدَ يرفعه إلىٰ قائله[١].

والسَّنَد في الاصطلاح: **الطريق الموصلة إلىٰ المَتْن**[٢].

والطريق الموصلة إلىٰ متن الحديث مركبة من أمرين:

أ. سلسلة الرجال الذين رووه.

ب. صيغ الأداء بين كلِّ راوٍ ومن روىٰ عنه، مثل: «حدَّثنا»، و«أخبرنا»، و«عن».

وأما الإسناد في الاصطلاح؛ فيُطلقه أهل الحديث علىٰ وجهين:

الأول: بمعنىٰ **السَّنَد**[٣].

والثاني: مصدر «أَسنَدَ، يُسنِدُ»، ويعبِّرون عنه بـ«حكاية طريق المتن»، بمعنىٰ: **ذِكْر سَنَدِ الحديث**[٤].

فهو -بالمعنىٰ الثاني- وصفٌ لفعل الراوي، فيقال: أسنَدَ فلانٌ الحديثَ، إذا ساقه بسَنَده[٥].

المَتْن

المَتْن في اللغة: مأخوذ من المُماتَنة، وهي المباعدة في الغاية؛ لأن المتن هو غاية السَّنَد[٦].

والمَتْن في الاصطلاح: **غاية ما ينتهي إليه السَّنَد من الكلام**[٧].

فإذا كان الحديث قوليًّا: فالمتن هو قول النبي ﷺ.

وإذا كان فعليًّا: فالمتن هو حكاية فعل النبي ﷺ.

وإذا كان تقريرًا: فالمتن هو حكاية ما أقرَّه النبي ﷺ، وهكذا.

---

(١) انظر: المنهل الروي (٣٠)، وتاج العروس (٨/ ٢١٥ - مادة س ن د). وهناك أقوال أخرىٰ في المعنىٰ اللغوي، مذكورة في هذه المصادر.

(٢) انظر: المنهل الروي (٢٩)، والخلاصة للطيبي (٢٨)، ونزهة النظر (١٠٦)، تدريب الراوي (١/ ٢٧)، وفتح الباقي (١/ ٩٩).

(٣) انظر: المنهل الروي (٣٠)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ١١٠)، ونزهة النظر (١٠٦).

(٤) انظر: نزهة النظر (٤١)، وشرح شرح النخبة (١٥٩)، ومقدمة في أصول الحديث للدهلوي (٤٠).

(٥) وقد يستعمل أهلُ الحديث هذا اللفظَ لمعانٍ أخرىٰ أيضًا؛ كالاتصال، أو الرفع.
انظر: مقدمة ابن الصلاح (٤٣، ٧١)، والنكت لابن حجر (١/ ٥٠٦)، والبحر الذي زخر (١/ ٣١٦).

(٦) انظر: المنهل الروي (٢٩)، والخلاصة للطيبي (٢٧)، وتاج العروس (٣٦/ ١٤٤ - ١٤٦، مادة م ت ن).
وهناك أقوال أخرىٰ في معناه اللغوي، مذكورة في المصادر السابقة.

(٧) انظر: المنهل الروي (٢٩)، ونزهة النظر (١٠٦)، وتدريب الراوي (١/ ٢٨).

وكذلك الأمر إذا كان المتن موقوفًا علىٰ الصحابة أو التابعين أو غيرهم.

فالخلاصة: أن متن الحديث هو عبارة عما ينقله الرواة من الكلام والمعاني.

المُسْنِد

هو من يروي الحديثَ بإسناده، سواءٌ كان عنده علمٌ به، أو ليس له إلا مجرَّد الرواية[1].

قال السيوطي في ألفيته مبيّنًا معنىٰ المصطلحات التي مرّت آنفًا:

والسَّندُ الإخبارُ عن طريقِ ... متنٍ كالِإسنادِ لدىٰ فريقِ

والمتنُ ما انتهىٰ إليه السَّندُ ... مـن الـكلامِ، والحديـثَ قيَّـدُوا

بما أُضيفَ للنَّبي قولًا او ... فعلًا وتقريرًا ونحوَها حكَوا

وقيل: لا يختصّ بالمرفوعِ ... بل جاءَ للموقوفِ والمقطوعِ

فهْو علىٰ هذا مرادفُ الخَبَرْ ... وشهَّروا شمولَ هذينِ الأثرْ

المُحَدِّث

هو من اشتغل بالحديث روايةً ودرايةً، واطلع علىٰ كثيرٍ من الرواة والروايات في عصرهِ[2].

الحافظ

هو من اشتَهَر بطلب الحديث علىٰ أهله، وكان عارفًا بطبقات الرواة ومراتبهم، وبالجرح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، حتىٰ يكونَ ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتونِ[3].

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. تدريب الراوي (١/ ٢٩ - ٤٣).

٢. دراسات في الحديث النبوي، لمحمد مصطفىٰ الأعظمي (١/ ١ - ١١).

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١/ ٢٩ - ٣٠)، وقواعد التحديث (٧٧).

(٢) انظر: تدريب الراوي (١/ ٣٠ - ٣٨)، وقواعد التحديث (٧٧).

(٣) انظر: النكت لابن حجر (١/ ٢٦٨)، وتدريب الراوي (١/ ٣٧ - ٣٩)، وقواعد التحديث (٧٧).

الدرس الثالث : أهمية الإسناد ومنهج المحدثين في التثبت من صحة الأخبار

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يدلل علىٰ أهمية الإسناد من كلام العلماء.

٢. يمثل بثلاثة أمثلة لمنهج المحدثين في التثبت من صحة الأخبار عند الصحابة ومَن بعدهم.

٣. يشرح خمسة معالم لمنهج المحدثين في التثبت من صحة الأخبار.

٤. يقدِّر دقة منهج المحدثين في التثبت من صحة الأخبار وموضوعيته.

نشاط تمهيدي (١-٦)

- قال عبد الله بن المبارك:

«الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء».

- درست في درس سابق أهمية علم مصطلح الحديث في حفظ الشريعة، وضّح العلاقة بين مقولة عبد الله بن المبارك في أهمية الإسناد وبين أهمية علم مصطلح الحديث.

.....

.....

.....

.....

أهمية الإسناد:

سُنَّة النبي ﷺ مصدر رئيس من مصادر التشريع عند أهل الإسلام كافةً، وقد نقل الصحابة ﷺ ما سمعوه ورأوه من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحواله، ونقله عنهم التابعون، ثم أتباعهم، وهكذا حتىٰ دُوِّنت السُّنَّة في الكتب والمصنفات، ووصلت إلينا.

فيظهر جليًا أن هذا الدين إنما نُقِل بالأسانيد إلىٰ النبي ﷺ، وقد أشار النبي ﷺ إلىٰ وقوع ذلك في قوله: «**تَسمَعون، ويُسمَعُ منكم، ويُسمَعُ ممَّن سَمِع منكم**»[١].

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٩)، وأحمد (٢٩٤٥)، وابن حبان (٦٢)، والحاكم (٣٢٨)، من حديث ابن عباس ﷺ.

والنقل بالإسناد من الخصائص التي حباها اللَّه تعالىٰ هذه الأمةَ دون سائر الأمم؛ لحفظ الدين وصيانته من التحريف والتبديل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللَّه: «وعلم الإسناد والرواية مما خصَّ اللَّه به أمةَ محمد ﷺ، وجعله سُلَّمًا إلىٰ الدراية، فأهل الكتاب لا إسنادَ لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظَمَ اللَّهُ عليه المنَّةَ؛ أهلِ الإسلام والسُّنَّة، يفرِّقون به بين الصحيح والسقيم، والمُعوَجِّ والقويم»[1].

قال أبو علي الجَيَّاني:

" خصَّ الله تعالىٰ هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يُعطِها مَن قبلَها: الإسناد، والأنساب، والإعراب ". تدريب الراوي (٢/ ٦٠٥).

كلام أهل العلم في أهمية الإسناد:

لأجل هذا كثر كلام أهل العلم من السلف والخلف في التنبيه علىٰ أهمية الإسناد، وبيان عِظَم موقعه ومكانته من الدين، والحث علىٰ طلبه والسؤال عنه والحرص عليه:

- فعن محمد بن سيرين (١١٠هـ) قال: «إن هذا العلم دينٌ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم»[2].
- وقال أيضًا: «لم يكونوا يَسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنةُ قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم، فيُنظَر إلىٰ أهل السُّنَّة، فيُؤخَذُ حديثُهم، ويُنظَرُ إلىٰ أهل البدع، فلا يُؤخَذُ حديثُهم»[3].
- وقال عبد اللَّه بن المبارك (١٨١هـ): «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء»[4].
- وعن عُتبة بن أبي حكيم قال: جلس إسحاقُ بن عبد اللَّه بن أبي فَروة في مسجد المدينة يُحدِّث، والزهريُّ إلىٰ جانبه، فجعل يقول: قال رسول اللَّه ﷺ، فلما أَكثَرَ قال الزُّهري: «قاتَلكَ اللَّهُ يا ابنَ أبي فَروةَ، ما أجرأكَ علىٰ اللَّه! ألا تُسنِدُ حديثَك؟ إنك لَتُحَدِّثُ بأحاديثَ ليس لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّةٌ»[5].
- وقال بقيَّة بن الوليد: ذاكرتُ حمادَ بن زيدٍ بأحاديث، فقال: «ما أَجوَدَ أحاديثك لوكان لها أجنحةٌ!»؛ يعني: أسانيد[6].

وعلىٰ هذا النحو تتابع أهل العلم في السؤال عن الأسانيد وطلبها، وبيان عظم شأنها؛ لأنها السبيلُ الموصلةُ إلىٰ معرفة المنقول عن النبي ﷺ، وعليها يُبنىٰ الحكم بثبوت الحديث أو عدمه.

(١) مجموع الفتاوىٰ (١/ ٩). وانظر أيضًا: شرف أصحاب الحديث (٤٠)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٦٨)، والنكت للزركشي (١/ ٨٧).
(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٤).
(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٥).
(٤) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٦).
(٥) أخرجه العقيلي في الضعفاء (١/ ١٠٢)، وابن حبان في المجروحين (١/ ١٣١)، والحاكم في المعرفة (٦).
(٦) أخرجه العقيلي في الضعفاء (١/ ١٦٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ١٢٧).

منهج المحدثين في التثبُّت من صحة الأخبار:

التثبُّت في نقل الأخبار عامَّةً: منهج إسلاميٌّ أصيل، أمر الله تعالىٰ به في كتابه، فقال ﷻ: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] ، وفي قراءةٍ: ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾[١].

وجاءت السُّنَّة مؤكِّدةً هذا المنهج، لا سيما في نقل نصوص الشرع المنسوبة إلىٰ النبي ﷺ، فقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «**من حدَّث عنِّي بحديثٍ يُرَىٰ أنه كَذِبٌ؛ فهو أحد الكاذبِينَ**[٢]»[٣].

قال ابن عبد الهادي معلِّقًا علىٰ هذا الحديث: «فكلُّ شاكٍّ فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح: داخلٌ في ظاهر خطاب هذا الخبر»[٤].

وقد امتثل أهل الحديث هذا الأمر، وصاغوا منهج التثبُّت تطبيقًا عمليًّا، منذ عهد الصحابة ﷺ حتىٰ يومِنا هذا، ولله الحمد والمِنَّة.

ففي عهد الصحابة ﷺ عددٌ من الوقائع التي تدل علىٰ احتياطهم في قبول الأخبار وتثبُّتهم في نقلها؛ من أشهرها:

❖ ما جاء عن أبي سعيد الخدري ﷺ: قال: كنتُ في مجلسٍ من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسىٰ كأنه مذعورٌ، فقال: استأذنتُ علىٰ عمرَ ثلاثًا، فلم يُؤذَنْ لي، فرجعتُ، فقال: ما منعك؟، قلت: استأذنتُ ثلاثًا، فلم يُؤذَنْ لي، فرجعتُ، وقال رسول الله ﷺ: «**إذا استأذن أحدُكم ثلاثًا، فلم يُؤذَنْ له؛ فلْيَرجِع**»، فقال: واللهِ لَتُقيمَنَّ عليه ببيِّنةٍ، أمِنكُم أحدٌ سمعه من النبي ﷺ، فقال أُبَيُّ بن كعب: واللهِ لا يقومُ معك إلا أصغرُ القوم، فكنتُ أصغرَ القوم، فقمتُ معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك[٥].

وفي لفظ: أن عمر ﷺ: قال: «سمعتُ شيئًا، فأحببتُ أن أتثبَّتَ »[٦].

وفي لفظ: فقال عمر لأبي موسىٰ: «أما إني لم أتَّهِمْكَ، ولكنْ خَشيتُ أن يتقوَّل الناسُ علىٰ رسول اللَّه ﷺ»[٧].

ولذا قال الذهبي في ترجمة عمر ﷺ: «وهو الذي سنَّ للمحدِّثين التثبُّتَ في النقل»[٨]، ثم ذكر هذه القصة.

❖ عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**بني الإسلام علىٰ خمسة: علىٰ أن يوحد اللَّه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحج**». فقال رجل: الحج وصيام رمضان؟ قال: لا؛ صيام رمضان والحج، هكذا سمعته من رسول اللَّه ﷺ[٩].

---

(١) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف. انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٥١).

(٢) قال النووي: «ضبطناه: (يُرىٰ) بضم الياء، و(الكاذبِينَ) بكسر الباء وفتح النون، علىٰ الجمع، وهذا هو المشهور في اللفظتين». شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٦٤).

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٨)، والترمذي (٢٦٦٢) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٤١)، وأحمد (١٨٢٤٠)، من حديث المغيرة بن شعبة].

(٤) الصارم المنكي (١٧٧).

(٥) أخرجه البخاري (٦٢٤٥) واللفظ له، ومسلم (٢١٥٣).

(٦) أخرجه مسلم (٢١٥٤).

(٧) أخرجه مالك في الموطأ (٣٥٤٠)، ومن طريقه أبو داود (٥١٨٤).

(٨) تذكرة الحفاظ (١/ ١١).

(٩) أخرجه مسلم(١٦).

نشاط (١-٧)

بعد قراءتك للوقائع السابقة، استنبط ثلاثة من معالم هدي الصحابة في التثبت في نقل الحديث عن النبي ﷺ:

١. .....

٢. .....

٣. .....

وعلىٰ هذا المنهج في التثبُّت جرىٰ التابعون فمن بعدهم:

فمن ذلك: ما تقدم نقله قريبًا عن ابن سيرين – رحمه اللَّه– في التحرِّي فيمن يؤخذ عنه العلم، وفي السؤال عن الإسناد وأحوال رجاله.

قال علي بن المديني: «كان محمد بن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتِّش عن الإسناد، لا نعلم أحدًا أولَ منه»[(١)].

❖ وروىٰ الشَّعبيُّ عن الرَّبيع بن خُثَيم حديثًا، قال الشعبي: فقلت للربيع: ممن سمعتَه؟ فقال: من عمرو ابن ميمون، فأتيتُ عمرو بن ميمون، فقلتُ: ممَّن سمعتَه؟ فقال: من ابن أبي ليلىٰ، فأتيتُ ابن أبي ليلىٰ، فقلتُ: ممَّن سمعتَه؟ فقال: من أبي أيوب الأنصاري، يحدِّثه عن النبي ﷺ[(٢)].

❖ وقال مالك بن أنس: «لا يؤخَذُ العلمُ عن أربعة، ويؤخَذُ ممَّن سوىٰ ذلك: لا يُؤخَذُ من صاحب هوىً يدعو الناسَ إلىٰ هواه، ولا من سفيهٍ مُعلِنٍ بالسَّفَه، وإن كان من أروىٰ الناس، ولا من رجلٍ يكذبُ في أحاديث الناس، وإن كنتَ لا تتَّهِمُه أن يكذبَ علىٰ رسول الله ﷺ، ولا من رجلٍ له فضلٌ وصلاحٌ وعبادةٌ، إذا كان لا يعرف ما يحدِّث»[(٣)].

وقد سار أهل الحديث علىٰ هذا الطريق قرنًا بعد قرنٍ، حتىٰ أضحىٰ منهج المحدِّثين في نقد الأخبار والتثبُّت فيها علمًا قائمًا برأسه، شهد بدقَّته العدو والصديق، وأقرَّ بسموِّه وشموليته الموافق والمخالف.

ومن أبرز معالم هذا المنهج:

١. طلب الإسناد، والتثبت منه، وعدم قبول الأخبار المروية بغير أسانيد.

٢. اشتراط جملةٍ من الأوصاف لقبول الأخبار، تتعلق بالرواة والمرويات، وتعود إلىٰ الأسانيد والمتون.

٣. ابتكار أنواع كثيرة من علوم الحديث، والاهتمام البالغ في التدقيق فيها، وتحقيق مصطلحاتها، حتىٰ شملت جميع الصور في أحوال الرواة والمرويات.

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٤)، ومسلم (٢٦٩٣).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٣٢)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٤٠٣)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٣٩).

٤. العناية الفائقة بدراسة أحوال رواة الأخبار وما يتعلَّق بها، والتصنيف فيها، حتىٰ صار علم الرجال علمًا مستقلًّا، له فروعه وكتبه وقواعده الخاصة.

٥. الاهتمام بالمقارنة بين المرويات، والمعارضة بينها، ونقد متونها، في حدود قواعد وضوابط دقيقة في الباب، بلا إفراط ولا تفريط[1].

ستدرس في هذا المقرّر موضوعاتٍ عن عدالة رواة الحديث وضبطهم، وأنواع التصنيف في علم مصطلح الحديث وأطواره، وأسباب قبول الحديث أو ردِّه. وفي هذا تفصيل لمعالم منهج المحدّثين في التثبّت من صحة الأخبار التي ذُكرت هنا بإجمال.

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. توثيق السنة النبوية وعناية السلف بها: ملامح عن المنهج، ودلائله، ومظاهر الالتزام به، لعبد الله بن ضيف الله الرحيلي.

٢. منهج النقد عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية، لعبد الرحمن نويفع السلمي.

٣. الاتجاه العقلي وعلوم الحديث، لخالد أبا الخيل .

فائدة مهمة من شهادات المستشرقين

قال أستاذ دراسات الاستشراق البريطاني (برنارد لويس):

"في وقت مبكر أدرك علماءُ الإسلام خطر الشهادات الكاذبة والمذاهب الفاسدة، فوضعوا علمًا لانتقاد الأحاديث والتراث، وهو (علم الحديث)،... وهو يختلف لاعتبارات كثيرة عن علم النقد التاريخي الحديث، ففي حين أثبتت الدراسات الحديثة اختلافًا دائمًا في تقييم صحة ودقة السرد القديمة، نجد أن الفحص الدقيق له (أي لعلم الحديث) باعتنائه بسلاسل السند والنقل، وجمعها، وحفظها الدقيق من المتغيرات في السرد المنقول، تعطي التأريخ العربي في القرون الوسطىٰ احترافًا وتطورًا لم يسبق له مثيل في العصور القديمة، ودون حتىٰ أن نجد له مثيلًا في الغرب في عصوره الوسطىٰ في ذلك الوقت، والذي بمقارنته بالتأريخ المسيحي اللاتيني يبدو الأخير فقيرًا وهزيلًا".

الإسلام في التاريخ (١٠٤ - ١٠٥).

(١) انظر: علم الرجال. نشأته وتطوره (٢١ - ٢٥)، ومناهج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتىٰ عصرنا الحاضر، وحوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات (٥٥ - ٦٥).

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يفسر سبب نشأة علم المصطلح ضمن الأطوار التي مرَّ بها.

٢. يميز سمات مراحل التصنيف في علم مصطلح الحديث.

٣. يفرق بين أهم مصادر علم المصطلح من حيث محتواها.

نشاط تمهيدي (١-٩)

- درست في الدرس السابق معالم منهج المحدثين في التثبُّت من صحة الأخبار، واستعرضت بعض أقوالهم في ذلك. فكيف طبّق المحدثون هذه المعالم عمليًّا لصيانة الحديث النبوي وحفظه؟ (ناقش إجابتك مع زملائك ومع محاضر المادة).

.....

.....

نشأة علم المصطلح والأدوار التي مرَّ بها:

كانت بذور هذا العلم الشريف موجودةً في الصدر الأول، منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم، فقد جاء عنهم التثبت في نقل الأخبار، والتمحيص في ذلك، كما تقدم في الدرس السابق، وظهرت عندهم بعض صور النقد الأولىٰ؛ كاستدراك عائشة ﵂ علىٰ عدد من الصحابة بعض ما رووه عن النبي ﷺ.

ومع وجود تلك البواكير في عهد الصحابة ﵃ إلا أن الحاجةَ إلىٰ نقد الأخبار وتمييزها لم تكن شديدةً في ذلك الزمان؛ لقرب العهد بالنبي ﷺ، وسلامة الصحابة ﵃ من الكذب، وقلة أهل البدع والأهواء.

وفي عهد التابعين وأتباعهم برزت الحاجة أكثر إلىٰ وجود هذا العلم، والتمييز بين المقبول والمردود من الأحاديث، فكثرت البدع، وكثر الرواة ونَقَلَة الأخبار، وتفرقوا في البلدان والأمصار، وظهر الكذب في الحديث؛ فشاع بين السلف آنذاك السؤالُ عن الإسناد، والتفتيش عن أحوال الرجال، وقيَّض اللهُ تعالىٰ لهذا الدين جمعًا من أهل العلم في ذلك العصر، وقفوا أنفسهم علىٰ هذه الغاية، واختصُّوا بها، حتىٰ عُرِفوا بنقد الرواة والمرويات؛ كشعبة بن الحجاج (١٦٠هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ)، ويحيىٰ بن سعيد القطان (١٩٨هـ)، رحمة الله عليهم.

وظهرت في ذلك العصر أيضًا جملةٌ من القواعد العامة للنقد، منثورةً في كلام أهل العلم، لكن لم يدوَّن شيءٌ من تلك القواعد، ولا شيءٌ من كلام النقاد في الرواة والمرويات.

ومع ازدياد الحاجة إلىٰ التقعيد والتأصيل لهذا العلم: أُدرِج شيءٌ من قواعده وفنونه مفرَّقًا ضمن مصنَّفات العلماء؛ كما فعل الشافعي (٢٠٤هـ) في «الرسالة»، ومسلم (٢٦١هـ) في «التمييز» و«مقدمة الصحيح»، والترمذي (٢٧٩هـ) في «كتاب العلل الصغير».

ثم تطوَّر التصنيف في علم المصطلح بعد ذلك، حتىٰ صار علمًا مستقلًّا عن غيره من العلوم، له كتبه الخاصة، كما سيأتي في المبحث التالي.

نشاط (١-١٠)

- اختر العبارة المناسبة من الجدول للأطوار التالية:

١. ملامح هذا العلم في عصر الصحابة:

٢. بداية ظهور هذا العلم في عصر التابعين:

٣. إدراج بعض قواعد العلم ضمن بعض المصنفات بصورة غير مستقلة:

أ – كثرة البدع وظهور الكذب علىٰ النبي ﷺ، وبروز نقاد الرواة والمرويات وشيوع التثبت والسؤال عن السند.
ب – ورود بعض القواعد والمسائل المهمة في علم الحديث، ضمن كتاب الرسالة للشافعي، وفي مقدمة صحيح مسلم.
ج – العدالة والسلامة من الكذب، مع وجود التثبت في النقل، وتمحيص الأخبار.

مراحل التصنيف في علم المصطلح، وأشهر المصنَّفات فيه:

يمكن تقسيم مراحل التصنيف في علم المصطلح – إجمالًا – إلىٰ ثلاث مراحل:

المرحلة الأولىٰ: بداية التدوين

وتمتدُّ هذه المرحلة من أواخر القرن الثاني الهجري، إلىٰ منتصف القرن الرابع تقريبًا، وقد تقدمت الإشارة إليها قريبًا، فلم يكن علم المصطلح مدوَّنًا في مصنفاتٍ مفردةٍ، ولم تكن قواعده مجموعةً في موضعٍ واحد، بل كان جزءًا مما دوَّنه أهل العلم مع غيره من العلوم، ولم يبرز في هذه المرحلة كعلمٍ مستقلٍّ.

ومن أبرز الكتب في هذه المرحلة: كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي، و«مقدمة الصحيح» و«التمييز» للإمام مسلم، و«كتاب العلل الصغير» للإمام الترمذي.

المرحلة الثانية: الاستقلال والجمع

وتمتدُّ من منتصف القرن الرابع إلىٰ أوائل القرن السابع تقريبًا، وفي هذه المرحلة أصبح علم المصطلح علمًا مستقلًّا، له كتبه ومصنفاته المفردة، التي جمعت ما تفرَّق من فنونه في المصنفات المتقدمة، وما كان يتناقله أهل العلم من قواعده وأصوله، وتميزت هذه الكتب برواية كلام أهل العلم في مسائل علوم الحديث بالأسانيد، لكنها - في الغالب - لم ترتب أنواع علوم الحديث ولم تحرِّرها.

ومن أشهر الكتب في هذه المرحلة:

١. «المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي»، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلَّاد الرَّامَهُرْمُزي (٣٦٠هـ).

٢. «معرفة علوم الحديث»، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المعروف بالحاكم (٤٠٥هـ).

٣. «الكفاية في علم الرواية»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المعروف بالخطيب (٤٦٣هـ).

٤. «الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسىٰ اليَحصُبي (٥٤٤هـ).

المرحلة الثالثة: الترتيب والتَّحرير

وتبتدئ هذه المرحلة من أوائل القرن السابع تقريبًا، وحصل فيها جمعُ ما تقدم في المصنفات السابقة، وترتيبه وتهذيبه وتحريره، وضبط تعريفاته واصطلاحاته، وصياغة قواعده وأصوله وتفريعاته، مع الاختصار - غالبًا - والاقتصار علىٰ الإشارة لكلام أهل الفنِّ المتقدمين، دون تطويل.

ومن أشهر كتب هذه المرحلة:

١. «علوم الحديث»، لأبي عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشَّهرُزوري، المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ).

واشتهر هذا الكتاب بـ«مقدمة ابن الصلاح».

وهو أول كُتُبِ هذه المرحلة وأشهرها، إن لم يكن أشهر كتابٍ في الفن كله علىٰ الإطلاق، فقد جمع ما تفرَّق في الكتب قبله، مع التحرير والتهذيب والترتيب، فشاع بين أهل العلم، وذاع صيتُه، حتىٰ عكف الناس عليه، وداروا في فلكه، وساروا بسيره.

وعامَّة من جاء بعد ابن الصلاح إنَّما بنىٰ علىٰ كتابه؛ اختصارًا، أو نظمًا، أو تنكيتًا وتعقبًا، أوغير ذلك، فلا يحصىٰ كم ناظمٍ له ومختصِرٍ، ومستدرِكٍ عليه ومقتصِرٍ، ومعارِضٍ له ومنتصِرٍ[1].

٢. ٣. «الإرشاد»، لأبي زكريا يحيىٰ بن شرف النَّوَوي (٦٧٦هـ).

(١) كما قال الحافظ ابن حجر في النزهة (٣٤).

اختصر فيه كتاب ابن الصلاح، ثم اختصر «الإرشاد» في كتاب سماه «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير».

٤. «النُّكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح»، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بَهادُر الزَّرْكَشي (٧٩٤هـ).

وهي نكت علىٰ كتاب ابن الصلاح، في بعضها شرح وتوضيح، وفي بعضها زيادات وتتمات، أو اعتراضات ومناقشات، وغير ذلك من الفوائد.

٥. «التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من كتاب ابن الصلاح»، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦ هـ).

وهو شرح مختصر علىٰ كتاب ابن الصلاح، أشبه بالحاشية.

٦. «التبصرة والتذكرة»، لأبي الفضل العراقي أيضًا.

وهي منظومة ألفية، نظم فيها كتاب ابن الصلاح، وزاد عليه أشياء.

٧. «النُّكت علىٰ كتاب ابن الصلاح»، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ).

وهو من أجلِّ كتب المتأخرين في هذا الفنِّ، فيه اعتراضات علىٰ ابن الصلاح ومناقشات له، أو تأييد له، أو تبيين لمراده، مع زيادات كثيرة وفوائد مهمة.

٨. ٩. «نُخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر»، لابن حجر أيضًا.

وهي متن مختصر في الفن، رتبه الحافظ علىٰ ترتيب مبتكر لم يُسبَق إليه، ثم شرحه شرحًا مفيدًا، سماه «نزهة النَّظَر».

وقد اشتهرت «النُّخبة» عند المتأخرين شهرةً واسعةً، وأَولَوها اهتمامًا عظيمًا، بالشرح، والنظم، والاستدراك، والمدارسة، وغير ذلك.

١٠. «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوي (٩٠٢هـ).

وهو شرح علىٰ ألفية العراقي، السابق ذكرُها.

١١. «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (٩١١هـ).

وهو شرح لكتاب «التقريب والتيسير» للنووي.

ويعدُّ الكتابان الأخيران من أوسع كتب الفن وأجمَعِها.

نشاط (١-١١)

ضع في هذا المخطط الزمني أبرز معالم كل مرحلة من مراحل التصنيف في علم المصطلح في نقاط مختصرة:

مرحلة بداية التدوين	مرحلة الاستقلال والجمع	مرحلة الترتيب والتحرير
•	•	•
•	•	•
		•

أهم مصادر علم مصطلح الحديث:

يَستَمِدُّ هذا العلم مسائلَه وفروعَه مِن جملة من المصادر، من أبرزها:

١. كتب الرواية: كالصِّحاح، والسُّنَن، والمسانيد، وغيرها.

ففي هذه الكتب مادة علمية غزيرة يستفاد منها في علم المصطلح؛ كالأمثلة علىٰ أنواعه، ومناهج مصنِّفيها في الحكم علىٰ الأحاديث، والنقول عنهم وعن غيرهم في مسائل علم المصطلح، وما يتعلق بصفات الرواية والتحمل والأداء، إلىٰ غير ذلك من فروع هذا العلم.

٢. كتب الرِّجال.

وفيها ما يتعلق بمعرفة من تقبل روايته ومن ترد، ومسائل الجرح والتعديل وقواعد نقد الرواة، ولا تخلو أيضًا من النقول المهمة عن الأئمة في مسائل الاصطلاح عامةً.

٣. كتب نقد المرويَّات.

مثل كتب العلل، وكتب التخريج؛ ففيها التطبيقات العملية لقواعد هذا العلم، وتحوي جملةً وافرةً من قواعد النقد، ونقولًا نفيسةً عن المحدِّثين في ذلك.

٤. الكتب المفردة في علم مصطلح الحديث.

وهي الكتب المصنفة في هذا الفن خاصةً، وقد تقدمت الإشارة إلىٰ أشهرها في المبحث السابق، لا سيما كتب المتقدمين منها.

ويلحق بها ما صنفه أهل العلم في نوع من أنواع علم المصطلح؛ كـ«الفصل للوصل المدرج في النقل»، و«السابق واللاحق»، كلاهما للخطيب البغدادي ﷺ، ونحوهما من المصنَّفات.

٥. الكتب الأخرىٰ التي تعرضت لمسائل الفن.

ويراد بها: الكتب المصنَّفة في غير الفنون الحديثية، لكنها تطرقت للكلام علىٰ بعض مسائل علم مصطلح الحديث؛ كـ«الرسالة» للشافعي، وكتب أصول الفقه التي تبحث المسائل المشتركة بين العِلْمَين.

الوحدة الثانية

تقسيم الخبر باعتبار تعدُّد طرقه

٢ تقسيم الخبر باعتبار تعدُّد طرقه

يُقسِّم أهل الحديث الأخبارَ عدَّة تقسيماتٍ، باعتباراتٍ مختلفةٍ، وسيأتي الكلام علىٰ هذه التقسيمات جميعها -إن شاء الله- في هذه الوحدة وما يليها من الوحدات.

وأول هذه التقسيمات: تقسيم الخبر باعتبار تعدُّد طرقه، وطرقُ الأخبار هي الأسانيد، فالمراد بهذا التقسيم النظرُ في عدد الأسانيد التي يُروَىٰ بها الخبر: أيُروَىٰ بإسنادٍ واحدٍ؟ أم بإسنادَين؟ أم بثلاثة؟ أم بأكثر من ذلك؟

والأخبار - بهذا الاعتبار - تنقسم قسمين رئيسَين:

- الخبر المتواتر.
- وخبر الآحاد (وهو ثلاثة أنواع : المشهور والعزيز والغريب).

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدراس لهذه الوحدة أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يميز أنواع الحديث بالنظر إلىٰ طرقه.

٢. يحلل أنواع الحديث المتواتر وحديث الآحاد بأمثلتها.

٣. يبين حكم الحديث المتواتر والآحاد.

٤. يطبق قاعدة تصنيف حديث الآحاد بالنظر إلىٰ طبقات السند.

٥. يعرّف بأهمِّ المصنفات في المتواتر والآحاد.

٦. يميز استعمالات أهل العلم للمصطلحات الواردة في الوحدة.

المعارف السابقة

مصطلحات عامة في علم مصطلح الحديث (الدرس الثاني من الوحدة الأولىٰ)

نشاط تمهيدي (٢-١)

- ابحث مع زملائك - وبمناقشة محاضر المادة - عن معنىٰ طبقات الرواة في السند.

مخطط دراسة الوحدة

ستدرس ضمن هذه الوحدة معنىٰ الحديث المتواتر، وشروط تحقق التواتر، وأقسام الحديث المتواتر، والأمثلة عليه، وأبرز ما صنف فيه.

وتدور باقي دروس الوحدة حول خبر الآحاد وأقسامه، فتتعرف أولًا علىٰ معنىٰ خبر الواحد، وحكمه، ثم تتناول باقي الدروس أقسام خبر الواحد تفصيلًا (المشهور، والعزيز، والغريب).

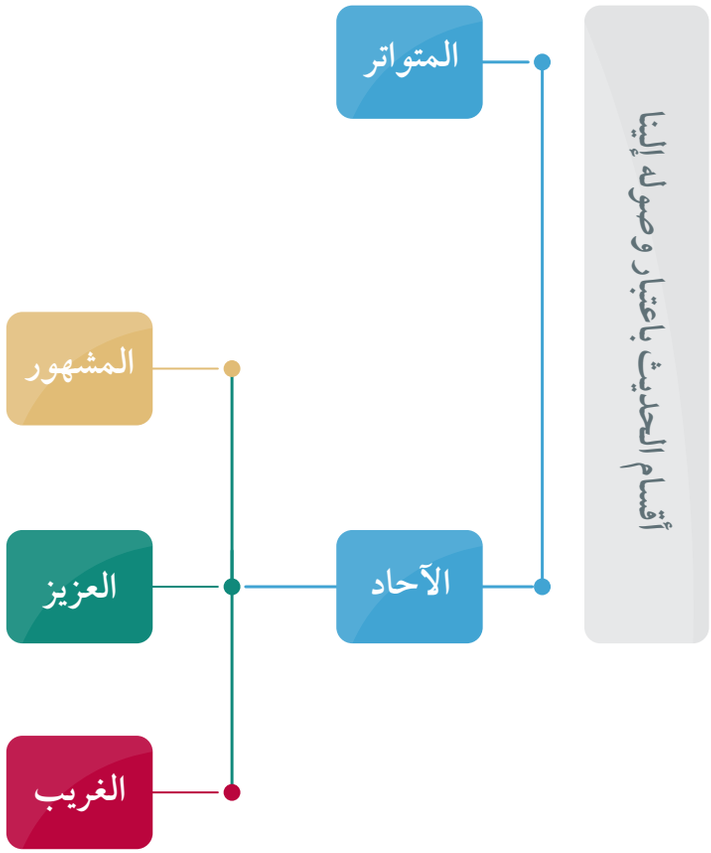

وبعد انتهائك من دراسة الوحدة؛ ستكون مُلِمًّا بهذه الأقسام وَفقَ العناصر الآتية:

الدرس الأول : المتواتر

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يشرح معنىٰ الحديث المتواتر وشروطه.

٢. يميز بين أقسام الحديث المتواتر.

٣. يعدد ثلاثةً من المصنفات في الحديث المتواتر.

٤. يناقش ورود مبحث التواتر في كتب المتقدمين بمعانٍ متعددة.

نشاط تمهيدي (٢-٢)

◂ نظم كمال الدين الشمني (ت ٨٢١) كتابَ (نخبة الفكر)، فقال في ذكر الخبر المتواتر:

الخبرُ الذي يكونُ يُنمَىٰ ... مِن طرقٍ وقد أفاد العِلما

ذاك الذي بالمتواترِ عُرِفْ ... وشرطُه عندَ أولي العلمِ أُلِفْ

أن يبلغَ الجمعُ الذي قد نقلَهْ ... حدًّا يُحيلُ العرفُ أن يفتعلَهْ

وأن يُرىٰ مستندًا في النّقلِ ... للحسِ لا إلىٰ الدّليلِ العقليْ

◂ اكتب ما فهمته من الأبيات، في معنىٰ المتواتر وشرطه.

.....

.....

.....

تعريف المتواتر

المُتواتِر في اللغة: اسم فاعلٍ من التَّواتُر، وهو: التَّتابُع، فالمُتواتِر: المُتتابِع[١].

والمُتواتِر في الاصطلاح: هو الخبرُ الذي يرويه جماعةٌ تُحِيلُ العادةُ تَواطُؤَهم علىٰ الكذب، عن مثلِهم، ويكونُ مُستَنَدُ خبرِهم الحِسَّ[٢].

(١) انظر مادة (و ت ر) في: لسان العرب (٥/ ٢٧٥)، وتاج العروس (١٤/ ٣٣٨).

(٢) انظر: المنهل الروي (٣١)، ونزهة النظر (٤٣)، وفتح المغيث (٤/ ١٥)، وقفو الأثر (٤٦)، وتوجيه النظر (١/ ١٠٨).

شرح التعريف، وبيان شروط المُتواتِر:

بالنظر إلىٰ التعريف السابق، يتبين أنه لا بدَّ من تحقق شروطٍ أربعةٍ للحكم علىٰ الخبر بالتواتُر، وهي:

أولًا: أن يرويه جماعة.

ويعبر بعضهم عن هذا الشرط بـ«أن يرويه عددٌ كثير»[(١)]، أو «جماعة غير محصورة»[(٢)]، وكلها بمعنىٰ واحد.

فيخرج بهذا الشرط ما يرويه واحدٌ أو اثنان أو ثلاثة، فلا يسمىٰ متواترًا.

ووقع خلاف بين أهل العلم في تعيين عدد الجماعة في المتواتر[(٣)]، **والذي عليه المحقِّقون أنه لا يُضبَط بعددٍ مخصوص**[(٤)]، وأن تحديد الكثرة المشترطة في جماعة المتواتر **يرجع إلىٰ وصفٍ في تلك الجماعة**، لا إلىٰ عددٍ معيَّن.

وهذا الوصف هو ما يأتي بيانه في الشرط الثاني.

ثانيًا: أن تُحِيلَ العادة تواطؤَ الرواة علىٰ الكذب.

والمراد به: **أن يُعلَم من عادة الناسِ أن اتفاق هؤلاء الرواة علىٰ الكذب مستحيل**؛ لأن عدد هؤلاء الرواة يستحيل معه عادةً أن يتفقوا علىٰ اختلاق الخبر، ومن باب أولىٰ يستحيل أن يقع منهم توارُدٌ علىٰ الخطأ في نقله[(٥)].

فمثلًا: لو جاءنا رجلٌ يخبر بوقوع حادثٍ في مكانٍ ما؛ فإنه سيحصل عندنا ظنٌّ بوقوع ذلك الحادث، لكن من غير جزم؛ لأن ذلك المخبر قد يكون كاذبًا، وقد يكون واهمًا أو مخطئًا.

فإذا جاءنا رجلٌ آخر، لا يعرف المخبِرَ الأول، وأخبرَنا بالخبر نفسه؛ فإن غَلَبَةَ الظنِّ بصدق الخبر ستقوَىٰ في نفوسنا، لكن من غير جزمٍ أيضًا.

فإذا تتابع جماعةٌ من المخبرين علىٰ الخبر نفسه، مع علمنا بأنهم من أماكن متفرقة، فلا يمكن أن يتفقوا علىٰ الكذب في هذا الخبر، ولا أن يتواردوا علىٰ الخطأ؛ فإن غلبة الظن ستتزايد في النفس شيئًا فشيئًا مع زيادة عدد المخبرين، حتىٰ يحصل الجزم والقطع بصدق هؤلاء المخبرين ضرورةً.

ووجود هذا الوصف في جماعة المتواتر هو المقيِّد للكثرة المشترطة فيه، فإذا بلغت الجماعة عددًا، بحيث يَجزِم سامعُه في العادة استحالةَ اتفاق رواته علىٰ الكذب؛ فهو العدد المشترط للتواتر، وإن لم يحصل هذا العلم فلا يكفي هذا العدد لبلوغ التواتُر.

ولذا جعل بعض أهل العلم هذين الشرطين شرطًا واحدًا[(٦)].

---

(١) انظر: نزهة النظر (٤٣).

(٢) انظر: نزهة النظر (٤١)، وفتح المغيث (٤/ ١٥).

(٣) انظر: نزهة النظر (٤٢)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٢٧).

(٤) انظر: نزهة النظر (٤٢)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٢٧)، وشرح شرح النخبة (١٦٣).

(٥) انظر: نزهة النظر (٤٢)، وفتح المغيث (٤/ ١٥)، وشرح شرح النخبة (١٦٣).

(٦) انظر: المنهل الروي (٣١).

ثالثًا : وجود الجماعة الكثيرة في جميع طبقات الإسناد.

وهو المعبَّر عنه في التعريف السابق بقولنا: «**عن مثلهم**».

والمراد بهذا التماثل: التماثل في الكثرة، لا في العدد، فلا يشترط أن يكون العددُ في جميع طبقات الإسناد متساويًا، لكن يشترط أن يكون العددُ في كل طبقةٍ من الطبقات كثيرًا، بحيث تحيل العادةُ تواطؤَ رواة تلك الطبقة علىٰ الكذب، كما تقدم بيانه في الشرط الثاني[١].

رابعًا: أن يكون مُستَنَدُ خبرِهم الحِسَّ.

والمراد: **أن يكونوا قد رأوا أو سمعوا ما نقلوه**، فيكون مستند الخبر الرؤية أو السماع، لا العقل[٢].

وذلك لأن العادة لا تحيل أن يتواطأَ جمعٌ كثيرٌ من الناس علىٰ الكذب أو الخطأ في نقل الأمور العقلية، التي لا تستند إلىٰ شيءٍ محسوسٍ، فقد تواطأ النصارىٰ علىٰ القول بألوهية عيسىٰ -عليه الصلاة والسلام- مع أنه كذبٌ وباطلٌ، وتواطأ كثيرٌ من أهل الأهواء علىٰ أقوالٍ وأفعالٍ بِدْعيَّةٍ باطلةٍ، تخالف الكتاب والسُّنَّة، ومستندهم جميعًا في هذا التواطؤ أمورٌ عقليةٌ، لا محسوسةٌ.

نشاط (٢-٣)

- بعد قراءتك لشرح التعريف الاصطلاحي للمتواتر، ومن خلال فهمك لشروطه المتواتر، لخص بتعبيرك الخاص الشروطَ اللازم وجودها في الحديث ليُحكَمَ له بالتواتر:

١. .....

٢. .....

٣. .....

٤. .....

مثال المتواتر

من أشهر الأمثلة للحديث المتواتر -إن لم يكن أشهرَها- حديث: «**من كذب علَيَّ متعمِّدًا؛ فليتبوَّأ مَقعَدَه من النار**»[٣].

وقد مثَّل به للمتواتر غيرُ واحدٍ من أهل العلم[٤]، وذكر بعض الحُفَّاظ أن هذا الحديث قد رواه عن النبي ﷺ اثنان وستون صحابيًّا[٥].

(١) انظر: نزهة النظر (٤٢)، وشرح شرح النخبة (١٦٨).

(٢) انظر: نزهة النظر (٤٣)، وفتح المغيث (٤/ ١٦).

(٣) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٣)، وأبو داود (٣٦٥١)، والترمذي (٢٢٥٧)، وابن ماجه (٣٠)، وغيرهم.

(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٦٩)، والمنهل الروي (٣١)، والمختصر في علم الأثر للكافيَجي (١٢١).

(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٦٩).

أقسام المتواتر

ينقسم الخبرُ المتواتِر إلىٰ قسمين[1]:

١. المتواتر اللَّفظي: وهو ما اتفق الرواة علىٰ روايته بلفظٍ واحدٍ، أو ألفاظٍ متقاربةٍ.

كحديث: «**من كذب عليَّ متعمِّدًا؛ فليتبوَّأ مَقعَدَه من النار**»، الذي تقدَّم ذكرُه قريبًا.

٢. المتواتر المعنَوي: وهو ما اتفق الرواة علىٰ معناه، دون لفظه.

وتوضيحُه: أن ينقلَ جماعةٌ من المخبرين وقائعَ مختلفة، لكنها تشترك في معنىٰ واحد، فيحصل التواتر في ذلك القدر المشترك من المعنىٰ.

مثاله: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد روي عن النبي ﷺ نحوُ مئة حديث، فيها أنه رفع ﷺ يدَيه في الدعاء، لكنها في قضايا ووقائع مختلفة، فكلُّ قضيَّةٍ منها لم تتواتر، لكن القدر المشترك بينها -وهو الرفع عند الدعاء- تواتَرَ باعتبار المجموع[2].

وهذا النوع من المتواتر كثيرٌ في السُّنَّة، كأحاديث رؤية المؤمنين ربَّهم ﷻ يوم القيامة، وأحاديث الشفاعة، وأحاديث المسح علىٰ الخُفَّين، وغيرها[3].

حكم المتواتر

الخبرُ المتواتِر **يُفيد العلمَ الضَّروريَّ** لسامعه، **والمقصود بالعلم**: القطع بصدق الخبر وصحَّته، **والضَّروري**: هو الذي يحصل في النفسِ ضرورةً، من غير نظرٍ ولا استدلالٍ[4].

فالخبر المتواتر صحيحٌ دائمًا، يجزم السامعُ بصدق المخبِرين به، ويحصل له هذا الجزمُ من غير استدلالٍ عليه، ولا نظرٍ في حال رواته؛ لأن النفس تُضطرُّ إلىٰ تصديق مثل هذه الأخبار والجزم بصحتها بحكم العادة، كما تقدم بيانه في الشرط الثاني من شروط التواتر.

(١) انظر: مجموع الفتاوىٰ (١٨/ ٦٩)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٣١)، واليواقيت والدرر (١/ ٢٤٦).
(٢) انظر: تدريب الراوي (٢/ ٦٣١).
(٣) انظر: مجموع الفتاوىٰ (١٨/ ٦٩)، والنكت الوفية (٢/ ٤٧٠)، وفتح المغيث (٤/ ٢٢ - ٢٣).
(٤) انظر: النكت للزركشي (١/ ٢٧٦)، ونزهة النظر (٤٤ - ٤٥)، وقفو الأثر (٤٦).

المصنَّفات في المتواتِر:

اعتنىٰ أهل العلم بالتصنيف في جمع الأحاديث المتواترة، ولهم في ذلك مصنَّفات عدَّة، أشهرها:

١. **«الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»**: لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (٩١١هـ).

٢. **«لَقْط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة»**: لأبي الفيض محمد مرتضَىٰ بن محمد الزَّبِيدي (١٢٠٥هـ).

٣. **«نظم المتناثر من الحديث المتواتر»**: لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكَتَّاني (١٣٤٥هـ).

نشاط (٢-٤)

- بالرجوع إلىٰ كتاب «نظم المتناثر من الحديث المتواتر»، اذكر ثلاثة أمثلة للمتواتر اللفظي.

.....

.....

.....

تنبيهات

أولًا: المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد.

المتواتر -بالتعريف السابق- **ليس من مباحث علم الإسناد**[(١)]؛ لأنه لا يُبحث فيه عن أحوال الرواة، ولا يُحكم عليه بالصحة بناءً علىٰ قواعد أهل الحديث، بل الحكم بصحَّته راجعٌ إلىٰ العادة، كما تقدم.

وقد شاع عند المتأخرين من المصنِّفين ذكر مبحث المتواتر في كتب مصطلح الحديث، وليس معروفًا بهذا المعنىٰ عند أهل الحديث، بل هو مشهور في كتب أصول الفقه، وأول من أدخله في كتب مصطلح الحديث هو الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) ﷺ.

قال ابن الصلاح: «من المشهور: المتواترُ الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهلُ الحديث لا يذكرونه باسمه الخاصِّ المُشعِرِ بمعناه الخاصِّ، **وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره؛ ففي كلامه ما يُشعِر بأنه اتبعَ فيه غيرَ أهل الحديث**، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتُهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم»[(٢)].

(١) انظر: نزهة النظر (٤٥)، وفتح المغيث (٤/ ١٦)، والتوضيح الأبهر (٥٠)، وتوجيه النظر (١/ ١٧١).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (٢٦٧).

ثانيًا: التعبير بالتواتر في بعض كلام الأئمة المتقدمين قريب من المعنىٰ اللغوي.

التعبير بالتواتُر موجود في كلام بعض أئمة الحديث المتقدِّمين؛ كأبي عُبَيد القاسم بن سلّام (٢٢٤هـ)[١]، والبخاري (٢٥٦هـ)[٢]، والطّحاوي (٣٢١هـ)[٣]، وغيرهم.

لكنهم لا يريدون به المعنىٰ الذي يذكره أهل الأصول، **إنما يريدون به الاشتهار**[٤]؛ أي: كثرة ورود الأحاديث بهذا المعنىٰ، فمرادهم قريب من معنىٰ التواتر اللغوي، الذي هو التتابع[٥].

ثالثًا: «التواتر الخاصّ» .

ذكر بعض أهل العلم نوعًا من التَّواتُر، سماه «**التواتر الخاصّ**»[٦]، وهذا النوع موجود عند أهل الحديث، ومعروف عندهم.

ويقصد به: أن يحصل القطع بصحة الخبر، بالنظر في أحوال الرواة التي تقتضي استحالةَ تواطُئِهم علىٰ الكذب أو تواردهم علىٰ الخطأ، بقطع النظر عن العدد[٧].

ومن أمثلته حديث: «مَن حملَ علينا السلاحَ فليس منّا»[٨].

والفرق بين المتواتر الخاص والمتواتر الاصطلاحي الذي تعلمته في هذا الدرس:

- أن العلم الذي يفيده المتواتر الخاص حاصل عن نظرٍ واستدلال، بخلاف المتواتر عند الأصوليين؛ فإنه علم ضروري، لا يحتاج إلىٰ نظر ولا استدلال.
- أن العلم الذي يفيده المتواتر الخاص قد يحصل بالعدد القليل، الذي لا يبلغ حدَّ التواتر الذي يذكره الأصوليون للمتواتر.

---

(١) انظر: الأموال (٧٤، ١٩٦، ٣٢٥).
(٢) انظر: جزء القراءة خلف الإمام (٧)، وخلق أفعال العباد (٦٠).
(٣) انظر: مشكل الآثار (٣/ ١٧٦)، (٧/ ١٢٧)، (٨/ ٩٣).
(٤) انظر: التقييد والإيضاح (٢٦٦).
(٥) انظر: شرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم (٦٨).
(٦) انظر: مجموع الفتاوىٰ (١٨/ ٥١، ٦٩).
(٧) انظر: فتح المغيث (٤/ ٢٢)، وشرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم (٦٥).
(٨) أخرجه البخاري (٦٨٧٤) و(٧٠٧١)، ومسلم (٩٩) و(١٠٠) و(١٠١).

الدرس الثاني : خبر الآحاد

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضح معنىٰ خبر الآحاد.

٢. يبيّن حكم خبر الآحاد.

نشاط تمهيدي (٢- ٥)

تعرّفت في الدرس السابق الخبرَ المتواترَ. من خلال استيعابك لشروط تحقق التواتر في الحديث، ما هي الأسباب التي يخرج بها الحديث عن وصف التواتر؟

تعريف خبر الآحاد:

الآحاد في اللغة: جمعُ أَحَد؛ بمعنىٰ: واحِد[١]، فخبر الآحاد: هو الخبر الذي يرويه راوٍ واحدٌ[٢].

وخبر الآحاد في الاصطلاح: **ما لم يجمع شروطَ المتواتِر**[٣].

فخبر الآحاد لا ترويه جماعة كثيرة في كل طبقة، بل يرويه راوٍ واحد، أو اثنان، أو أكثر، لكنه لا يبلغ الحدَّ المشترط في المتواتر.

حكم خبر الآحاد:

أخبار الآحاد منها المقبولُ الثابتُ، إذا كان صحيحًا أو حسنًا، ومنها المردودُ غير الثابتِ، إذا كان ضعيفًا.

وخبر الآحاد المقبول **حُجَّةٌ في جميع أمور الشرع**، سواءٌ كان في العقائد، أو الأحكام، أو الأخلاق والآداب، أو غيرها، وعلىٰ هذا انعقد إجماع أهل السنة والجماعة[٤].

وخبر الآحاد المقبول **يُفيد غَلَبة الظَّنِّ** علىٰ الراجح، إلا إذا احتفَّت به بعض القرائن، فإنه يفيد العلم[٥].

---

(١) انظر: تاج العروس (٧/ ٣٧٦ – مادة أ ح د).

(٢) انظر: نزهة النظر (٥٠).

(٣) انظر: المنهل الروي (٣٢)، ونزهة النظر (٥١)، وتوجيه النظر (١/ ١٠٨).

(٤) انظر: الرسالة للشافعي (٤٥٧ – ٤٥٨)، والتمهيد (١/ ٢)، والعُدة في أصول الفقه (٣/ ٨٦٩)، ومختصر الصواعق المرسلة (٦٠٥).

(٥) انظر: مجموع الفتاوىٰ (١٨/ ٤١)، ونزهة النظر (٥١)، والمذكرة في أصول الفقه (١٢٣)، وشرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم (٩٤).

ومن تلك القرائن أن يكون الحديث مما أخرجه الشيخان في «الصحيحين»، ولم ينتقده أحدٌ من الحُفَّاظ[1].

وسواءٌ كان خبر الآحاد مفيدًا للعلم أو غلبة الظَّنِّ، فهو -كما تقدم- حجةٌ في كلا الحالين؛ لأن العلم وغلبة الظن كلاهما موجبٌ للعمل.

أقسام خبر الآحاد:

ينقسم خبر الآحاد باعتبار عدد طرقه ثلاثة أقسام:

١. المشهور.

٢. العزيز.

٣. الغريب.

وسيأتي الكلام علىٰ كلِّ قسمٍ منها بالتفصيل في الدروس الآتية، إن شاء الله.

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، لمحمد ناصر الدين الألباني.

٢. تثبيت خبر الواحد، لأحمد عادل الغريب.

أسئلة التقويم

١. عرف حديث الآحاد. واذكر أقسامه.

.....

.....

.....

٢. ما حكم العمل بحديث الآحاد؟

.....

.....

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٨)، ومجموع الفتاوىٰ (١٨/ ٤١)، ونزهة النظر (٥٢ - ٥٥).

الدرس الثالث : المشهور

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يبين معنىٰ الخبر المشهور.

٢. يميز بين المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي.

٣. يعدد ثلاثةً من المصنفات في المشهور غير الاصطلاحي.

نشاط تمهيدي (٢-٦)

في التعريف بالحديث المشهور، «ما رواه ثلاثةٌ فأكثر، ما لم يبلغ حدَّ التواتر».

ما المقصود بـ «حد التواتر» في التعريف؟

.....

.....

تعريف المشهور:

الشُّهرةُ في اللغة: **وضوحُ الأمرِ**[١].

والمشهور في الاصطلاح: **ما له طرقٌ محصورةٌ بأكثرَ من اثنين**[٢].

سُمِّي بذلك لوضوحه[٣].

والمراد بقولنا: «له طرق محصورة»: أنه لم يبلغ حدَّ التواتر.

وبقولنا: «بأكثر من اثنين»: أن له ثلاثةَ طرق فأكثر؛ لنخرج باقي أقسام الآحاد.

ولذا يعرِّف بعض أهل العلمِ المشهورَ بأنه «**ما رواه ثلاثةٌ فأكثر، ما لم يبلغ حدَّ التواتر**»[٤]، والمعنىٰ واحد.

ويطلق بعض أهل العلم علىٰ المشهور لقب «المُستَفيض»[٥]، ومنهم مَن فرَّق بينهما، وليس من مباحث علم مصطلح الحديث كما أشار الحافظ ابن حجر[٦].

(١) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٢٢٢ – مادة ش هـ ر).

(٢) انظر: نزهة النظر (٤٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: التوضيح الأبهر (٤٩).

(٥) انظر: نزهة النظر (٤٦)، وفتح المغيث (٤/ ١٠)، واليواقيت والدرر (٢٧٢)، وتوجيه النظر (١/ ١١٢).

(٦) انظر: نزهة النظر (٤٦)، وفتح المغيث (٤/ ١٠ – ١١)، وتوجيه النظر (١/ ١١٢).

مثال المشهور:

من أمثلة المشهور: حديث: «**المؤمنُ يأكلُ في مِعًىٰ واحدٍ، والكافرُ يأكلُ في سبعةِ أمعاءٍ**».

فقد رواه عن النبي ﷺ من الصحابة أربعة: ابن عمر(١)، وأبو هريرة(٢)، وجابر(٣)، وأبو موسىٰ الأشعري(٤)، رضي الله عنهم.

ورواه عن ابن عمر ثلاثة: نافع(٥)، وأبو الزُّبير المكي(٦)، وعمرو بن دينار(٧).

ورواه عن نافع جماعة، منهم: واقد بن محمد(٨)، وأيوب السَّخْتِياني(٩)، وعبيد الله بن عمر(١٠)، وغيرهم.

أنواع المشهور:

يطلق أهل الحديث اصطلاح «المشهور» علىٰ نوعَين:

الأول: المشهور الاصطلاحي، وهو الذي تقدم تعريفه قريبًا.

والثاني: المشهور غير الاصطلاحي، ويراد بالشهرة هنا معناها اللغوي، ويطلق عليه أيضًا لقب «**المُشتَهِر**».

وهو: ما **اشْتَهَر علىٰ الألسنة**، بقطع النظر عن عدد طرقه، فيشمل ما له إسناد واحد فأكثر، بل ما لا يوجد له إسناد أصلًا(١١).

والمشهور -بهذا المعنىٰ- قد يكون مشهورًا عند الناس عامَّةً، وقد يشتهر بين أفراد طائفةٍ مخصوصةٍ؛ كالمحدِّثين، أو الفقهاء، أو اللغويين، أو غيرهم(١٢).

ومن أمثلته: حديث: «**إنما الأعمال بالنِّيَّات**»(١٣)، فهو حديث مشهور عند الناس عامَّتِهم وخاصَّتِهم، مع أنه في الأصل حديث فرد، ليس له إلا سند واحد، كما سيأتي.

نشاط (٢-٧)

- ارجع إلىٰ كتاب (تدريب الراوي) للسيوطي، واستخرج مثالًا لكل من: (المشهور بين الفقهاء، المشهور بين الأصوليين، المشهور بين اللغويين والنحاة، المشهور بين العوام).

(١) أخرجه البخاري (٥٣٩٣)، ومسلم (٢٠٦٠)، وغيرهما.
(٢) أخرجه البخاري (٥٣٩٦)، ومسلم (٢٠٦٢).
(٣) أخرجه مسلم (٢٠٦١).
(٤) أخرجه مسلم (٢٠٦٢).
(٥) أخرجه البخاري (٥٣٩٣)، ومسلم (٢٠٦٠).
(٦) أخرجه مسلم (٢٠٦١).
(٧) أخرجه البخاري (٥٣٩٥).
(٨) أخرجه البخاري (٥٣٩٣)، ومسلم (٢٠٦٠).
(٩) أخرجه مسلم (٢٠٦٠).
(١٠) أخرجه البخاري (٥٣٩٤)، ومسلم (٢٠٦٠).
(١١) انظر: رسوم التحديث (٧٩)، ونزهة النظر (٤٧)، وفتح المغيث (٤/ ١٣).
(١٢) انظر: رسوم التحديث (٧٩)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٢٤).
(١٣) أخرجه البخاري (١، ٥٤، ٢٥٢٩)، ومسلم (١٩٠٧)، وغيرهما.

المصنَّفات في المشهور:

لم يصنِّف أهل الحديث شيئًا في جمع الحديث المشهور بمعناه الاصطلاحي، إنما صنَّفوا في المشهور بمعناه اللغوي (غير الاصطلاحي)؛ في جمع الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة.

ومن أبرز تلك المصنَّفات:

١. **«التَّذكرِة في الأحاديث المشتهِرة»**: لأبي عبد الله محمد بن بَهادُر الزَّرْكَشي (٧٩٤هـ).

ويسمىٰ أيضًا بـ«اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة»، وهو مرتب علىٰ الأبواب.

٢. **«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهِرة علىٰ الألسنة»**: لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (٩٠٢هـ).

وهو أشهر كتاب في الباب، رتبه مصنِّفه علىٰ حروف المعجَم.

٣. **«كشف الخفا ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس»**: لأبي الفداء إسماعيل بن محمد الجَرَّاحي العَجْلُوني (١١٦٢هـ).

جعل كتابَ السخاوي له أصلًا، لكنه لخَّصه، وزاد عليه أحاديث، ورتبه علىٰ الحروف أيضًا.

تنبيهات

أولًا: تعريف المشهور -المتقدِّم ذكرُه- هو التعريف الذي استقرَّ عليه الاصطلاح عند المتأخرين، **لكنَّ بعض أهل العلم عرَّف المشهور بأنه ما رواه أكثر من ثلاثة**، فما رواه ثلاثةٌ فقط -علىٰ هذا القول- لا يُعَدُّ مشهورًا.

وهذا ما يُفهَم من صَنيع ابن الصلاح[١]، وقد صرَّح به غير واحدٍ أيضًا[٢].

ثانيًا: المشهور مباينٌ للمتواتر، كما تقدم في تعريفه.

إلا أن بعض أهل العلم **جعل المتواتر قسمًا من المشهور**، لا قَسيمًا له، فكل متواترٍ مشهور، وليس كلُّ مشهور متواترًا، علىٰ هذا القول.

وهذا رأي ابن الصلاح[٣] وغيره من أهل العلم أيضًا[٤].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (٢٧٠).

(٢) انظر: اختصار علوم الحديث (١٦٧)، ومحاسن الاصطلاح (٤٥٠)، والغاية في شرح الهداية (١٤٢)، واليواقيت والدرر (٢٧١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (٢٦٧).

(٤) انظر: المنهل الروي (٥٥)، واختصار علوم الحديث (١٦٥)، والتوضيح الأبهر (٤٩).

ثالثًا: يُطلِق بعض أهل العلم اصطلاح المشهور على **الحديث الذي يشتهر عن أحد رواته**، وإن كان في الأصل ليس له إلا سند واحد، فيقولون: اشتهر عن فلان؛ أي: رواه عنه جماعة[1].

ويمكن أن يُطلَق على مثل هذا النوع «**المشهور النِّسبي**»؛ بمعنى: أن الحديث قد اشتهر بالنِّسبة إلى أحد الرواة، وليست الشهرة في كل طبقات الإسناد[2].

والمقصود من التنبيه على هذه المسائل الثلاث: **أن يعرف الدارس أن استعمالات أهل العلم للاصطلاح الواحد قد تتفاوت**، ولا مشاحَّة في الاصطلاح، لكنه يأمن بهذه المعرفة من الخلط بين هذه الاصطلاحات، فلا يحمل كلام أحدٍ من أهل العلم على غير مراده.

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. تدريب الراوي (٢/ ٦٢١ - ٦٢٦).

٢. مقدمة تحقيق المقاصد الحسنة للسخاوي، ط الميمنة (١/ ١١ - ٢٩).

ملخص الدرس

في المخطط التالي لخص أهم الموضوعات التي درستها في هذا الدرس:

معنى الحديث المشهور	أنواع الحديث المشهور	أبرز ما صنف فيه	فوائد مهمة
•	•	•	• معنى المشهور النسبي:
•	•	•	•
			• اختلاف تعريف المشهور عند بعض علماء الحديث:
			•

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (٩٢)، ومقدمة ابن الصلاح (٢٧١).

(٢) انظر: شرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم (٨١ - ٨٢).

الدرس ٤

الدرس الرابع : العزيز

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يشرح معنىٰ الحديث العزيز.

٢. يطبق قواعد التمييز بين أحاديث الآحاد وَفق عدد الرواة في طبقات السند.

٣. يميز المعاني المحتملة للفظة (العزيز) في كلام علماء الحديث.

نشاط تمهيدي (٢-٨)

- ابحث في معاجم اللغة عن معنىٰ لفظة «عزيز»، وحدّد مع زملائك المعنىٰ اللغوي الأكثر ملاءمةً للمعنىٰ الاصطلاحي باعتباره أحد أنواع أحاديث الآحاد.

تعريف العزيز:

العزيز في اللغة: إما أن يكون مأخوذًا من قولهم: عَزَّ، يعِزُّ؛ بمعنىٰ: قَلَّ، فلا يكاد يوجد، أو بمعنىٰ: قَوِيَ واشتَدَّ.

فالعزيز في اللغة: **القليل النادر، أو القوي الشديد**[١].

سمي بذلك لندرته وقلة وجوده، أو لقوته بمجيئه من طريق آخر[٢]، كما سيأتي.

والعزيز في الاصطلاح: **هو الخبر الذي لا يرويه أقلُّ من اثنين، عن اثنين**[٣].

والمراد بهذا التعريف: **أن يكونَ في أحد طبقات السند راويان اثنان فقط، ولا يقلَّ العددُ عن اثنين في أي طبقةٍ من الطبقات**، أما إن زاد العددُ فلا يضرُّ.

«والقاعدة في هذا العلم: أن الأقلَّ يقضي علىٰ الأكثر، فينظر إلىٰ الطبقة الأقل عددًا في السند، ويحكم علىٰ الخبر بناءً عليها»[٤].

---

(١) انظر مادة (ع ز ز) في: مختار الصحاح (٢٠٧)، والقاموس المحيط (٥١٧).
ويعِزُّ: بكسر عين المضارع، في كلا المعنيين، كما في كتب اللغة، خلافًا لما اشتهر في بعض كتب الاصطلاح.

(٢) انظر: نزهة النظر (٤٨).

(٣) انظر: نزهة النظر (٤٧)، وفتح المغيث (٤/ ٩).

(٤) انظر: نزهة النظر (٤٤)، واليواقيت والدرر (١/ ٢٥٢).

تطبيق القاعدة:

- رواية اثنين، عن ثلاثة، عن أربعة = **من العزيز**؛ لأن أقل طبقةٍ فيها راويان.
- ورواية ثلاثة، عن اثنين، عن خمسة = **من العزيز**؛ لأن أقل طبقةٍ فيها راويان.
- ورواية أربعة، عن خمسة، عن اثنين = **من العزيز**؛ لأن أقل طبقةٍ فيها راويان.
- ورواية اثنين، عن واحد، عن أربعة = **ليست من العزيز**؛ لأن أقل طبقةٍ فيها راوٍ واحدٌ.

مثال العزيز:

من أمثلة العَزيز: حديث: «**لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحبَّ إليه من والده وولده والناس أجمعين**»[1].

فقد رواه عن النبي ﷺ من الصحابة اثنان: أنس بن مالك[2]، وأبو هريرة[3].

ورواه عن أنس رضي الله عنه: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب.

ورواه عن قتادة: شعبة بن الحجاج، وسعيد بن بَشير.

وعن عبد العزيز بن صهيب: إسماعيل بن عُلَيَّة، وعبد الوارث بن سعيد.

ورواه عن كلٍّ واحدٍ من هؤلاء جماعة.

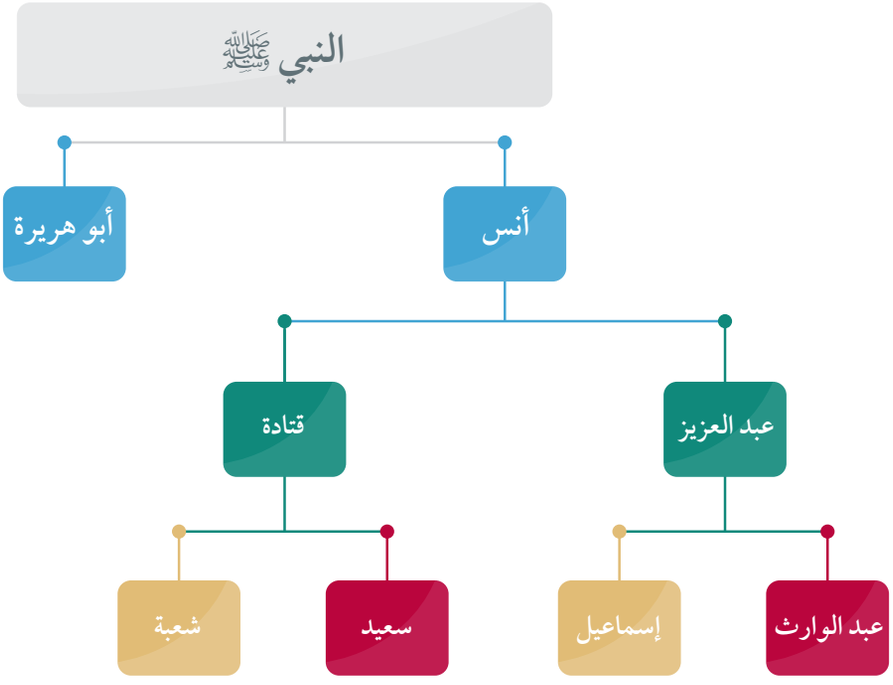

(١) انظر: نزهة النظر (٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤). وكل طرق الحديث عندهما، إلا طريق سعيد عن قتادة عن أنس، فقد أخرجه الطبراني في الأوسط (٨٨٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٤).

نشاط (٢-٩)

- بالتعاون مع محاضر المادة ابحث عن أسانيد الحديث الآتي، مستعينًا بأحد البرامج الإلكترونية، ثم أجب عن الأسئلة التي تليه:

قال ﷺ: «**نحنُ الآخرونَ السّابقونَ يومَ القيامةِ، بَيْدَ أنّهم أُوتوا الكتابَ مِن قَبلِنا، ثُمّ هذا يَومُهمُ الذي فُرِضَ عليهم، فاختلَفوا فيه، فهدانا اللهُ، فالنّاسُ لنا فيه تَبَعٌ؛ اليَهودُ غَدًا، والنَّصَارَىٰ بعدَ غَدٍ**».

- حدد من رواه من طبقة الصحابة عن النبي ﷺ.
- حدد التابعين الذين رووا هذا الحديث عن الصحابة.
- هل يعتبر هذا الحديث عزيزًا؟ ولماذا؟

تنبيهان

أولًا: التعريف المتقدِّم ذكرُه للعزيز هو ما استقرَّ عليه الاصطلاح عند المتأخرين، **وذهب بعض أهل العلم إلىٰ أن ما رواه ثلاثةٌ يدخل أيضًا في العزيز**، فالعزيز عندهم: ما رواه اثنان أو ثلاثة.

وهو رأي ابن مَنْدَه[١] وابن الصلاح[٢] وغيرهما[٣].

ثانيًا: مصطلح «العزيز» نادر الورود في كلام النقاد، ومَن أطلق منهم هذا الاصطلاح **فالظاهر أنه يعني به قلة الطرق، أو قلة حديث الراوي**[٤]، فيريدون بالعزة معناها اللغوي، دون المعنىٰ الاصطلاحي الذي تقدم الكلام فيه.

نشاط (٢-١٠)

- ناقش مع زملائك المعنىٰ المقصود بلفظة **عزيز** في كلام الإمام الحاكم:

قال الحاكم (٤٠٥هـ) عقب حديثٍ في «المستدرك»:

«قد احتجَّ الشيخان برواة هذا الحديث عن آخرهم، غير يوسف ابن أبي بردة، والذي عندي أنهما لم يهملاه لجرح ولا لضعف، بل لقلَّة حديثه، **فإنه عزيزُ الحديث** جدًّا»[٥].

وقال في راوٍ آخر: «**عزيز الحديث**، يُجمَع حديثُه فلا يبلغ تمامَ العشرة»[٦].

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٧٠).
(٢) المصدر السابق.
(٣) انظر: المنهل الروي (٥٦)، والمختصر في علم الأثر للكافيَجي (١٢٣)، والغاية في شرح الهداية (١٨٨).
(٤) انظر: سنن النسائي (٨/ ٢٨٤)، ومسند البزار (٩/ ١١٣)، والمعجم الأوسط (٦/ ٧٤)، وشرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم (٨٣ - ٨٤).
(٥) المستدرك (رقم ٨٩).
(٦) المستدرك (رقم ٣٧٢).

الدرس ٥

الدرس الخامس : الغريب

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يبين معنىٰ الحديث الغريب.

٢. يشرح أقسام الحديث الغريب.

٣. يذكر خمسة من مظانِّ الحديث الغريب.

نشاط تمهيدي (٢-١١)

- يكثر استخدام لفظة (غريب) في علم الحديث، فمن هذا الاستخدام قولهم: (غريب الحديث)، وقولهم: (حديث غريب)، ومنه قول إبراهيم النخعي: (كانوا يكرهون غريب الكلام، وغريب الحديث).

ناقش محاضر المادة لمعرفة **الفروق** بين الاستخدامات المذكورة لهذا المصطلح.

تعريف الغريب:

الغريب في اللغة: المنفرد، والبعيد عن وطنه[١].

والغريب في الاصطلاح: ما تفرَّد بروايته راوٍ واحدٌ، في أي طبقةٍ من طبقات الإسناد[٢].

فالحديث الغريب يكون في أحد طبقات سنده راوٍ واحدٌ فقط، ولا يضرُّ إن كان في الطبقات الأخرىٰ أكثرُ من راوٍ؛ لأن العبرة بالطبقة الأقل عددًا، كما تقدَّم.

ويُطلَق علىٰ الغريب أيضًا لقب «الفَرْد» [٣].

نشاط (٢-١٢)

- يعد الحديث الآتي حديثًا غريبًا، ابحث في أسانيده من خلال الموسوعات الإلكترونية، وبين سبب ذلك.

قال النبي ﷺ: «**كلمتان حبيبتان إلىٰ الرحمن، خفيفتان علىٰ اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**».

(١) انظر: لسان العرب (١/ ٦٣٩ – مادة غ ر ب)، والنكت الوفية (٢/ ٤٣٨).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٧٠)، ونزهة النظر (٥٠).

(٣) انظر: نزهة النظر (٥٧)، ومقدمة في أصول الحديث للدهلوي (٧٥).

أقسام الغريب:

ينقسم الغريب من حيث **الموضع الذي وقع فيه التفرُّد** (الطبقة التي فيها راوٍ واحد) إلىٰ قسمين:

١. الغريب المُطلَق (الفَرْد المُطلَق): وهو ما وقع التفرُّد فيه في أصل السَّنَد[١].

وأصل السَّند: هو طرفُه الذي فيه الصحابي.

ويطلق عليه بعض أهل العلم بأنه «غريب متنًا وإسنادًا»[٢].

ومثاله: حديث: «**إنما الأعمال بالنِّيَّات**»[٣].

لم يروِه عن النبي ﷺ غير عمر بن الخطاب ﷺ، ولم يروه عن عمر ﷺ غير علقمة بن وقاص الليثي، ولم يروه عن علقمة غير محمد بن إبراهيم التَّيمي، ولم يروه عن محمد بن إبراهيم غير يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

فهذا الحديث فرد مطلق، ووقع فيه التفرُّد في أربع طبقات.

أول حديث في صحيح البخاري فرد مطلق، وهو: «**إنما الأعمال بالنيات**».

وآخر حديث فيه فرد مطلق أيضًا، وهو: «**كلمتان حبيبتان إلىٰ الرحمن**».

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٧١)، ونزهة النظر (٥٥).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٧١).

(٣) تقدم تخريجه.

٢. الغريب النِّسبي (الفَرْد النِّسبي): وهو ما وقع التفرُّد فيه في أثناء السَّنَد[١].

فيكون الحديث في الأصل له عدة طرق، فيقع التفرُّد عن أحد الرواة في هذه الطرق؛ كأن يكون الحديث مرويًّا عن جماعةٍ من الصحابة، فيتفرَّد تابعيٌّ بروايته عن أحد هؤلاء الصحابة[٢].

وسُمِّي نِسبيًّا؛ لأن التفرُّد فيه وقع بالنسبة لأحد الرواة، وهو في الأصل ليس فردًا[٣].

ويطلق عليه بعض أهل العلم بأنه «غريب إسنادًا لا متنًا»[٤].

ومثاله[٥]: حديث: «**المؤمن يأكل في مِعًىٰ واحد**»، المتقدم ذكره في المشهور.

فهذا الحديث رواه أربعة من الصحابة: ابن عمر، وأبو هريرة، وجابر، وأبو موسىٰ الأشعري ﷺ، ورواه عن كلِّ واحدٍ منهم جماعةٌ، إلا حديث أبي موسىٰ الأشعري ﷺ، فلم يروه عنه غيرُ ابنه أبي بُرْدة، ولم يروه عن أبي بُردة غير بُرَيد بن عبدالله، ولم يروه عن بُرَيد غير حمَّاد بن أسامة، ولم يروه عن حمَّاد غيرُ أبي كُرَيب محمد بن العلاء.

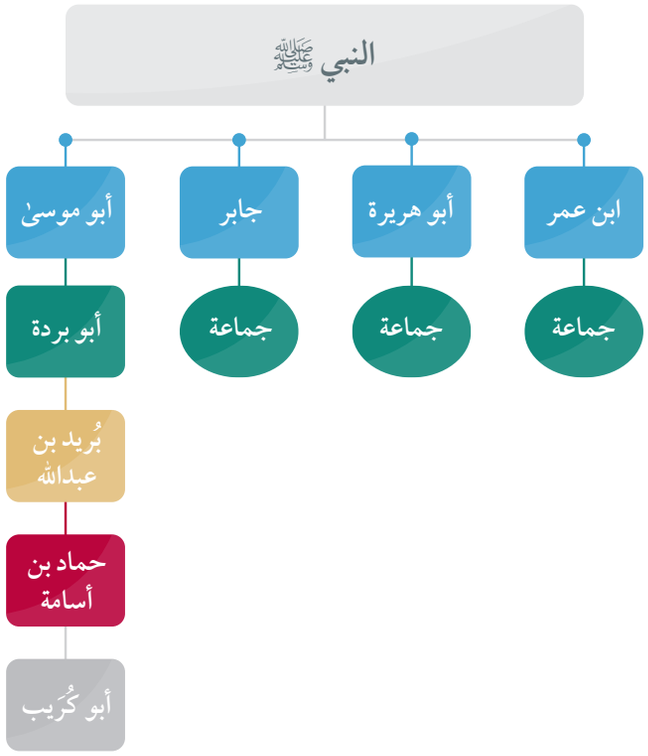

ملخص أقسام الحديث الغريب من نظم نخبة الفكر للشمُنّي

وما يكونُ قد رواه شخصُ
فهْوَ الذي باسمِ الغريبِ خَصُّوا

ثـمّ الغرابةُ إذا تكـونُ
في أصلِ إسنادٍ لنا تبينُ

فهْوَ بفردٍ مطلقٍ قد شُهِرا
وإن تكن في غيرِ أصلِهِ تُرَىٰ

فهو المقولُ فيه فَرْدٌ نسبِيْ
نحو تفرَّد بهذا الشَّعْبي

(١) انظر: نزهة النظر (٥٦).
(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٧١).
(٣) انظر: نزهة النظر (٥٧).
(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٧١).
(٥) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٤٣)، وشرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم (١٠١).

المصنَّفات في الغريب:

صنَّف بعض الحفّاظ **مصنَّفاتٍ مستقلة** في الأحاديث الغريبة، التي وقع فيها التفرُّد، ومن أشهرها:

١. **«الأفراد»**: لأبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْني (٣٨٥هـ).

٢. **«الأفراد»**: لأبي حفص عمر بن أحمد البغدادي، المعروف بابن شاهين (٣٨٥هـ).

وطريقتهما: النصُّ علىٰ موضع التفرُّد عقب رواية الحديث، فيقولان: «غريب من حديث فلان، تفرَّد به فلان»، أو: «لم يروه غير فلان»، ونحو ذلك من العبارات.

وبعضهم **لم يُفرِد مصنفاتٍ للأحاديث الغريبة، لكنه يكثر من التنصيص علىٰ وقوع التفرُّد في الأسانيد**، ويعتني ببيان ذلك، فصار كتابُه من **مظانِّ الأحاديث الغرائب**، ومن أشهر هذه الكتب:

١. **«الجامع»**: لأبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ التِّرمذي (٢٧٩هـ).

٢. **«المسند»**: لأبي بكر أحمد بن عمرو البَزَّار (٢٩٢هـ).

٣. **«المعجم الأوسط» و «المعجم الكبير»**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَراني (٣٦٠هـ).

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢١ - ٦٥٣).

٢. إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور، لسعيد محمد المري.

ملخص الدرس

لخص أهم الموضوعات التي درستها في هذا الدرس في المخطط التالي:

الوحدة الثالثة

تقسيم الحديث بالنسبة إلى من أسند إليه

ذكرنا أن أهل الحديث يقسّمون الأخبارَ تقسيماتٍ عدّة، باعتباراتٍ مختلفةٍ، وقد درست في الوحدة السابقة أقسام الخبر باعتبار تعدُّد طرقه، وعرفتَ أنه ينقسم بهذا الاعتبار إلىٰ متواتر وآحاد.

وفي هذه الوحدة سندرس أقسام الحديث باعتبار آخر في التقسيم، وهو تقسيم الحديث بالنسبة من أسند إليه ، والمراد بهذا التقسيم النظرُ إلىٰ من أضيف إليه الخبر: أهو النبي صلىٰ الله عليه وسلم؟ أم الصحابي؟ أم التابعي؟ أم هو خبر أسنده النبي ﷺ إلىٰ ربه ﷻ؟ والخبر بهذا الاعتبار ينقسم إلىٰ:

- الحديث القدسي.
- المرفوع.
- الموقوف.
- المقطوع.

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدراس لهذه الوحدة أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يفرق بين أنواع الخبر باعتبار من أُسند إليه.

٢. يبين معنىٰ كل من (الحديث القدسي، المرفوع، الموقوف، المقطوع).

٣. يوضّح أقسام كل من (الحديث القدسي، المرفوع، الموقوف، المقطوع).

٤. يميز بين الاستعمالات المختلفة لمصطلحات الوحدة عند أهل العلم.

المعارف السابقة

١. مصطلحات عامة في علم مصطلح الحديث (الدرس الثاني من الوحدة الأولىٰ).

٢. أهمية الإسناد ومنهج المحدثين في التثبت من صحة الأخبار (الدرس الثالث من الوحدة الأولىٰ).

نشاط تمهيدي (٣-١)

سبق لك دراسة المصطلحات التالية: (الحديث، الخبر، الأثر) واختلافات أهل الحديث في مرادهم من إطلاقها. استذكر مع زملائك معانيها مع الاختلافات التي تقع فيها.

مخطط دراسة الوحدة

ستدرس ضمن هذه الوحدة: الحديث القدسي ومعناه، والفرق بينه وبين القرآن وبين الحديث النبوي، والصيغ الدالة عليه.

وستدرس بعد ذلك أنواع الأخبار باعتبار من أُسندت إليه مع أنواعها، وأمثلتها، بدءًا بالحديث المرفوع، وهو المسند إلىٰ النبي ﷺ، يليه الحديث الموقوف، وهو المسند إلىٰ صحابي، يليه الحديث المقطوع، وهو المسند إلىٰ تابعي، وستُختم هذه الوحدة بدرس عن المتصل والمسند ومعناهما.

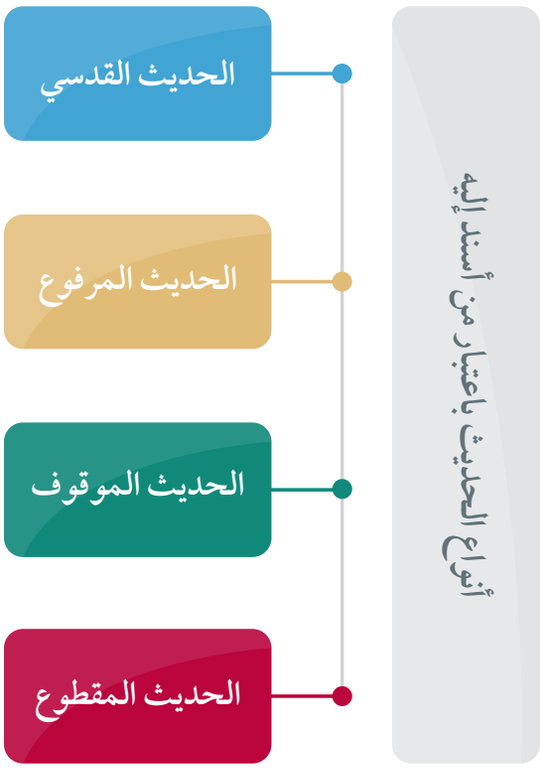

وستكون بعد دراستك هذه الوحدةَ مستوعبًا هذه الأنواعَ وَفق العناصر التالية غالبًا:

الدرس الأول : الحديث القدسي

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يشرح معنىٰ الحديث القدسي مع التمثيل.

٢. يفرق بين الحديث القدسي والقرآن، وبين الحديث القدسي والحديث النبوي.

٣. يبين صيغ رواية الحديث القدسي.

٤. يعدد ثلاثة من المصنفات في الحديث القدسي.

نشاط تمهيدي (٣-٢)

- عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه، قال: «**لا ينبغي لعبد أن يقول: إنه خير من يونس بن مَتَّىٰ**»[١].

ما معنىٰ (فيما يرويه عن ربه، قال:...)؟ اشرح الإجابة بتوضيح أنواع كلام الله جل وعلا في الوحي.

.....

تعريف الحديث القُدسي:

القُدسي في اللغة: نسبة إلىٰ القُدس، وهو الطُّهر[٢].

وسمي الحديث القدسي بذلك؛ لأنه مضاف إلىٰ الله سبحانه وتعالىٰ وذاته المقدَّسة[٣].

والحديث القدسي في الاصطلاح: هو الحديث الذي يضيفه النبي ﷺ إلىٰ الله ﷻ[٤].

فخرج بقولنا: «الحديث» = ما أضافه النبي ﷺ إلىٰ الله ﷻ من القرآن الكريم.

وخرج بقولنا: «يضيفه النبي ﷺ إلىٰ الله ﷻ» = الحديث النَّبوي؛ فإن النبي ﷺ لا ينسبه إلىٰ الله ﷻ.

ويسمَّىٰ الحديث القدسي أيضًا بـ«الحديث الإلهي»، أو «الحديث الرَّبَّاني»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٩/ ١٥٧، رقم: ٧٥٣٩)، ومسلم (٤/ ١٨٤٦، رقم: ٢٣٧٦).

(٢) انظر: القاموس المحيط (٥٦٤ - مادة ق د س).

(٣) انظر: الإتحافات السنية للمدني (١٨٧).

(٤) انظر: الفتح المبين بشرح الأربعين (٤٣٢)، والإتحافات السنية للمدني (١٨٨)، والرسالة المستطرفة (٨١)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (٢١٤).

(٥) انظر: الفتح المبين بشرح الأربعين (٤٣٢)، والكُلِّيَّات للكَفَوي (٧٢٢)، والإتحافات السنية للمدني (١٨٨)، والرسالة المستطرفة (٨١)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (٢١٤).

مثال الحديث القدسي:

توجد أمثلة كثيرة للأحاديث القدسية في السنة، منها:

١. عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**يقول الله تعالىٰ: أنا عند ظنِّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرَني في نفسه ذكرتُه في نفسي، وإن ذكرَني في مَلَإٍ ذكرتُه في مَلَإٍ خيرٍ منهم، وإن تقرَّب إليَّ بشبرٍ تقرَّبتُ إليه ذراعًا، وإن تقرَّب إليَّ ذراعًا تقرَّبتُ إليه باعًا، وإن أتاني يمشي أتيتُه هَرولَةً**»[(١)].

٢. عن أبي ذَرٍّ ﷺ عن النبي ﷺ، فيما روىٰ عن الله تبارك وتعالىٰ أنه قال: «**يا عبادي، إني حرَّمتُ الظلمَ علىٰ نفسي، وجعلتُه بينكم محرَّمًا، فلا تَظالَموا...**» الحديث[(٢)].

٣. عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله تبارك وتعالىٰ: أنا أغنىٰ الشُّركاء عن الشِّرك، من عمل عملًا أشرك فيه معي غيري، تركتُه وشِركَه**»[(٣)].

الفرق بين الحديث القُدسي والقرآن الكريم:

توجد عدة فروق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم، من أبرزها[(٤)]:

١. الحديث القدسي غير متعبَّدٍ بلفظه، فلا تجوز قراءته في الصلاة، وتجوز روايته بالمعنىٰ، أما القرآن الكريم فيُتعَبَّد بلفظه وتلاوته، ولا يجوز تغيير ألفاظه ولا روايته بالمعنىٰ.

٢. الأحاديث القدسية منها الثابت وغير الثابت؛ ففيها الصحيح والضعيف والموضوع، أما القرآن الكريم فلا كلامَ في ثبوته، فهو منقول إلينا بالتواتر.

الفرق بين الحديث القُدسي والحديث النبوي:

أقوىٰ فرق بين الحديث القُدسي والحديث النَّبوي : أن الحديث القدسي يضيفه النبي ﷺ إلىٰ الله تعالىٰ، فيقول مثلًا: «قال الله تعالىٰ»، أما الحديث النَّبوي فلا يضيفه النبي ﷺ إلىٰ الله تعالىٰ، بل يكون مضافًا إليه ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره.

وسائر الأحكام التي تجري علىٰ الحديث النبوي؛ تجري أيضًا علىٰ الحديث القدسي: فكلاهما يُدرَس إسنادُه، وكلاهما فيه الثابت وغير الثابت، وكلاهما تجوز روايته بالمعنىٰ، إلىٰ غير ذلك من الأحكام.

صيغ رواية الحديث القدسي:

يُروىٰ الحديث القدسي بعدة صيغ، من أشهرها[(٥)]:

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥).
(٢) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).
(٣) أخرجه مسلم (٢٩٨٥).
(٤) انظر: الفتح المبين بشرح الأربعين (٤٣٢)، والإتحافات السنية للمدني (١٨٧ - ١٨٨)، ومناهل العرفان للزرقاني (١/ ٥١)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (٢١٦ - ٢١٧).
(٥) انظر: الفتح المبين بشرح الأربعين (٤٣٢ - ٤٣٣)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (٢٢١).

١. أن يقول الراوي: «عن النبي ﷺ قال: قال الله تعالىٰ، أو: يقول الله تعالىٰ»، ونحو ذلك.

٢. أن يقول الراوي: «عن النبي ﷺ فيما يرويه عن الله تعالىٰ، أو: فيما يرويه عن ربِّه، أو: فيما يحكي عن ربِّه»، ونحوها من العبارات.

٣. أن يقول الراوي: «قال الله تعالىٰ، فيما رواه عنه رسوله ﷺ».

نشاط (٣-٣)

- ما صيغة رواية الحديث القدسي في النص التالي؟

أخرج البزار في (مسنده) (٧/ ١٤٣، رقم: ٢٦٩٧)، من طريق أبي إدريس الخولاني قال: دخلت مسجد دمشق، فقعدتُ في حلقة، فقال رجل: سمعت رسول الله ﷺ يقول، يأثِرُ عن الله ﷻ: «**حقَّت محبَّتي للمتحابِّين فِيَّ**...» الحديث.

.....

عدد الأحاديث القدسيَّة:

ذكر بعض أهل العلم أن عدد الأحاديث القدسية يجاوز المئة[1]، **والصحيح أنها أكثر من ذلك بكثير**، فقد جمعها بعضهم، فجاوزت الثمانمائة، وجمعها بعض المعاصرين، فجاوزت الألف، كما ستأتي الإشارة إليه قريبًا.

أشهر المصنَّفات في الأحاديث القدسية:

اعتنىٰ أهل العلم بالتصنيف في جمع الأحاديث القدسية، ومن أشهر تلك المصنَّفات:

١. **«الإتحافات السَّنِيَّة بالأحاديث القدسية»**: لزين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين المُناوي (١٠٣١هـ). جمع فيه (٢٧٢) حديثًا.

٢. **«الإتحافات السَّنِيَّة في الأحاديث القدسية»**: لمحمد بن محمود بن صالح المدني (١٢٠٠هـ). جمع فيه (٨٦٣) حديثًا.

٣. **«جامع الأحاديث القدسية»**: لعصام الدين الصّبابطي (معاصر). جمع فيه (١١٥٠) حديثًا.

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. الأحاديث القدسية في دائرة الجرح والتعديل، لعبد الغفور بن عبد الحق البلوشي.

٢. الأحاديث القدسية. جمعًا ودراسةً، لعمر علي عبد الله (١/ ١٣ - ٤٩).

(١) انظر: الفتح المبين بشرح الأربعين (٤٣٢).

الدرس الثاني: المرفوع

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يشرح معنىٰ الحديث المرفوع.

٢. يفصّل أقسام الحديث المرفوع، وأنواعها.

٣. يميز بين صيغ الحديث المرفوع والصيغ الملحقة بها.

نشاط تمهيدي (٣-٤)

- قال العراقي في ألفيته:

وسمِّ مرفوعًا مضافًا للنَّبِيْ واشترط الخطيبُ رفعَ الصاحبِ

- ناقش مع زملائك ومدرس المادة ما تفهمه من هذا البيت.

تعريف المرفوع:

المرفوع في اللغة: اسم مفعول من (رَفَعَ)؛ بمعنىٰ: نَسَب، يقال: «رفعتُ الرجلَ»؛ إذا نسبته، وسُمِّي الحديث المرفوع بذلك؛ لأنه منسوبٌ إلىٰ النبي ﷺ[١].

المرفوع في الاصطلاح: ما أُضيفَ إلىٰ النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خِلْقيةٍ أو خُلُقيةٍ[٢].

فيشمل جميعَ ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ، سواءٌ كان الذي أضافه صحابيًّا أو تابعيًّا أو غيرهما، وسواءٌ كان الإسناد متصلًا أو منقطعًا، وسواءٌ كان صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا.

نشاط (٣-٥)

- درست في الوحدة الأولىٰ عددًا من مصطلحات علوم الحديث، فما المصطلحات المرادفة لمصطلح (المرفوع) مما سبقت دراسته؟

.....

.....

(١) انظر مادة (ر ف ع) في: أساس البلاغة (١/ ٣٦٩)، وتاج العروس (١٢/ ١١٢).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٤٥)، والاقتراح (١٧)، ونزهة النظر (١٠٦)، وفتح المغيث (١/ ٢٢، ١٣١)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (٢٠٤).

أقسام المرفوع، وأمثلته:

ينقسم الحديث المرفوع قسمين، تحت كلٍّ منهما ثلاثة أنواع:

القسم الأول: المرفوع تصريحًا

وهو ما أُضِيف صراحةً إلىٰ النبي ﷺ، من قول أو فعل أو تقرير.

وتحته ثلاثة أنواع:

١. **المرفوع من القول تصريحًا:** كأن يقول الصحابي: «قال رسول الله ﷺ»، أو: «عن رسول الله ﷺ»، أو «سمعت النبي ﷺ يقول»، ونحو ذلك[١].

٢. **المرفوع من الفعل تصريحًا:** وهو ما نُقِل وحُكي من أفعال النبي ﷺ كأن يقول الصحابي: «رأيت النبي ﷺ يفعل كذا وكذا»، أو: «كان النبي ﷺ يفعل كذا وكذا»، ونحو ذلك[٢].

٣. **المرفوع من التقرير تصريحًا:** وهو ما فُعِل بحضرة النبي ﷺ، فأقرَّه ولم يُنكِره[٣].

ويلتحق بهذه الأنواع ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ من صفةٍ خِلْقية أو خُلُقية، كما تقدم في التعريف، وقد تقدمت أمثلة هذه الأنواع في الوحدة الأولىٰ، عند الكلام علىٰ تعريف السُّنَّة[٤].

نشاط (٣-٦)

- سمعت قائلًا يقول: إن سكوت النبي ﷺ عن فعل حصل أمامه أو سمعه لا يعد حجة؛ لأن سكوته ﷺ قد يكون بسبب حيائه، فقد كان ﷺ أَشدَّ حياءً من العذراء في خِدرها، كما في الحديث المتفق عليه[٥]. فما موقفك من هذا القول؟

.....

.....

القسم الثاني: المرفوع حُكمًا

وهو ما لم يُصَرَّح بنسبته إلىٰ النبي ﷺ، لكن دلَّت القرائن علىٰ أنه من قوله ﷺ أو فعله أو تقريره.

وتحته ثلاثة أنواع أيضًا:

١. **المرفوع من القول حُكمًا**

ومن صوره: أن يقول الصحابيُّ قولًا لا مجال للاجتهاد فيه؛ كالإخبار عن أمور الغيب الماضية أو الآتية، أو الإخبار عمَّا يحصل بفعله ثوابٌ مخصوصٌ أو عقابٌ مخصوصٌ.

فذهب بعض العلماء إلىٰ أنه يُحكم لهذا القول بأنه أخذه عن النبي ﷺ، ومن أشهر من حكىٰ هذا الإمام الطحاوي، وتبعه كثير من المتأخرين علىٰ ذلك.

---

(١) انظر: نزهة النظر (١٠٦).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر: (ص ٢٠).
(٥) أخرجه البخاري (٣٥٦٢)، ومسلم (٢٣٢٠).

بشرط أن لا يكون الصحابي معروفًا بالأخذ عن بني إسرائيل[1].

ومُثِّل له: بقول عمار بن ياسر ﷺ: « مَنْ صَامَ اليوم الذي يَشُكُّ فيه النَّاسُ فقد عَصَىٰ أبا القاسم ﷺ»[2].

والقول الثاني للعلماء: أنه لا يجزم له بحكم الرفع، لأنه يتطرق إليه احتمالات عديدة تمنع الجزم بذلك، وهذا ظاهر صنيع جمهور الأئمة في عصر الرواية[3].

٢. المرفوع من الفعل حُكمًا

أن يفعل الصحابي فعلًا لا مجال للاجتهاد فيه، فيُحمَل ذلك علىٰ أنه أخذه عن النبي ﷺ[4]، والاختلاف فيه كسابقه، لكنه أضعف في الجزم له بحكم الرفع؛ إذ إن الاحتمالات المتطرقة إلىٰ الفعل أقوىٰ من المتطرقة إلىٰ القول.

ومُثِّل له: بحديث صلاة علي] في الكسوف، في كل ركعة أكثر من ركوعين[5].

وتطرق الاحتمال إلىٰ هذا المثال ظاهر، فقد يكون علي] لما رأىٰ أن في صلاة الكسوف ركوعين في كل ركعة، جعل ذلك دليلًا علىٰ تكرار الركوع في الركعة الواحدة مرارًا حتىٰ ينجلي الكسوف.

٣. المرفوع من التقرير حُكمًا

ومن صوره: أن يذكر الصحابي أنهم كانوا يفعلون شيئًا في زمن النبي ﷺ، ولا يذكر أن النبي ﷺ اطلع عليه.

فهذا له حكم الرفع عند بعض العلماء أيضًا؛ لأمور:

أ. أن الظاهر اطلاع النبي ﷺ علىٰ ذلك.

ب. لأن الصحابة كان من عادتهم سؤال النبي ﷺ عن أمور دينهم.

ج. لأن ذلك الزمانَ زمانُ نزول الوحي، فلا يقع من الناس فعلٌ ويستمرون عليه، إلا وهو غير ممنوع[6].

ومُثِّل له: بقول جابر ﷺ: «كنا نعزل علىٰ عهد النبي ﷺ»[7].

والقول في هذا أيضًا كالقول في سابقيه، والمشهور عن الجمهور أنه لا يجزم له بحكم الرفع بمجرد ذلك.

---

(١) وزاد بعضهم شرطًا، بأن لا يكون الخبرُ متعلقًا ببيان لغةٍ أو شرح غريبٍ . وهو شرط لا داعي له؛ لأن المسالة مفروضة في قول الصحابي الذي لا مجال للاجتهاد فيه، ومثل هذا لا علاقة له أصلًا ببيان اللغة وشرح الغريب.

(٢) أخرجه ابن الجعد (٤٢٥)، والطبراني في الأوسط (١٤٥٣).

(٣) ينظر: المرفوع حكمًا دراسة تأصيلية تطبيقية، لعمار الصياصنة (٥٨٣-٦٢٠).

(٤) انظر: نزهة النظر (١٠٧).

(٥) المصدر السابق، والمرفوع حكمًا، للصياصنة (٢٧٦).

(٦) انظر: معرفة علوم الحديث (٢١ - ٢٢)، والكفاية (٤٢٢ - ٤٢٣)، ومقدمة ابن الصلاح (٤٨)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٩١)، ونزهة النظر (١٠٧ - ١٠٨).

(٧) أخرجه البخاري (٥٢٠٧)، ومسلم (١٤٤٠). وينظر: المرفوع حكمًا، للصياصنة (١٨٦).

تنبيهان

أولًا: اختلف أهل العلم في بعض الصِّيَغ: هل تفيد رفعَ الحديث أم لا؟

منها:

١. قول الصحابي: «من السُّنَّة كذا»: فقيل: إنه مرفوع؛ لأن الصحابة ﷺ إذا أطلقوا ذلك غالبًا لا يريدون إلا سُنَّة النبي ﷺ[(١)].

كقول أنس ﷺ: «من السُّنَّة إذا تزوَّج الرجلُ البِكرَ علىٰ الثَّيِّب، أقام عندها سبعًا، وقَسَم...» الحديث[(٢)].

٢. قول الصحابي: «أُمِرْنا بكذا» أو «نُهِينا عن كذا»: قيل إنه مرفوع أيضًا، لأن الظاهر أن الآمر والناهي هو النبي ﷺ[(٣)].

كقول أم عطية ﷺ: «نُهِينا عن اتباع الجنائز، ولم يُعزَمْ علينا»[(٤)].

٣. حُكمُ الصحابي علىٰ فعل من الأفعال بأنه طاعة لله ورسوله، أو معصية لله ورسوله: فجعل له حكم الرفع أيضًا؛ لأن الظاهر أنه تَلَقَّاه عن النبي ﷺ[(٥)].

كقول أبي هريرة ﷺ - في الذي خرج من المسجد بعد الأذان -: «أمَّا هذا؛ فقد عصىٰ أبا القاسم ﷺ»[(٦)].

والظاهر في هذا الصور الثلاث أنها تأخذ حكم الرفع إذا دلّت القرائن الواردة في الحديث علىٰ ذلك، كأن يتبين من روايات الحديث الأخرىٰ أن المراد سنة النبي ﷺ، أو يتبين أن الآمر أو الناهي هو النبي ﷺ، وكذا لو تبين في الصورة الثالثة أن الصحابي قاله نقلًا عن النبي ﷺ، وليس استنباطًا من بعض النصوص من القرآن الكريم أو السنة النبوية؛ وذلك لأن الاحتمالات الدالة علىٰ عدم إرادة الرفع واردة، وهي واقعة في جملة من الأمثلة للصور الثلاث، ومن هنا وجب عدم الجزم بحكم الرفع إلا بدليل[(٧)].

ثانيًا: يستعمل بعض أهل الحديث اصطلاح المرفوع في مقابلة المرسل، فيقولون مثلًا: «رفعه فلان، وأرسله فلان»، **ومرادهم بالمرفوع ههنا المتصل**[(٨)].

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (٢١ - ٢٢)، والكفاية (٤٢٠ - ٤٢١)، جامع الأصول لابن الاثير (١/ ٩٠-٩٧)، ومقدمة ابن الصلاح (٥٠)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٨٨)، ونزهة النظر (١٠٨ - ١٠٩)، وفتح المغيث (١٤١ - ١٤٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢١٤)، ومسلم (١٤٦١).

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث (٢١ - ٢٢)، والكفاية (٤٢٠ - ٤٢١)، ومقدمة ابن الصلاح (٤٩)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٨٩)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٢٠)، ونزهة النظر (١١٠).

(٤) أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨).

(٥) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٥٣٠)، ونزهة النظر (١٠٧)، وتدريب الراوي (١/ ٢١٣).

(٦) أخرجه مسلم (٦٥٥).

(٧) انظر: المرفوع حكمًا: دراسة تأصيلية تطبيقية، لعمار الصياصنة (٤٦-٦٧)، و(١٢٤-١٤٣)، و(١٧٢-١٩٦).

(٨) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٤٥)، وفتح المغيث (١/ ١٣٢).

الدرس ٣

الدرس الثالث : الموقوف والمقطوع

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يعرّف الحديث الموقوف والمقطوع.

٢. يشرح أنواع الحديث الموقوف مع التمثيل لها.

٣. يذكر أربعة من مظان الأحاديث الموقوفة والمقطوعة.

٤. يوضح استعمالات مصطلحَي الموقوف والمقطوع عند أهل الحديث.

نشاط تمهيدي (٣-٨)

- درست في الدرس السابق أن قول الصحابي له شرط ليأخذ حكم الرفع.

فإذا لم توجد هذه الشروط للحكم برفع الخبر للنبي ﷺ؛ فما حكم هذا القول؟ وما حكم الاحتجاج والعمل به ؟

(ناقش السؤال مع مجموعتك ومحاضر المادة)

.....

.....

تعريف الموقوف:

الموقوف في اللغة: اسم مفعول من (وُقِفَ)، سمي بذلك لأن الراوي يَقِفُ بالحديث عند الصحابي، ولا يجاوزه إلىٰ النبي ﷺ[١].

والموقوف في الاصطلاح: **ما أُضِيفَ إلىٰ الصحابي من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ**[٢].

فيدخل فيه جميع ما ينسب إلىٰ الصحابة من أقوال وأفعال وتقريرات، سواءٌ كان الإسناد إليهم متصلًا أو منقطعًا.

لكن **يشترط أن لا يكون للحديث حكم الرفع**؛ فإنه حينئذٍ يدخل في المرفوع[٣]، كما تقدم بيانُه في الدرس السابق.

(١) انظر: توجيه النظر (١/ ١٧٦).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث (١٩)، والكفاية (٢١)، ومقدمة ابن الصلاح (٤٦)، ونزهة النظر (١١١)، وفتح المغيث (١/ ١٣٧).

(٣) انظر: النكت للزركشي (١/ ٤١٢)، والنكت لابن حجر (١/ ٥١٢)، وفتح المغيث (١/ ١٣٧).

قال الخطيب البغدادي: "وأما الأحاديث الموقوفات علىٰ الصحابة؛ فقد جعلها كثيرٌ من الفقهاء بمنزلة المرفوعات إلىٰ النبي ﷺ في لزوم العمل بها وتقديمها علىٰ القياس، وإلحاقها بالسنن".
الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩٠).

أنواع الموقوف وأمثلته:

له ثلاثة أنواع:

١. الموقوف القولي: وهو ما نُسِب إلىٰ الصحابي من قوله.

ومثاله: قول علي رضي الله عنه: «العلمُ خيرٌ من المال؛ لأن المالَ تحرسُه، والعلم يحرسُك، والمال تُفنيه النفقة، والعلم يزكو علىٰ الإنفاق، والعلم حاكمٌ، والمال محكومٌ عليه»[(١)].

٢. الموقوف الفعلي: وهو ما نُسِب إلىٰ الصحابي من فعله.

ومثاله: ما جاء عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أنهم كانوا يتوضَّؤون لكل صلاة[(٢)].

٣. الموقوف التقريري: وهو ما فُعِل بحضرة الصحابي، فأقرَّه، ولم ينكره.

ومثاله: ما روي عن عُبَيد بن عُمَير قال: «أخذتُ عن ابن عمر دابّةً وهو يصلي في المسجد، فألقيتُها في ناحية المسجد، فلم يَعِبْ ذلك عَلَيَّ»[(٣)].

تعريف المقطوع:

المقطوع في الاصطلاح: **ما أُضِيف إلىٰ التابعين من أقوالهم وأفعالهم ونحو ذلك**[(٤)].

فيدخل في المقطوع جميع ما نُسِب إلىٰ التابعين، سواءٌ كان الإسناد إليهم متصلًا أو منقطعًا.

وأدخل فيه بعضُ أهل العلم ما أُضِيفَ إلىٰ مَن دون التابَعين أيضًا، لكن الاصطلاح الأول هو الأشهر[(٥)].

قال الخطيب البغدادي: "وأما المقاطيع: فهي الموقوفات علىٰ التابعين، فيلزم كَتْبُها والنظرُ فيها؛ لتتخيرَ من أقوالهم ولا تشذَّ عن مذاهبهم".
الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩١).

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٧٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٤٤).
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٣٣٨، رقم: ٣٠٥).
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ١٥٨، رقم: ٧٥٧٤).
(٤) انظر: الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩١)، ومقدمة ابن الصلاح (٤٧)، والخلاصة للطيبي (٧١).
(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٥٩)، ونزهة النظر (١١٤)، وفتح المغيث (١/ ١٣٩).

مثال المقطوع:

١. عن الزُّهري قال: «من الله الرسالة، وعلىٰ رسول الله ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم»[١].

٢. عن الحسن البصري: «أنه كان يجيء والإمام يخطُب، فيصلي ركعتَين»[٢].

مَظانُّ الموقوف والمقطوع:

اعتنىٰ أهل العلم بالآثار الموقوفة والمقطوعة، وأوردوها ضمن مصنفاتهم في جمع السُّنَّة، ومن المصنَّفات التي يكثر فيها ذكر الموقوفات والمقاطيع:

١. **«المصنَّف»**: لأبي بكر عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني (٢١١هـ).

٢. **«السُّنن»**: لأبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني (٢٢٧هـ).

٣. **«المصنَّف»**: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيبة (٢٣٥هـ).

٤. **«الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف»**: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٨هـ).

٥. **«السُّنن الكبرىٰ»**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البَيهَقي (٤٥٨هـ).

نشاط (٣-٩)

- بعد معرفتك للموقوف والمقطوع وأنواعهما، ارجع إلىٰ كتاب شرح نخبة الفكر ، لطارق بن عوض الله (٤٣٩-٤٤٠) واكتب ثلاث فوائد لمعرفتهما:

١. .....

٢. .....

٣. .....

تنبيهان

أولًا: قد يُستعمل اصطلاح الموقوف في غير ما يُنسب إلىٰ الصحابة، لكن مقيدًا؛ فيقال مثلًا: «موقوف علىٰ ابن سيرين»، ونحو ذلك[٣].

ثانيًا: اشتهر عند المتأخرين إطلاق اصطلاح «الأثر» علىٰ ما يُروىٰ عن الصحابة والتابعين، وقد تقدم[٤].

(١) أخرجه البخاري (٩/ ١٥٤) معلقًا مجزومًا، ووصله الخطيب في الجامع (٢/ ١١١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٤٤٧، رقم: ٥١٦٥).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٤٦).

(٤) انظر: (ص ٢١).

ثالثًا: يُطلِقُ بعض أهل الحديث لقب «المقطوع» علىٰ المُنقطِع، وهو الحديث الذي في سنده انقطاع، بأن يكون قد سقط من سنده راوٍ أو أكثر.

وهو موجود في كلام الشافعي، والحميدي، والطبراني، وغيرهم[1].

رابعًا: أطلق بعض أهل الحديث لقب «المنقطع» علىٰ ما أضيف إلىٰ التابعين، عكس الاستعمال السابق.

وهذا اصطلاح أبي بكر البَرْدِيْجي[2].

ملخص الدرس

في المخططين التاليين لخّص أهم الموضوعات التي درستها في هذا الدرس:

معنىٰ الحديث الموقوف	أنواع الحديث الموقوف	أمثلة علىٰ كل نوع
•	•	•
•	•	•
	•	•

معنىٰ الحديث المقطوع	أمثلة الحديث المقطوع	مظان الحديث الموقوف والمقطوع
•	•	•
•	•	•
	•	•

استُعمِل مصطلحَا الموقوف والمقطوع استعمالات أخرىٰ عند بعض أهل العلم:

- الموقوف: .....
- المقطوع: .....

(١) انظر: الكفاية (٣٩٠)، ومقدمة ابن الصلاح (٤٧)، والنكت للزركشي (١/ ٤٢١).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٥٩)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٨٦)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥١٤).

الوحدة الرابعة

الحديث المقبول وأقسامه، وما يتبع ذلك

موضوعات هذه الوحدة هي إحدىٰ الموضوعات الأساسية لعلم مصطلح الحديث؛ فالغاية من هذا العلم -كما تقدّم- تمييز المقبول من المردود مما يُنسَب إلىٰ النبي ﷺ من الأحاديث.

وسيكون الكلام في هذه الوحدة علىٰ الحديث المقبول وما يتعلَّق به، وهو: الحديث الذي ترجَّح صدق المخبِر به؛ بحيث يغلب علىٰ الظن ثبوت نسبته إلىٰ النبي ﷺ[1].

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدراس لهذه الوحدة أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يشرح شروط قبول الحديث.

٢. يفرق بين أنواع الحديث المقبول (الصحيح - الصحيح لغيره - الحسن -الحسن لغيره).

٣. يميز مصطلحات أهل العلم في وصف الحديث المقبول.

٤. يقدر منهج المحدثين ودقتهم في تصحيح الحديث.

٥. يوضح مفاهيم الاعتبار والمتابعات والشواهد.

المعارف السابقة

١. موضوع علم الحديث وثمرته (الوحدة الأولىٰ / الدرس الأول).

٢. مصطلحات عامة في علم مصطلح الحديث (الوحدة الأولىٰ / الدرس الثاني).

٣. أهمية الإسناد ومنهج المحدثين في التثبت من صحة الأخبار (الوحدة الأولىٰ / الدرس الثالث).

نشاط تمهيدي (٤-١)

- في مطلع دراستك لهذا المنهج، درست ثمرة علم مصطلح الحديث وموضوعه، استذكر الموضوع والثمرة، وبين علاقتهما بموضوع هذه الوحدة.

.....

.....

.....

(١) انظر: شرح شرح النخبة (٢١٠)، واليواقيت والدرر (١/ ٢٩٤).

مخطط دراسة الوحدة

ستدرس ضمن هذه الوحدة أقسام الحديث المقبول، ابتداءً بالحديث الصحيح؛ من حيث تعريفه، وشروطه، ومراتبه، وحكم العمل به، ومظان وجوده.

ثم ستنتقل إلىٰ دراسة القسم الثاني من أقسام الحديث المقبول، وهو الحديث الحسن، فتتعرف معناه، وتميز بينه وبين الحديث الصحيح، وتعرف حكم العمل به.

وبعد ذلك ستدرس نوعين من أنواع الحديث المقبول؛ وهما: الصحيح لغيره، والحسن لغيره، مع أمثلتهما، وبيان مرتبتهما، وحكم العمل بهما.

وستكون دراسة الموضوعات والمفاهيم الأساسية لوحدة الحديث المقبول وفق المخطط التالي:

الدرس ١

الدرس الأول : الحديث الصحيح

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يشرح معنىٰ الحديث الصحيح وشروطه الخمسة عند أهل الحديث.

٢. يميز بين مراتب الحديث الصحيح.

٣. يحدد أبرز المصنفات في الحديث الصحيح.

٤. يقدر الأحكام المترتبة علىٰ صحة الحديث.

نشاط تمهيدي (٤-٢)

- مصطلح (صحيح) من المصطلحات التي يكثر استعمالها عند أهل الحديث، ومن ذلك قولهم: (صحيح البخاري، حديث صحيح)، وقد يستعملون ألفاظًا مشتقةً منه؛ كقولهم: (صحَّحه، أصحُّ ما في الباب)، وغير ذلك.

  بيِّن معنىٰ هذا المصطلح في الأمثلة السابقة، وفي نهاية هذا الدرس وازن بين ما كنت تعرفه من معاني هذا المصطلح وبين ما اكتسبتَه من معارف جديدة.

.....

.....

.....

تعريف الصحيح:

الصَّحيح لغةً: فَعيل بمعنىٰ فاعل؛ من الصحة، وهي البراءة من كلِّ عيب.

والصحيح: ضدُّ السقيم والمكسور[١].

والصحيح في الاصطلاح: **ما رواه عدلٌ ضابطٌ، بسندٍ متَّصلٍ، من غير شذوذٍ، ولا علَّةٍ قادحةٍ**[٢].

وأُطلِق علىٰ الحديث الصحيح هذا اللقب؛ لبراءته وسلامته من العيوب والأوصاف التي تُوجِبُ الضَّعفَ.

---

(١) انظر: لسان العرب (٢/ ٥٠٧)، وفتح المغيث (١/ ٢٧)، وتدريب الراوي (١/ ٦١).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١١)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٠٣ - ١٠٤)، ونزهة النظر (٥٨)، وتدريب الراوي (١/ ٦١).

شرح التعريف، وبيان شروط الحديث الصحيح:

يتبين بالنظر إلىٰ التعريف السابق أنه لا بد من تحقق خمسة شروط للحكم علىٰ الحديث بالصحة، وهي:

١. عدالة الرواة.

٢. ضبط الرواة.

٣. اتصال السند.

٤. السلامة من الشذوذ.

٥. السلامة من العلة القادحة.

نشاط (٤-٣)

- يقتضي المنهج العقلي لقبول أي خبر التأكّد من أن يكون المخبِر به قد سلم من الخطأ والكذب، فهل راعىٰ المحدّثون ذلك في قَبول الأخبار المنسوبة إلىٰ النبي ﷺ عند وضعهم شروط الحديث الصحيح؟ ناقش ذلك مع زملائك ومحاضر المادة.

وفيما يأتي شرح هذه الشروط الخمسة.

أولًا: عدالة الرواة

العدالة: مَلَكةٌ تحمل صاحبَها علىٰ ملازمة التقوىٰ والمروءة[١].

والمراد بـ«ملازمة التقوىٰ»: الاستقامةُ علىٰ الدين، واجتنابُ ارتكاب المفسِّقات؛ كفعل الكبائر، والإصرار علىٰ الصغائر[٢].

فإذا عُرِف عن الراوي إصراره علىٰ فعل الصغائر أوقع في النفس ريبةً من صدق ديانته وأمانته، فلا يُركَن إليه في نقل الحديث وروايته.

وهذا هو المعنىٰ المقصود من الإصرار علىٰ الصغائر، وهو أن تتكرَّر منه الصغيرة تَكرارًا يُشعِر بقلة مبالاته بدينه، إشعارَ ارتكاب الكبيرة بذلك، وليس المرادُ مجرَّدَ الوقوع في الصغائر، أو حتىٰ تكرار ارتكابها[٣].

والمراد بـ«المروءة»: التنزُّه عن الخسائس والنقائص التي علىٰ خلاف عادة الناس[٤].

ويقدح خرمُ المروءة في العدالة إذا غلب علىٰ الظنِّ عدمُ الثقة في ديانة الراوي أو عقله، أو ظهر تساهله بأمور الشرع[٥].

---

(١) انظر: نزهة النظر (٥٨).

(٢) انظر: الكفاية (٨٠)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٧)، ونزهة النظر (٥٨).

(٣) انظر: شرح النووي علىٰ مسلم (٢/ ٨٧)، ومجموع الفتاوىٰ (١١/ ٦٩٩)، والفروق للقرافي (١/ ١٢٢).

(٤) انظر: الغاية في شرح الهداية (١١٩)، وشرح شرح النخبة للقاري (٢٤٨)، ومقدمة في أصول الحديث لعبد الحق الدهلوي (٦٢)، وتوجيه النظر (١/ ٩٧ - ٩٨).

(٥) انظر: الكفاية (١١١)، والغاية في شرح الهداية (١١٩)، وتوجيه النظر (٩٨).

- **فالعدل: هو المسلمُ البالغُ العاقلُ، السالمُ من أسباب الفسق وخوارم المروءة**[1].

فيخرج بهذا الشرط الراوي الذي قدح أهل العلم في عدالته، فليس عدلًا، والراوي الذي جُهِلَت عدالتُه، فلا يُدرىٰ؛ أهو عدلٌ أم لا.

- **والغَرَضُ من اشتراط العدالة في راوي الحديث الصحيح**: أن تطمئنَّ النفس إلىٰ ديانة الراوي وأمانته وصدقه؛ بحيث يؤمَن منه الكذب في الحديث، أو التساهل والاستهتار في نقله؛ لأن ديانته وأمانته تمنعانه من مثل ذلك[2].

ولم يُكتفَ باشتراط انتفاء الكذب عن الراوي؛ واشتُرط ما هو أعمّ من ذلك، وهو تحقّق عدالته؛ لأن من امتنع من الكذب بدافعٍ غير الديانة والأمانة قد يعرض له ما يدفعه إلىٰ الكذب، بخلاف من امتنع من الكذب لديانته وأمانته.

نشاط (٤-٤)

- أوصاف الراوي العدل هي:

١. .....

٢. .....

٣. .....

٤. .....

٥. .....

نشاط (٤-٥)

- مثِّل لما يقدح في عدالة الراوي بثلاثة أمثلة:

١. .....

٢. .....

٣. .....

ثانيًا: ضَّبْط الرواة

والضبط هو: قدرة الراوي علىٰ رواية الحديث كما سمعه، ولو بمعناه.

وهو نوعان:

(١) انظر: الكفاية (٧٧، ٨٠)، ومقدمة ابن الصلاح (١٠٤)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٧).

(٢) انظر: الكفاية (٨٠)، والإلماع (٥٨).

أ. **ضبط الصَّدر**: وهو أن يكون الراوي متيقِّظًا غير مُغَفَّل، يحفظُ ما سمعه من الحديث، ويثبِّتُه، بحيث يتمكن من استحضاره متىٰ شاء، وأن يعلم ما يُحيلُ المعاني إن روىٰ الحديثَ بالمعنىٰ[1].

ب. **ضبط الكتاب**: وهو أن يكون الراوي محافظًا علىٰ الكتاب الذي كتب فيه الحديثَ، ويصونه من التغيير، منذ أن سمع فيه وصحَّحه، إلىٰ أن يؤدِّيَ الحديثَ ويرويَه[2].

ويعبر بعض أهل العلم عن هذا الشرط بـ«تمام الضبط»[3]، والمعنىٰ واحد، فالمقصود أن يكون الراوي في الدرجة العُليا من الضبط، بحيث يكون خطؤه يسيرًا موازنةً بما ضبطه وحفظه، وليس المراد أن لا يخطئ البتة، فالخطأ لا يسلم منه بشر.

ويخرج باشتراط الضبط: الراوي الذي ليس ضابطًا أصلًا، والراوي الذي خفَّ ضبطُه، فليس في المرتبة العليا من الضَّبط.

والغرض من اشتراط الضبط: حصولُ الثقة فيما ينقله الراوي من الحديث، والاطمئنانُ إلىٰ أنه قد أداه كما تحمَّله، سواءٌ كان قد حَفِظَه في صدره أو في كتابه.

واشتهر عند جمهور أهل الفنِّ إطلاقُ لفظة «الثقة» علىٰ العدل الضابط، راوي الحديث الصحيح[4].

نشاط (٤-٦)

- بين يديك أقوال لبعض النقاد في عدد من الرواة، ميِّز الرواةَ الذين تتحققت فيهم صفة الضبط التامِّ من غيرهم:

١. قال علي بن المديني في إبراهيم بن أبي عبلة: كان أحد الثقات.

.....

٢. قال الإمام أحمد: ما تحت أديم السماء أحفظ لأخبار رسول الله ﷺ من أبي مسعود (أحمد بن الفرات).

.....

٣. قال الإمام أحمد في أبي محمد عبد العزيز بن محمد بن عبيد: كان معروفًا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ.

.....

٤. قال ابن حبان في أبي اليقظان عثمان بن عمير: اختلط حتىٰ كان لا يدري ما يقول، لا يجوز الاحتجاج به.

.....

(١) انظر: الكفاية (٥٢ – ٥٣)، ومقدمة ابن الصلاح (١٠٤ – ١٠٥)، ونزهة النظر (٥٨)، وتدريب الراوي (١/ ٣٥٣).
(٢) انظر: الإلماع (١٣٥)، ومقدمة ابن الصلاح (١٠٤)، ونزهة النظر (٥٩)، وتدريب الراوي (١/ ٣٥٣).
(٣) انظر: نزهة النظر (٥٨)، وشرح شرح النخبة (٢٤٣).
(٤) انظر: تدريب الراوي (١/ ٦١)، وشرح شرح النخبة (٣٢٤).

ثالثًا: اتصال الإسناد

ويقصد به: **أن يكون كلُّ راوٍ في الإسناد قد سمع الحديثَ ممَّن روىٰ عنه، أو أخذ الحديثَ عنه بإحدىٰ طرق التحمُّل المعتبرة؛ كالعرض والمكاتبة**[(١)].

فيخرج بهذا الشرط ما سقط من إسناده أحدُ الرواة، من أيِّ موضعٍ كان، فيكون الراوي لم يأخذ الحديثَ ممِّن فوقه في السند.

ويخرج به أيضًا ما أخذه الراوي عن شيخه بطريقةٍ غير معتبرةٍ من طرق التحمُّل؛ كالوجادة.

وسيأتي مزيد تفصيل لمباحث الاتصال والانقطاع في الوحدة التالية إن شاء الله.

والغَرَض من اشتراط الاتصال: معرفة أحوال جميع رواة الإسناد؛ لأن وجودَ انقطاعٍ في السند يعني سقوطَ أحد رواته، ولا يمكن معرفة حال الراوي الساقط، فقد يكون ثقةً، وقد لا يكون كذلك.

نشاط (٤-٧)

- بيّن ما يدل علىٰ اتصال السند أو انقطاعه من كلام المحدِّث في الأمثلة التالية:

- قال أبو داود: حدّثنا هشام بن عمّار، ويحيىٰ بن الفضل، وسليمان بن عبد الرّحمن، قالوا: حدّثنا حاتم بن إسماعيل، حدّثنا يعقوب بن مجاهد أبو حزرة، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصّامت، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تدْعوا علىٰ أنفسكم، ولا تدْعوا علىٰ أولادكم، ولا تدْعوا علىٰ خدَمكم، ولا تدعوا علىٰ أموالكم، لا توافقوا من الله ساعة نيل فيها عطاء فيستجيب لكم**».

  قال أبو داود: "هذا الحديث متّصل، عبادة بن الوليد بن عبادة لقي جابرًا..."[(٢)].

  .....

  .....

- قال الترمذي: حدّثنا علي بن حُجر، حدّثنا معمر بن سليمان الرقّي، عن الحجاج بن أرطاة، عن عبد الجبار بن وائل بن حُجر، عن أبيه قال: استُكرهت امرأة علىٰ عهد رسول الله ﷺ فدرأ عنها رسول الله ﷺ الحدَّ وأقامه علىٰ الذي أصابها، ولم يذكر أنه جعل لها مهرًا.

  قال أبو عيسىٰ: "هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه. سمعت محمدًا يقول: عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه، يقال: إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر"[(٣)].

  .....

  .....

(١) انظر: الكفاية (٢١)، ومقدمة ابن الصلاح (٤٤)، وتدريب الراوي (١/ ٢٠١).

(٢) سنن أبي داود (١٥٣٢).

(٣) سنن الترمذي (١٤٥٣).

رابعًا: السَّلامة من الشُّذُوذ

الشَّذوذ في اللغة: الانفراد[1].

ويقع الشذوذ في الحديث علىٰ إحدىٰ صورتين:

الأولىٰ: أن يروِيَ الراوي الثقةُ حديثًا، يخالفُ فيه مَن هو أوثقُ منه وأولىٰ بالقَبول[2].

كأن يخالفَ مَن هو أحفظ منه وأضبطُ، أو يخالفَ جماعةً من الرواة الثقات، ونحو ذلك.

الثانية: أن يتفرَّدَ الراوي بروايةٍ، ولا يكون عنده من الثقة والضبط ما يُحتَمَل معه تفرُّدُه بتلك الرواية[3].

والحكم بالشذوذ في مثل هذه الحال راجعٌ إلىٰ النظر في القرائن، وإلىٰ حال الراوي من حيث الضبط، وإلىٰ حال المرويِّ سندًا ومتنًا.

خامسًا: السلامة من العِلَّة القادِحة

العِلَّة: أسبابٌ خفيَّةٌ تقدح في صحة الحديث، ظاهرُه السلامة منها.

والحديث المُعَلُّ: حديثٌ اطُّلِعَ فيه علىٰ علَّةٍ تقدح في صحته، مع أن ظاهرَه السلامةُ منها[4].

فالمُعَلُّ تحقَّقت فيه شروطُ الصحة ظاهرًا؛ من حيثُ اتصالُ الإسناد وثقةُ الرواة، لكن يجد الناقدُ فيه سببًا من أسباب الضَّعف، بعد البحثِ وجمعِ الطُّرُق والنظرِ في القرائن.

مثل: أن يُروَىٰ الحديثُ بسندٍ متصل رجالُه ثقاتٌ من حيث الظاهر، وبعد جمع الطرق يطَّلع الباحثُ علىٰ وقوعِ خطأٍ في تسمية أحد الرواة، فيَتبيَّنُ أنه راوٍ ضعيف، وليس بثقة، فينخرم شرطٌ من شروط الحديث الصحيح.

والغرض من اشتراط السلامة من الشذوذ والعلة القادحة: الاحترازُ عن أخطاء الرواة الثقات، فإنَّ الراوي الثقة -مهما بلغ من الضبط والإتقان- يبقىٰ عُرضةً للخطأ والوهم في بعض الأحيان.

وتحقّقهما يكون بالعلم بانتفائهما، لا بمجرد عدم العلم بوجودهما، والفرق بين الأمرين: أن الأول يتطلّب بحثًا وتحرّيًا، دون الثاني.

تكامل المنهج النقدي عند المحدثين

اشتراط المحدثين **عدالة الراوي** لضمان عدم حصول الكذب منه في نقل الخبر، **واشتراط ضبطه** يفيد غلبة الظن بعدم حصول الخطأ منه في نقل الخبر، **واشتراط اتصال السند** للتحقّق من وجود هذين الأمرين في جميع رجال السند، **واشتراط انتفاء العلة** يفيد التثبّت من عدم وقوع الخطأ من الراوي إذا شاركه غيره في رواية الخبر، **واشتراط انتفاء الشذوذ** يفيد التثبّت من عدم وقوع الخطأ منه في حال تفرّده برواية الخبر.

(١) انظر: لسان العرب (٣/ ٤٩٤ - مادة ش ذ ذ)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٩).

(٢) انظر: الكفاية (١٤١)، ومقدمة ابن الصلاح (٧٩)، والنكت لابن حجر (١/ ٢٣٦)، وتدريب الراوي (١/ ٢٦٧).

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث (١١٩)، ومقدمة ابن الصلاح (٧٩)، والموقظة (٤٢)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٥٨ - ٦٥٩).

(٤) انظر: معرفة علوم الحديث (١١٩)، ومقدمة ابن الصلاح (٩٠)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٤٧)، والنكت لابن حجر (١/ ٢٣٦).

وتجدر الإشارةُ إلىٰ أن المعَلَّ أعمُّ من الشاذ؛ فيدخل فيه ما خالف فيه الثقة مَن هو أرجح منه، وما تفرَّد به مَن لا يُحتَمَل تفرُّدُه.

وجعل بعض أهل الحديث الشاذَّ خاصًّا بالتفرُّد، والمعلَّ خاصًّا بالاختلاف، فلا يدخل أحدهما في الآخر، وسيأتي التفصيل في الكلام علىٰ الشاذِّ والمعلِّ في الوحدة التالية[1].

نشاط (٤-٨)

لخّص في الجدول الآتي دوافع اشتراط الشروط الخمسة للحديث الصحيح:

الشرط	الدافع لاشتراطه
عدالة الرواة	
ضبط الرواة	
اتصال الإسناد	
السلامة من الشذوذ	
السلامة من العلة القادحة	

حكم الحديث الصحيح:

يترتب علىٰ صحَّة الحديث عدة أحكام؛ أهمُّها:

١. لزوم الحجة بالحديث الصحيح، وصحة الاستدلال به في العقائد والأحكام والفضائل وسائر أبواب الدين.

٢. وجوب العمل بمضمون الحديث الصحيح، سواءٌ كان في العقائد، أو في الأحكام، أو في الأخلاق والآداب.

وهذا الحكم من حيث الأصل، ما لم يكن الحديثُ منسوخًا، أو عارضه ظاهرُ آية من القرآن الكريم، أو ظاهر حديثٍ آخر ثابتٍ، فيُصار إلىٰ الجمع بينهما أو الترجيح.

(١) انظر: (ص ٢٠٣، ٢١٢).

قال ابن القيم: «والذي نَدين لله به، ولا يسعُنا غيرُه ... أنَّ الحديثَ إذا صحَّ عن رسول الله ﷺ، ولم يصحَّ عنه حديثٌ آخر ينسخُه؛ أن الفرضَ علينا وعلىٰ الأمة الأخذُ بحديثه، وترك كلِّ ما خالفه»[1].

ونقل ابنُ حجر الاتفاقَ علىٰ وجوب العمل بكلِّ ما صحَّ من الحديث[2].

نشاط (٤-٩)

- ناقش مع زملائك مسألة وجوب العمل بالحديث الصحيح، مع الاستدلال علىٰ ذلك من الكتاب والسنة.

مثال الحديث الصحيح:

قال البخاري: حدَّثنا الحُمَيديُّ عبدُ الله بن الزبير، قال: حدَّثنا سفيان، قال: حدَّثنا يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التَّيمي: أنه سمع علقمة بن وقَّاص الليثيَّ يقول: سمعتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه علىٰ المنبر قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إنما الأعمالُ بالنِّيَّات، وإنما لكلِّ امرئٍ ما نوىٰ، فمن كانت هجرتُه إلىٰ دنيا يُصيبها، أو إلىٰ امرأةٍ ينكحها؛ فهجرتُه إلىٰ ما هاجر إليه**».

هذا الحديث تحقَّقت فيه جميع شروط الصحة:

- فجميع رواته ثقاتٌ (**عدول ضابطون**)، وانظر تراجمهم بإيجاز في «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٨، ٣٠٣، ٢٤٥، ٥٩١، ٤٦٥، ٣٩٧)، علىٰ الترتيب.
- وكلُّ راوٍ في الإسناد صرَّح بالسماع من شيخه، فثبت **اتصال الإسناد**.
- وبجمع طرق الحديث والمقارنة بينها؛ يتبيَّن أنه **سالمٌ من الشذوذ والعلة القادحة** في سنده ومتنه.

ولذا أخرجه الشيخان في «صحيحيهما»[3]، واتفق العلماء علىٰ صحته[4].

مراتب الحديث الصحيح:

تتفاوت الأحاديثُ الصحيحةُ في قوَّتها، بحسب تفاوُت قوَّة الأوصاف التي يشترط وجودُها للحكم علىٰ الحديث بالصحة، فما كان رواتُه أعلىٰ في العدالة والضبط؛ كان أقوىٰ في الصحة مما دونه، ويقال مثل هذا في سائر الأوصاف التي تشترط في الحديث الصحيح.

ولمَّا كان «الصحيحان» أعلىٰ ما صُنِّف في جمع الأحاديث الصحيحة، وكان شرط الشيخين أقوىٰ من شرط غيرهما؛ قسَّم أهل العلم الأحاديث الصحيحة بهذا الاعتبار إلىٰ سبع مراتب:

الأولىٰ: ما اتفق علىٰ إخراجه البخاريُّ ومسلم في «صحيحيهما»؛ لأنهما أصحُّ كتب الحديث، ولتلقي الأمة لكتابَيهما بالقَبول.

(١) أعلام الموقعين (٣/ ٣٨).
(٢) نزهة النظر (٦١).
(٣) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).
(٤) كما نقل ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٦١).

الثانية: ما انفرد بإخراجه البخاري في «صحيحه»؛ لأنه شرطَه أشدُّ من شرط مسلم.

الثالثة: ما انفرد بإخراجه مسلم في «صحيحه».

الرابعة: ما كان علىٰ شرط البخاري ومسلم، ولم يخرجه أحدٌ منهما؛ لأن المراد به رواتُهما، مع باقي شروط الصحيح، ورواتُهما قد حصل الاتفاق علىٰ القول بتعديلهم بطريق اللزوم، فهم مقدَّمون علىٰ غيرهم في رواياتهم.

الخامسة: ما كان علىٰ شرط البخاري وحدَه.

السادسة: ما كان علىٰ شرط مسلم وحدَه.

السابعة: ما كان صحيحًا عند غيرهما، وقد تحققت فيه شروط الصحة، ولم يكن علىٰ شرط واحدٍ منهما[1].

نشاط (٤-١٠)

- مستعينًا بكتاب (تدريب الراوي) للسيوطي، وضح المقصود بشرط البخاري ومسلم.

.....

.....

.....

تنبيه

المراد بهذا التقسيم أنَّ كلَّ مرتبةٍ أعلىٰ مما دونَها في الصحة من حيثُ الجملة، لا من حيث أفراد الأحاديث، فأحاديث البخاري بالجملة أصحُّ من أحاديث مسلم، ولا يعني ذلك أن كلَّ حديثٍ انفرد به البخاري أصحُّ من أيِّ حديثٍ انفرد به مسلم، بل قد يوجد فيما انفرد به مسلم أحاديث أعلىٰ مما انفرد به البخاري؛ لوجود ما يقتضي الأصحيَّةَ من صفات القَبول في تلك الأحاديث.

ويقال مثل هذا في المراتب الأخرىٰ؛ فقد يكون حديثٌ من المرتبة الخامسة - مثلًا - أقوىٰ وأصح من حديث آخر من المرتبة الرابعة؛ لوجود قرائن تجعله أصح وأرجح من ذلك الحديث الذي هو في مرتبةٍ أعلىٰ من حيث الأصل[2].

ولا بدَّ من التنبُّه أيضًا إلىٰ أنَّ ما كان خارجَ الصحيحين من الأحاديث -وقيل بأنه علىٰ شرط الشيخين أو علىٰ شرط أحدهما- فالغالب أن يُعتَرَض علىٰ هذا الحكم؛ لأن تحقق وجود شرط الشيخين في حديث لم يخرجاه أمرٌ صعبٌ، وكثير من الأحاديث قد وُصِفت بذلك بناءً علىٰ ظاهر الإسناد فقط، وهذا لا يكفي في التحقق من وجود شرط الشيخين أو أحدهما.

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٧)، ونزهة النظر (٥٩ - ٦٥)، وتدريب الراوي (١/ ١٣١).

(٢) انظر: نزهة النظر (٦٥)، وتدريب الراوي (١/ ١٣٣).

أول من صنَّف في الصحيح المجرَّد:

أول مَن صنَّف في جمع الأحاديث الصحيحة مجرَّدةً عن غيرها: هو الإمام أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، وكتابُه أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله عز وجل.

ثم تلاه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج النَّيسابوري (٢٦١هـ)، وكتابه يلي كتاب البخاري في الصحة.

وقد تلقىٰ أهل العلم أحاديث الكتابين بالقبول في الجملة[١].

نشاط (٤-١١)

- أعدّ تعريفًا موجزًا عن الإمام البخاري ﷺ وكتابه الصحيح، يتضمن بيان مميزاته، وسبب كونه أصح كتب الحديث.

مَظانُّ وجود الحديث الصحيح:

اعتنىٰ أهل العلم قديمًا بجمعِ الأحاديث الصحيحة، وأفردوها في مصنَّفاتٍ مستقلَّةٍ، اشترط أصحابُها ألَّا يُدخِلوا فيها إلا حديثًا صحيحًا، ومن أشهر تلك المصنفات:

١. **صحيح البخاري:** لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ).

وهو أعلىٰ ما صُنِّف في جمع الأحاديث الصحيحة، بل إنه أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله عز وجل، كما تقدم[٢].

٢. **صحيح مسلم:** لأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري (٢٦١هـ).

ويأتي بعد «صحيح البخاري» في الأصحيَّة[٣].

٣. **صحيح ابن خُزَيمة:** لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (٣١١هـ).

وقد وسم ابن خزيمة كتابه هذا بـ«المسند الصحيح»، لكن أُخِذَ عليه بعضُ التساهل في الحكم بالصحة، حيث أدخل في كتابه أحاديثَ هي عند غيره من أهل الحديث معلَّةٌ غير صحيحة[٤].

إلا أن كتابَه يبقىٰ مظنّةً للوقوف علىٰ الأحاديث الصحيحة، ففيه جملةٌ وافرةٌ منها.

٤. **صحيح ابن حِبَّان:** لأبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي (٣٥٤هـ).

وهو متساهلٌ في التصحيح أيضًا، وقد أُخِذ عليه في أحكامه أكثرُ مما أُخِذ علىٰ شيخه ابن خزيمة، فـ«صحيح ابن حبان» دون «صحيح ابن خزيمة» في المرتبة؛ فابن خزيمة أشدُّ تحرِّيًا، وأقلُّ تساهلًا[٥].

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٧-١٩)، والنكت لابن حجر (١/ ٢٧٦-٢٧٩)، وتدريب الراوي (١/ ٩٢-٩٦).
(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٧-١٩)، والنكت لابن حجر (١/ ٢٨٢-٢٨٩)، وتدريب الراوي (١/ ٩٦-١٠٠).
(٣) انظر: المصادر السابقة.
(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢١)، والنكت لابن حجر (١/ ٢٩٠-٢٩١)، وتدريب الراوي (١/ ١١٥).
(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٢)، والنكت لابن حجر (١/ ٢٩٠-٢٩١)، وتدريب الراوي (١/ ١١٤).

٥. **المستدرك علىٰ الصحيحين:** لأبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، المعروف بـ«الحاكِم» (٤٠٥هـ).

وقد اشترط في كتابه أن يخرج أحاديثَ علىٰ شرط الشيخين أو أحدهما، مما لم يخرجه أحدٌ منهما، فقال في مقدمة كتابه: «وأنا أستعين اللهَ علىٰ إخراج أحاديثَ رواتُها ثقاتٌ، قد احتج بمثلها الشيخانِ -رضي الله عنهما- أو أحدُهما»[(١)].

لكنه متساهلٌ في التصحيح أيضًا، ووقع له في كتابه هذا أوهامٌ كثيرةٌ في الحكم علىٰ الأحاديث بالصحة، وفي كونها علىٰ شرط الشيخين أو أحدهما.

وقد تناول العلماء أحاديث كتابه بالنقد، وبيَّنوا كثيرًا مما وقع عنده من الأوهام في الحكم علىٰ الأحاديث، ولهم كلامٌ طويل حول هذا الكتاب وأحاديثه[(٢)].

الفرق بين قولهم: «حديث صحيح» و«إسناد صحيح»:

إذا حكم الناقد بصحة الحديث بقوله: «حديث صحيح»؛ فهذا يعني أن الحديث قد تحققت فيه شروط الصحة الخمسة، التي سبق ذكرها.

أما إذا حكم بصحة الإسناد فقط؛ فهذا يعني تحققَ ثلاثة شروط فقط، وهي اتصال الإسناد وعدالة الرواة وضبطهم، ولا يلزم منه السلامة من الشذوذ، ولا من العلة القادحة.

فتقييد الصحة بالإسناد ليس صريحًا في صحة الحديث ولا ضعفه، بل يبقىٰ الأمر علىٰ الاحتمال، إلا إذا عُرِف من عادة الناقد أنه لا يفرِّق بين اللفظين، كما هو الأصل في كلام النقاد المتقدمين، فإنهم لا يحكمون بصحة إسناد معلول، ومثله قد يكون في كلام المتأخرين، لا سيما إذا حكم الناقدُ بصحة الإسناد في سياق الاستدلال والاحتجاج.

وعليه فإن قولهم: «حديث صحيح»، أعلىٰ من قولهم: «إسناد صحيح» أو «صحيح الإسناد»؛ لما تقدَّم[(٣)].

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. فتح المغيث (١/ ٢٦ - ٨٥).

٢. شرح نزهة النظر، لإبراهيم اللاحم (١٠٦ - ١٤٩).

٣. دلالة العقل علىٰ ثبوت السنة من جهة النقل، لمحمد خليفة الرباح.

---

(١) المستدرك (١/ ٤٠).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٢)، والنكت لابن حجر (١/ ٣١٢-٣١٩)، وتدريب الراوي (١/ ١١٢-١١٣).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣٨)، والنكت لابن حجر (١/ ٤٧٤)، وفتح المغيث (١/ ١١٩)، والبحر الذي زخر (٣/ ١٢٤٨ - ١٢٥٣).

الدرس الثاني: الحديث الحسَن

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح معنىٰ الحديث الحسن وحكم العمل به.

٢. يفرق بين الحديث الحسن والحديث الصحيح.

٣. يتعرف مظانَّ الحديث الحسن.

٤. يميِّز استعمالات اصطلاح الحسن في كلام الأئمة المتقدمين.

نشاط تمهيدي (٤-١٢)

◂ قال ابن حجر ﷺ في نخبة الفكر: "فإن خفّ الضبط؛ فالحسن لذاته".

ما الشرط الذي ينزل بالحديث من رتبة الصحيح إلىٰ رتبة الحسن، استنادًا إلىٰ كلام ابن حجر؟ وكيف ذلك؟

.....

.....

تعريف الحَسَن:

الحَسَن في اللغة: صفةٌ مشبَّهةٌ من الحُسن، بمعنىٰ الجمال[١].

وأما الحَسَن في الاصطلاح؛ فقد وقع عند أهل الحديث اختلاف كثير في تعريفه؛ لأنَّ الحديث الحسن في مرتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف، فعسر التعبير عنه علىٰ كثير من أهل الفنّ[٢].

لكن التعريف الأشهر للحسن، الذي استقرَّ عليه الاصطلاح: **هو ما رواه عدلٌ، خفيف الضَّبط، متصل السند، ولم يكن شاذًّا، ولا مُعَلًّا**[٣].

فشروط الحديث الحسن هي شروط الحديث الصحيح نفسها، إلا أن راويَ الحديث الحسن خفَّ ضبطُه، فلم يكن في المرتبة العليا من الضبط، التي تُلحِقُه براوي الحديث الصحيح.

وتُعرف خِفةُ ضبط الراوي بتكرُّر وقوع الخطأ في حديثه تكرُّرًا لا يُنزِله إلىٰ درجة الضعيف، فينزل عن رتبة الضابط راوي الحديث الصحيح، لكنه يبقىٰ مرتفعًا عن رتبة الضعيف.

(١) انظر: تاج العروس (٣٤/ ٤١٨ - مادة ح س ن)، وتيسير مصطلح الحديث (٥٧).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣٠-٣١)، والاقتراح (٧-٨)، والموقظة (٢٦-٢٩)، واختصار علوم الحديث (٣٧)، ومحاسن الاصطلاح (١٧٦)، وفتح المغيث (١/ ٨٦).

(٣) انظر: نزهة النظر (٦٥)، وفتح المغيث (١/ ٩٢).

وهذا الحكم محلُّ اجتهادٍ ونظرٍ، فقد يبدو للناقد أن أخطاء الراوي لا تنزل به عن رتبة راوي الصحيح، ويبدو لغيره أنها تنزل به إلىٰ رتبة الحسن، ويبدو لثالثٍ أن تلك الأخطاء تحطُّه إلىٰ رتبة الضعيف، فلذلك يقع اختلافٌ كثيرٌ في الحكم علىٰ الأحاديث بالحُسن، وهو أمرٌ دقيقٌ، يحتاج إلىٰ طول نظرٍ وتأمُّل.

ويوجد أمرٌ آخر مهمٌّ: وهو أن شروط الحديث الخمسة مترابطةٌ، فقد يُحكَم علىٰ إسنادٍ بأنه حسنٌ في حديث، في حين أنه يُضعَّف في حديثٍ آخر؛ لأن المتن الآخر شاذٌّ؛ ذلك أنَّ حكمَ النقاد مرتبطٌ بالإسناد والمتن جميعًا في وقتٍ واحدٍ.

ويسمِّي بعض أهل العلم الحديثَ الحسن -بهذا التعريف- بـ«**الحسن لذاته**»[1]؛ تمييزًا له عن نوع آخر، سيأتي الكلام عليه قريبًا إن شاء الله.

قال الذهبي : "لا تطمع بأن للحسن قاعدةً تندرج كلُّ الأحاديث الحِسانِ فيها، فأنا علىٰ إياسٍ من ذلك، فكم من حديثٍ تردَّد فيه الحفاظُ: هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح، بل الحافظ الواحد يتغير اجتهادُه في الحديث الواحد؛ فيومًا يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحُسْن، ولربَّما استضعفه".

الموقظة (٢٨-٢٩).

حكم الحديث الحسن:

الحديث الحسن يشارك الحديث الصحيح في الاحتجاج به ووجوب العمل بمضمونه، وإن كان دون الصحيح في القوَّة، وقد نُقِل الاتفاق علىٰ ذلك[2].

نشاط (٤-١٣)

- قال الشنقيطي في طلعة الأنوار:

وهُو في الحجَّة كالصَّحيحِ ودونَه إن صِيرَ للترجيحِ

- ماذا تفهم من كلام الشنقيطي علىٰ الحديث الحسن في حكم الاحتجاج وفي الترجيح عند التعارض؟

.....

.....

(١) انظر: المصدرين السابقين.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٤٠)، واختصار علوم الحديث (٣٧)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٥٧)، والنكت لابن حجر (١/ ٤٠١)، ونزهة النظر (٦٦).

مثال الحديث الحسن:

مَثَّل ابن الصلاح للحديث الحسن: بما رواه محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**لولا أن أشُقَّ علىٰ أمتي؛ لأمرتُهم بالسِّواك عند كلِّ صلاةٍ**»[1].

قال ابن الصلاح: «فمحمدُ بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصِّيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتىٰ ضعَّفه بعضُهم من جهة سوء حفظه، ووثَّقه بعضُهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن»[2].

والمقصود هنا حديثه الذي علم أنه قد ضبطه، ولم يخطئ فيه، وأما حديثه الذي أخطأ فيه فكله مردود، ومن هنا فإن أهل الحديث يفتّشون أحاديث مثل هذا الراوي حديثًا حديثًا.

فهذا الحديث المذكور هنا تحققت فيه شروط الصحة، إلا أن أحد رواته -وهو محمد بن عمرو بن علقمة- قاصرٌ عن رتبة الضابط راوي الحديث الصحيح، لكنه لا ينزل إلىٰ رتبة الضعيف، فهو خفيف الضَّبط، وحديثه هذا حسن؛ لأنه عُلم ضبطه له بخصوصه؛ إذ إنه قد توبع عليه، فهذا الطريق حسن، والحديث صحيح من الطرق الأخرىٰ.

معنى قولهم: «حديث حسن صحيح»:

يجمع بعض النُّقَّاد أحيانًا بين وصفَي الصحة والحسن في الحكم علىٰ الأحاديث، كما يفعل الترمذي في «جامعه»، فيقول في حكمه علىٰ بعض الأحاديث: «هذا حديث حسن صحيح».

وهذا التعبير فيه إشكال؛ لأن الصحيح والحسن يفترقان في شرط الضبط، فالحديث الصحيح راويه ضابط، والحسن راويه خفيف الضَّبط، فالجمع بين وصفي الصحة والحسن في حديث واحد يعني أن راوي الحديث ضابطٌ وخفيف الضَّبط في آنٍ واحدٍ! وهذا متعذِّر؛ لأنه جمعٌ بين متناقضَين.

وقد سلك أهل العلم مسالكَ شتىٰ في توجيه استعمال الترمذي، وتعدَّدت أقوالهم في الإجابة عنه[3].

ومن أشهر تلك الأجوبة ما أجاب به ابن الصلاح ﷺ: من أن ذلك محمولٌ علىٰ تعدُّد أسانيد الحديث، فيكون الحديث مرويًّا بإسنادَين أو أكثر، بعضها صحيح، وبعضها حسن.

فيمكن حينئذٍ الجمع بين وصفي الصحة والحسن في الحكم علىٰ الحديث؛ لأن الوصفين لا يتنزلان علىٰ إسناد واحد، ويكون المعنىٰ: أن الحديث حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسنادٍ آخر[4].

لكن يبقىٰ الإشكال فيما يحكم عليه الترمذي بمثل هذا، وهو حديث فرد، ليس له إلا إسناد واحد.

(١) أخرجه من هذا الطريق: الترمذي (٢٢)، وأحمد (٧٨٥٣)، وهو في الصحيحين من غير هذا الطريق.
(٢) مقدمة ابن الصلاح (٣٥).
(٣) انظر: الاقتراح (١٠-١١)، واختصار علوم الحديث (٤٣)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٦ - ٦١١).
(٤) مقدمة ابن الصلاح (٣٩).

وقد أجاب عن ذلك ابن حجر ﷺ: بأنه محمول -في مثل هذه الحال- علىٰ التردُّد في حال أحد رواة الحديث؛ فيتردَّد الناقد فيه: أهو ضابط أم خفيف الضبط؟ وبناءً عليه يقع التردُّد في الحكم علىٰ الحديث: أهو صحيح أم حسن؟ فيكون المعنىٰ حينئذٍ: حسن أو صحيح، لكن حذف الحرف الدَّالُّ علىٰ التردُّد (أو)[1].

وأحسن من هذا الجواب كله ما أشار إليه ابن رجب، وهو: أن الحديث الصحيح ما جمع الشروط الخمسة المعروفة، فإذا زيد في وصفه فقيل: «حسن صحيح»؛ زاد شرطًا إضافيًّا، وهو: أن يروىٰ من غير وجه؛ لأن شروط الحسن عند الترمذي ثلاثة، فاثنان دخلا في شروط الصحيح السابقة، والثالث هو هذا، وبناء عليه فقول الترمذي: «حسن صحيح» أعلىٰ من قوله: «صحيح»[2].

نشاط (٤-١٤)

لخص معنىٰ قول الترمذي: (حديث حسن صحيح) بناءً علىٰ ما درسته في هذا المبحث.

.....

.....

.....

مَظانُّ وجود الحديث الحسن:

لم يفرد أهل الحديث مصنفاتٍ مستقلة في جمع الأحاديث الحِسان، لكن يوجد بعض المصنفات التي يكثر وجود الأحاديث الحسنة فيها، منها[3]:

١. «**السُّنن**»: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ).

٢. «**الجامع**»: لأبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ الترمذي (٢٧٩هـ).

٣. «**السنن**»: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (٣٠٣هـ).

٤. «**السنن**»: لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجَهْ القَزْويني (٢٧٣هـ).

تنبيهات

أولًا: كثيرٌ من أهل الحديث المتقدمين لم يكونوا يفرقون بين الصحيح والحسن، فكان الحسن عندهم قسمًا من الصحيح، لا قَسيمًا له.

(١) نزهة النظر (٦٦).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي (٦٠٨).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣٦)، والمنهل الروي (٣٨)، وتدريب الراوي (١/ ١٨٦).

ووصف الأحاديث بالحُسن موجود في بعض كلام الأئمة المتقدمين، لكن بعضهم يقصد به المعنىٰ الاصطلاحي الذي نريد، وبعضهم لا يقصده، وإنما يقصد معنىٰ آخر، وهو اصطلاحي عندهم أيضًا.

وعلىٰ أي حالٍ فقد استقرَّ عمل أهل الحديث علىٰ القسمة الثلاثية للأحاديث من حيث الجملة، وأن الأحاديث فيها الصحيح والحسن والضعيف[1].

ثانيًا: تتفاوت الأحاديث الحسان في القوة، كتفاوت الأحاديث الصحيحة.

فأعلىٰ مراتب الحسن: ما كان مُتجاذَبًا بين الصِّحَّة والحُسن؛ فبعضهم يصححه وبعضهم يحسنه، وهذا يختلف من حديثٍ لآخر، حسب النظر في الشروط الخمسة، ويمثَّل له بجملةٍ من أحاديث نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وأدنىٰ مراتب الحسن: ما كان متجاذَبًا بين الحسَن والضعيف، فبعضهم يحسنه وبعضهم يضعفه، كجملةٍ من أحاديث عاصم بن ضَمْرة، والحجَّاج بن أَرطاة وغيرهما[2].

الألفاظ التي يستعملها المحدّثون في الحكم على الأحاديث المقبولة:

يستعمل أهل الحديث عدة ألفاظ في وصف الأحاديث المقبولة، غير لفظَي «الصحيح» و«الحسن»، من أشهرها[3]:

١، ٢. الجَيِّد، والقَويّ: يستعملونهما بمعنىٰ «الصحيح».

٣. الصالح: يشمل الصحيح والحسن؛ لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضًا في الضعيف الذي يصلح للاعتبار.

٤، ٥. الثابت، والمُجَوَّد: يشملان الصحيح والحسن أيضًا.

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. الحديث الحسن لذاته ولغيره : دراسة استقرائية نقدية، لخالد بن منصور الدريس.

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٤٠)، والتقييد والإيضاح (٥٢)، والنكت لابن حجر (١/ ٤٢٤ - ٤٢٩)، والبحر الذي زخر (١/ ٣٠٦ - ٣٠٩).

(٢) انظر: الموقظة (٣٢-٣٣)، ونزهة النظر (٦٦)، وتدريب الراوي (١/ ١٧٤).

(٣) انظر: النكت لابن حجر (١/ ٤٩٠)، وتدريب الراوي (١/ ١٩٤ - ١٩٥)، والبحر الذي زخر (٣/ ١٢٥٤ - ١٢٦٦).

الدرس الثالث: الصحيح لغيره والحسن لغيره

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يفرق بين الحديث الصحيح لذاته والصحيح لغيره.

٢. يفرق بين الحديث الحسن لذاته والحسن لغيره.

٣. يبين حكم الحسن لغيره والصحيح لغيره ومرتبتهما.

٤. يميز بين ما يصلح للتقوية من الطرق وما لا يصلح لذلك.

٥. يقدِّر أهمية مسألة التحسين بالطرق ودقتَها وصعوبتَها.

نشاط تمهيدي (٤-١٥)

- مر بك في وحدة (أقسام الخبر باعتبار تعدد طرقه) المقصود بـ(طرق الحديث)، فما المقصود بها؟ وما معنىٰ طبقات السند؟

.....

.....

.....

تعريف الصحيح لغيره:

هو الحديث الحسن لذاته، إذا تعدَّدت طرُقُه[١].

وتوضيحه: أن الحديث الحسن نزل عن رتبة الصحيح؛ لأن أحد رواته خفيف الضبط، فإذا ورد الحديث الحسن من طرق متعددة؛ فإن تعدُّد تلك الطرق يَجبُرُ النقصَ الذي سببه خفة ضبط الراوي، فيرتقي الحديث إلىٰ مرتبة الصحيح[٢].

لكن يشترط أن تكون هذه الطرق في مرتبة الحسن أو أعلىٰ، فلا تكون ضعيفة[٣].

وسمي صحيحًا لغيره؛ لأن الصحة أتت من أمر خارجٍ عن الإسناد نفسه، فسببها تعدد طرق الحديث[٤].

(١) انظر: نزهة النظر (٥٨، ٦٦)، والنكت الوفية (١/ ٢٤٨)، وفتح المغيث (١/ ٩٧)، وشرح شرح النخبة (٢٩٧).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣٥)، ونزهة النظر (٦٦)، وتوجيه النظر (٣٦٣).

(٣) انظر: النكت لابن حجر (١/ ٤٢١)، والنكت الوفية (١/ ٢٤٩).

(٤) انظر: نزهة النظر (٥٩).

مثال الصحيح لغيره:

ونمثِّل له بالحديث الذي سبق في الحسن: وهو حديث محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**لولا أن أشُقَّ علىٰ أمتي؛ لأمرتُهم بالسِّواك عند كلِّ صلاةٍ**».

وسند هذا الحديث حسن؛ لحال محمد بن عمرو بن علقمة، فهو خفيف الضبط، كما تقدم.

لكن هذا الحديث ورد من طرق أخرىٰ غير هذا الطريق، فيجبر تعدُّدُ الطرق النقصَ الذي سببُه حال محمد بن عمرو، ويرتقي إلىٰ مرتبة الصحيح(١).

قال الترمذي: «وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة ... عندي صحيحٌ؛ لأنه قد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وحديث أبي هريرة إنما صحَّ؛ لأنه قد روي من غير وجه»(٢).

نشاط (٤-١٦)

- مستعينًا بإحدىٰ الموسوعات الإلكترونية؛ استخرج طرقًا أخرىٰ روي بها هذا الحديث.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

مرتبة الصحيح لغيره:

الصحيح لغيره داخل ضمن أنواع الحديث المقبول، فهو حجة؛ لأن أصله حديث حسن، ارتفع بتعدُّد طرقه.

والطريق الصحيح لغيره أعلىٰ مرتبةً من الطريق الحسن لذاته، لكنه دون الطريق الصحيح لذاته، فهو في مرتبة متوسطة بينهما(٣).

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣٥).

(٢) جامع الترمذي (عقب الحديث رقم: ٢٢).

(٣) انظر: النكت لابن حجر (١/ ٤١٩)، والنكت الوفية (١/ ٢٥٠).

تعريف الحسن لغيره:

هو الضَّعيف ضعفًا يسيرًا، إذا تعدَّدت طُرُقُه، علىٰ وجهٍ يَجبُر بعضُها بعضًا[1].

فقولنا: «الضعيف» = قَيدٌ يُخرِج الحديث الحسن لذاته، والحديث الصحيح بنوعَيه.

وقولنا: «ضعفًا يسيرًا» = يُخرِج ما كان ضعفه شديدًا؛ كالحديث المنكر، والحديث الذي في سنده كذاب، أو متهم بالكذب، ونحو ذلك من أنواع الضعف الشديد.

ومثال الضعف اليسير: الحديث المرسَل، والحديث الذي في سنده راوٍ مستور، أو راوٍ سيئ الحفظ، ونحو ذلك[2].

وقولنا: «تعدَّدت طرقه» = يُخرِج ما كان ضعيفًا فَرْدًا، فإنه يبقىٰ ضعيفًا، ولا يرتقي إلىٰ الحسن.

وقولنا: «علىٰ وجه يجبر بعضها بعضًا» = يراد به أن تكون طرق الحديث مما يصلح للتقوية؛ بأن لا تكون شديدة الضعف[3].

ويسمىٰ هذا النوع بـ«**الحسن لغيره**»؛ لأن الحُسن لم يأتِ من الإسناد نفسه، بل من مجموع طرق الحديث[4].

فالحديث في أصله ضعيف، لكن لمَّا كان الضعف يسيرًا كان احتمالُ صوابِ الرواية وخطئِها متساويَين، فتُوقَّف في قَبول الحديث؛ لأنه لم يترجح احتمال الصواب علىٰ احتمال الخطأ، فإذا وردت الرواية من طريق آخر موافقةً للطريق الأول؛ فإنه يترجح احتمال الصواب، فينتقل الحديث من حَيِّز التوقف إلىٰ حَيِّز القبول[5].

نشاط (٤-١٧)

وازن بين:

- الصحيح لذاته والصحيح لغيره:

.....

.....

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣١)، ونزهة النظر (١٠٥)، ومقدمة في أصول الحديث للدهلوي (٥٩)، وتيسير مصطلح الحديث (٦٦).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣١، ٣٤)، ونزهة النظر (١٠٥)، وفتح المغيث (١/ ٨٨).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣٤)، وفتح المغيث (١/ ٩٧)، واليواقيت والدرر (٢/ ١٧٢).

(٤) انظر: نزهة النظر (١٠٥)، وفتح المغيث (١/ ٩١).

(٥) انظر: النكت للزركشي (١/ ٣٠٧)، ونزهة النظر (١٠٥)، وفتح المغيث (١/ ٨٩).

• الصحيح لغيره والحسن لغيره:

.....

.....

• الحسن لذاته والحسن لغيره:

.....

.....

مثال الحسن لغيره:

من أمثلة الحسن لغيره: ما أخرجه أبو داود، والترمذي واللفظ له، من طريق مُجالِد بن سعيد، عن أبي الوَدَّاك، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**ذكاةُ الجَنين ذكاةُ أمِّه**»(١).

فهذا السند ضعيف؛ لحال مجالد بن سعيد، فهو ضعيف علىٰ الأرجح، إلا أنه ليس ساقطًا عن الاعتبار، فقد أخرج حديثه مسلم في المتابعات(٢).

لكن الحديث روي من طرق أخرىٰ عن أبي سعيد ﷺ، وروي عن غيره من أصحاب النبي ﷺ أيضًا(٣)، فيتقوَّىٰ هذا الطريق بطرق الحديث الأخرىٰ، ويكون حسنًا لغيره.

قال الترمذي عقب إخراجه الحديث: «وفي الباب عن جابر، وأبي أمامة، وأبي الدرداء، وأبي هريرة، **هذا حديث حسن**، وقد روي من غير هذا الوجه عن أبي سعيد»(٤).

مرتبة الحسن لغيره:

الحسن لغيره دون الحسن لذاته في الرتبة، وهو أعلىٰ رتبةً من الحديث الضعيف(٥).

حكم الحسن لغيره:

اختلف أهل العلم في حكم الحديث الحسن لغيره: أهو حجة مطلقًا أم لا؟

فذهب بعضهم إلىٰ أن الحسن لغيره داخل ضمن الأقسام التي يُحتجُّ بها، فهو مشارك للصحيح والحسن لذاته في صلاحية الاحتجاج، وإن كان دونها في الرتبة(٦).

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٢٨)، والترمذي (١٤٧٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٨٤)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٦).

(٣) انظر: إرواء الغليل (رقم: ٢٥٣٩).

(٤) والحسن عند الترمذي: هو الحسن لغيره، كما سيأتي التنبيه عليه.

(٥) انظر: نزهة النظر (١٠٦)، والنكت لابن حجر (١/ ٤١٩).

(٦) انظر: مجموع الفتاوىٰ (١٨/ ٢٥)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٥٨)، ومقدمة في أصول الحديث للدهلوي (٥٩).

وذهب بعضهم إلىٰ التوقُّف في الاحتجاج بالحسن لغيره مطلقًا، فيعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقَّف عن العمل به في الأحكام، إلا إذا كثرت طُرُقُه، وعضده اتصالُ عملٍ، أو موافقة شاهدٍ صحيحٍ أو ظاهرِ القرآن[١].

وقد توقَّف بعضهم في إطلاق وصف الحسن عليه[٢].

والذي جرىٰ عليه العمل عند المتأخرين أن الحسن لغيره يحتج به مطلقًا، لكن لا بد من التحرِّي والتروِّي في تقوية الأحاديث الضعيفة وترقيتها إلىٰ الحسن، فهي مسألة دقيقة، وقع التوسع والتساهل فيها كثيرًا عند المتأخرين.

تنبيهات

أولًا: التقوية بالطرق موجودة عند الأئمة المتقدمين، وأول مَن أَكثَرَ مِن استعمال مصطلح الحسن وأَشهَرَه: هو أبو عيسىٰ الترمذي في «الجامع»[٣]، ومراده بالحسن: الحسن لغيره؛ فإنه ذكر معنىٰ الحسن عنده في كتاب «العلل الصغير» الذي ألحقه بالجامع، فقال: «كلُّ حديثٍ يُروَىٰ لا يكون في إسنادُه من يُتَّهَم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا، ويُروَىٰ من غير وجهٍ نحو ذاك؛ فهو عندنا حديث حسن»[٤].

وهذه الأوصاف التي ذكرها الترمذي راجعةٌ إلىٰ شروط الحسن لغيره التي تقدم ذكرها، كما بيَّن ذلك أهل العلم[٥].

ثانيًا: ذكر ابن حجر ضابطًا للحديث الذي يصلح للتقوية والانجبار، فقال: «والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلىٰ الاحتمال في طرفَي القَبول والرَّدِّ، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينجبِر، وحيث يقوىٰ جانبُ الرَّدِّ فهو الذي لا ينجبر»[٦].

فالطعون الشديدة في الرواة؛ كالطعون التي تتعلق بالعدالة، مثل: الفسق، والكذب، والتهمة بالكذب، وبعض الطعون المتعلقة بالضبط، مثل: فحش الغلط، وشدة الغفلة، هذه كلها يقوىٰ فيها جانب الرد، فلا تصلح للتقوية ولا للاعتضاد.

وأما الطعون التي تبقىٰ محتملةً، ولا يقوىٰ فيها جانب الرد، مثل: سوء الحفظ، وجهالة الحال؛ فهذه وأمثالها تصلح للتقوية والاعتضاد.

ثالثًا: مسألة تحسين الحديث بالطرق من أعوص مسائل الفن وأدقِّها، وتختلف فيها الاجتهادات ووجهات الأنظار؛ فقد يبدو للناظر أن الطريق يصلح للاعتضاد، ويبدو لغيره أنه ليس كذلك، ويقع مثل هذا الاختلاف في الطرق الأخرىٰ أيضًا.

(١) انظر: النكت لابن حجر (١/ ٤٠٢ - ٤٠٣)، وفتح المغيث (١/ ٩٤، ٩٦)، وقواعد التحديث (١٠٩).
(٢) انظر: نزهة النظر (١٠٦)، والنكت الوفية (١/ ٢٣٤).
(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣٦)، والنكت لابن حجر (١/ ٣٩٩)، وفتح المغيث (١/ ١٠٠).
(٤) العلل الصغير (٧٥٨).
(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣١)، والنكت لابن حجر (١/ ٤٠٢)، والنكت الوفية (١/ ٢٢٤).
(٦) النكت (١/ ٤٠٩).

فيبنغي الحذر والتأني عند تحسين الحديث بمجموع طرقه، لا سيما أنه قد وقع كثير من التساهل في هذه المسألة عند المتأخرين، فحُكِم بتقوية أحاديث مناكير، أو أحاديث أخطأ الرواة فيها، بناءً علىٰ ظواهر الأسانيد.

رابعًا: عامة كلام النقاد المأثور عنهم في تقوية الطرق إنما هو فيما إذا كانت الطرق للحديث الواحد نفسه، أما إذا كانت أحاديث ضعيفة متعددة فقد توقف بعضهم في دخولها في الحسن المذكور عند النقاد، وإن كان ذلك لا يمنع الاحتجاج بها إذا اقترنت بها اعتبارات أخرىٰ.

ملخص الدرس

لخص درس الحديث الحسن في الجدول التالي:

الحديث	تعريفه	حكمه	مرتبته	مثاله
الصحيح لغيره				
الحسن لغيره				

الدرس ٤

الدرس الرابع: الاعتبار والمتابعات والشواهد

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يعرّف مصطلحات: الاعتبار، والمتابعات، والشواهد.

٢. يوضح أنواع المتابعة.

٣. يفرق بين المتابعة والشاهد.

٤. يبين أهمية الاعتبار في الحكم علىٰ الحديث.

نشاط تمهيدي (٤-١٨)

- مرَّ معك في الدرس السابق أن الصحيح لغيره والحسن لغيره تقوّيا بالمتابعات والشواهد، اذكر بعض أنواع الحديث التي تتقوىٰ بالشواهد والمتابعات.

.....

.....

.....

تعريف الاعتبار:

الاعتبار لغةً: مصدر (اعتبَر، يعتبِر)، والاعتبار: التدبُّر والنَّظَر[١].

والاعتبار في الاصطلاح: **تتبُّع طرق الحديث الفرد؛ ليُعرَف هل شارك الراويَ غيرُه في روايته أم لا**[٢].

فإذا ورد حديثٌ يُظَنُّ أن راويَه قد تفرَّد به، وبحثنا في كتب السُّنَّة عن طرق أخرىٰ لهذا الحديث -لنعلمَ؛ هل رواه غيرُ ذلك الراوي أم لا- فهذا البحث عن الطرق هو ما يُسمَّىٰ عند أهل الحديث بالاعتبار.

صنيع الناقد في الاعتبار عند تتبعه للطرق والأسانيد للبحث عن الشواهد والمتابعات له مقاصد عدة، ولا تقتصر علىٰ تقوية الحديث، بل قد يصل لمرجِّح لجانب الخطأ علىٰ الصواب في الحديث.

(١) انظر: تاج العروس (١٢/ ٥١١ - مادة ع ب ر).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٨٢)، ورسوم التحديث (٨٤)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٥٨)، ونزهة النظر (٧٥).

تعريف المتابَعة:

المتابعة لغةً: مصدر (تابَعَ، يُتابِعُ)؛ بمعنىٰ: وافَقَ[1].

والمتابعة في الاصطلاح: **موافقةُ الراوي راويًا آخر في روايته عن شيخه أو من فوقه، مع الاتحاد في الصحابي**[2].

فإذا روىٰ أحد الرواة حديثًا، فجاء راوٍ آخر، وشاركه في رواية الحديث -عن شيخه، أو عن شيخ شيخه، فمن فوقه، حتىٰ يصل إلىٰ الصحابي- فهذا يسمىٰ متابعةً؛ لأن الراوي المتابِع -بكسر الباء- وافقَ الراويَ المتابَع -بفتح الباء- في رواية الحديث، سواءٌ كانت الموافقة عن الشيخ مباشرةً، أو عن شيخ الشيخ، فمن فوقه.

وعلىٰ هذا تنقسم المتابعة حسب موضعها من الإسناد قسمين:

١. متابعة تامَّة: وهي التي تحصل عن الشيخ مباشرةً.

٢. متابعة قاصرة: وهي التي تحصل عن شيخ الشيخ، أو من فوقه، حتىٰ الوصول إلىٰ الصحابي[3].

فمثلًا: روىٰ مالكٌ حديثًا، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ.

فوافقه في هذه الرواية أيوب، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ فهذه متابعة تامَّة لمالك.

فإذا روىٰ الحديثَ عبدُ الله بن دينار، عن ابن عمر ﷺ فهذه متابعة قاصرة لمالك، ومتابعة تامَّة لنافع.

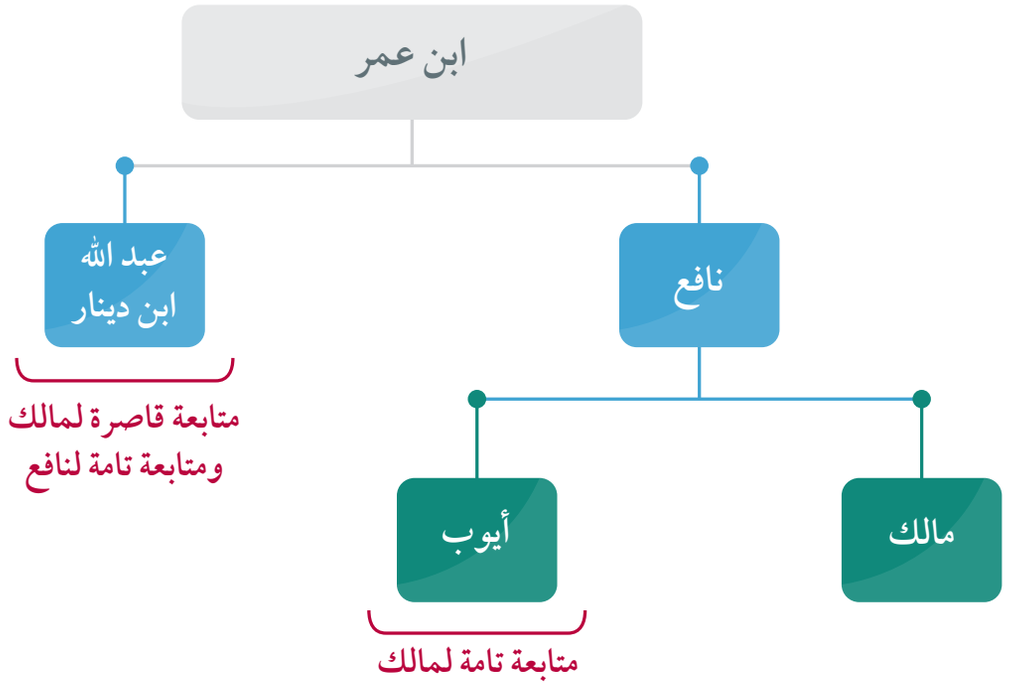

(١) انظر: مادة (ت ب ع) من أساس البلاغة (١/ ٨٩)، والمصباح المنير (١/ ٧٢).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٨٣)، ونزهة النظر (٧٣، ٧٤).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٨٣)، ونزهة النظر (٧٤).

تعريف الشاهِد:

الشاهِد لغةً: اسم فاعل من الفعل (شَهِد، يَشهَد).

و الشاهِد في الاصطلاح: **الحديث المشابِهُ لغيره في لفظه أو معناه، مع الاختلاف في الصحابي**[1].

فإذا بحثنا في طرق حديثٍ ما، فوجدنا متنًا مرويًّا من طريق صحابيٍّ آخر-يشبه الحديثَ في لفظه أو معناه- فهذا يسمىٰ شاهدًا؛ لأنه يقوي لفظ الحديث الأول أو معناه، كما يقوِّي الشاهدُ قولَ المشهود له في القضاء.

ففي المثال السابق: إذا وجدنا حديثًا يروىٰ عن أبي هريرة ﷺ، يشبه حديثَ ابن عمر في لفظه أو معناه، فهذا شاهدٌ لحديث ابن عمر.

الفرق بين المتابعة والشاهد:

بالنظر إلىٰ التعريفَين السابقين للمتابعة والشاهد، يتبين أن **الفرق بينهما في مسألة اتحاد صحابي الحديث أو اختلافه:**

فإذا حصل الاشتراك في الرواية -ولو معنًىٰ- مع اتحاد الصحابي؛ فهي متابعة.

وإذا وقع الاشتراك في الرواية -ولو معنًىٰ- مع اختلاف الصحابي؛ فهو شاهد.

ويجدُر التنبيه هنا إلىٰ أن بعض أهل العلم لهم اصطلاح آخر في التفريق بين المتابعة والشاهد، فجعلوا مناط التفريق بينهما في **مسألة الاتفاق في اللفظ أو المعنىٰ فقط**[2]:

فإذا كانت الموافقة في اللفظ؛ فهي متابعة، سواءٌ اتحد الصحابي أو اختلف.

وإذا كانت الموافقة في المعنىٰ دون اللفظ؛ فهو شاهد، سواءٌ اتحد الصحابي أو اختلف.

وبعض أهل العلم لا يفرق بين المتابعة والشاهد؛ فيطلق هذا علىٰ ذاك من غير التزام بضابط معيَّن[3].

والخطب في مثل هذا سهل؛ فهو مجرد اصطلاح لا مشاحةَ فيه، والغرض منه الوقوف علىٰ الطرق الأخرىٰ للحديث.

مثال تطبيقي على المتابعة والشاهد:

روىٰ الشافعي في «الأم»[4]، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**الشهر تسعٌ وعشرون، فلا تصوموا حتىٰ تروا الهلالَ، ولا تُفطروا حتىٰ تروه، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العِدَّةَ ثلاثين**».

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٨٣)، ونزهة النظر (٧٥).

(٢) انظر: نزهة النظر (٧٥)، والمنهل الروي (٥٩)، وفتح المغيث (١/ ٢٥٦).

(٣) انظر: نزهة النظر (٧٥)، والمنهل الروي (٥٩)، والنكت للزركشي (٢/ ١٦٩).

(٤) الأم (٣/ ١٠٣).

وبعد الاعتبار وتتبُّع طرق الحديث وجدنا:

١. أن البخاريَّ[١] روىٰ الحديثَ عن عبد الله بن مَسلَمة القَعْنَبي، عن مالك، بالإسناد نفسه، فهذه **متابعة تامَّة للشافعي**.

٢. وأنَّ ابن خزيمة[٢] رواه من طريق عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جدِّه عبد الله بن عمر رضي الله عنهم بنحوه، فهذه **متابعة قاصرة للشافعي**.

٣. وأنَّ النسائي[٣] رواه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، بنفس اللفظ، فهذا **شاهد**.

نشاط (٤-١٩)

- أخرج البخاري في صحيحه (١/ ١١٣، رقم: ٥٣٦)، من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة]، عن النبي ﷺ قال: «**إذا اشتدَّ الحرُّ فأبرِدوا بالصلاة، فإن شدَّة الحرِّ من فَيح جهنم**».

لهذا الحديث عدة طرق في الصحيحين، ابحث عنها، واستخرج ما يلي:

١. متابعةً تامةً لسفيان بن عيينة.

.....

.....

.....

٢. متابعةً قاصرةً لسفيان بن عيينة.

.....

.....

.....

٣. متابعةً قاصرةً للزهري.

.....

.....

٤. شاهدًا للحديث.

.....

.....

(١) صحيح البخاري (١٩٠٧).

(٢) صحيح ابن خزيمة (١٩٠٩).

(٣) سنن النسائي (٢١٢٥).

تنبيهان

أولًا: يستفاد من المتابعات والشواهد في تقوية الحديث الضعيف الذي يصلح للاعتضاد، فيكون حسنًا لغيره، وفي تقوية الحديث الحسن لذاته، فيكون صحيحًا لغيره[1]، كما تقدم في الدروس السابقة.

ثانيًا: المتابعات والشواهد قد تكون صحيحةً، وقد تكون حسنةً، وقد تكون ضعيفةً صالحةً للاعتضاد، وقد تكون شديدة الضعف لا تصلح[2].

وتقدم في الدرس السابق بيانُ الضابط في التفريق بين الطرق التي تصلح للتقوية والتي لا تصلح، مع ذكر أمثلةٍ علىٰ كلٍّ منهما.

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. نظرية الاعتبار عند المحدثين، لمنصور بن محمد الشرايري.

٢. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، لطارق بن عوض الله.

ملخص الدرس

أكمل المخطط التالي:

تعريف الاعتبار وفائدته	
تعريف المتابعة وأنواعها	
تعريف الشاهد	
الفرق بين المتابعة والشاهد	

(١) انظر: نزهة النظر (٧٤)، ورسوم التحديث (٨٥).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٨٤).

الوحدة الخامسة

الحديث المردود وأقسامه، وما يتبع ذلك

تعد دراسة الحديث النبوي والحكم عليه من حيث القبول والرد هي خلاصة علم مصطلح الحديث وغايته، وبعد أن تعرفت في الوحدة السابقة الحديثَ المقبول وأنواعه ومراتبه، ستستكمل في هذه الوحدة دراسة القسم المضادِّ له، وهو الحديث المردود، وأنواعه، وأسباب رده.

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدراس لهذه الوحدة أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح المفاهيم والمصطلحات الواردة في الوحدة.
٢. يبيّن أحكام أنواع الحديث المردود.
٣. يعدِّد مظانَّ أنواع الحديث المردود.
٤. يطبّق ما تعلمه من قواعد في استخراج أسباب الضعف.
٥. يقدّر جهود علماء الحديث في التقعيد لأنواع الحديث المردود.
٦. يشرح أنواع الحديث المردود.

المعارف السابقة

هذا المنهج متسلسل ومتكامل في بناء المعارف، وفهمُ دروس هذه الوحدة واستيعابها يتطلب منك أن تستحضر وتراجع الدروس التالية:

- مصطلحات عامة في علم مصطلح الحديث (الدرس الثاني من الوحدة الأولىٰ).
- الحديث المقبول (الوحدة الرابعة).

نشاط تمهيدي (٥-١)

بعد توصلك لصفات الحديث المقبول، استنتج صفات الحديث المردود.

١. .....
٢. .....
٣. .....
٤. .....
٥. .....

مخطط دراسة الوحدة

تتناول هذه الوحدة بيانَ الحديث المردود وأقسامه؛ وفق المخطط التالي:

الضعيف

تعريفه، تفاوُت مراتبه، أقسامه، مثاله، أوهىٰ الأسانيد، حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به، مظانُّه.

المنقطع

تعريفه، مثاله، حكمه.

المعلَّق

تعريفه، صوره وأمثلتها، حكمه.

المرسَل

تعريفه، صورته ومثاله، حكمه، مرسل الصحابي وحكمه، أشهر المصنفات فيه.

المُعضَل

تعريفه ومثاله، حكمه، مظانُّه، العلاقة بينه وبين المُعلَّق.

المُدَلَّس

تعريفه، أقسامه حكمه، الأغراض الحاملة علىٰ التدليس، حكم رواية المُدَلِّس، طرق معرفة التدليس، أشهر المصنفات فيه.

المُرسَلُ الخَفِيُّ

تعريفه، مثاله، طرق معرفته، حكمه، أشهر المصنفات فيه.

الإسناد المُعَنْعَن

تعريفه، شروط قَبول العنعنة.

المَزيد في متَّصل الأسانيد

تعريفه، شرطه، مثاله، أشهر المصنفات فيه.

حديث المُختَلِط

تعريف الاختلاط، أسبابه، حكم رواية المُختَلِط، المصنفات في الرواة المختلطين.

الشَّاذُّ

تعريفه، مثاله، حكمه.

المُنكَر

تعريفه، مثاله، الفرق بينه وبين الشاذ، حكمه ورتبتُه.

المُعَلُّ

تعريفه، الإسناد الذي يتطرَّق إليه التعليل، طرق معرفة العِلَّة، أين تقع العلة؟ أشهر المصنفات فيه.

زيادة الثِّقة

تعريفها، موضعها، مذهب أهل الحديث في قَبول الزيادة وردِّها، تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف وعلاقته بالزيادة.

المُدْرَج

تعريفه، أقسامه، أسبابه، طرق معرفته، حكمه، أشهر المصنفات فيه.

المَقْلُوب

تعريفه، أقسام القَلْب، الأسباب الحاملة عليه، حكم قَلْب الحديث، أشهر المصنفات فيه.

المُضْطَرِب

تعريفه، شروط تحققه، أقسام الاضطراب، سبب ضعف الحديث المضطرب، أشهر المصنفات فيه.

المُصَحَّف

تعريفه، أهمية معرفة التصحيف، أقسامه، هل يقدح التصحيف في الراوي؟ أشهر المصنفات فيه.

المَوضوع

تعريفه، رتبته، حكم روايته، طرق معرفة الوضع، أسباب الوضع وأصناف الوضّاعين، أشهر المصنفات فيه.

الدرس الأول: الضعيف

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضح معنىٰ الحديث الضعيف.

٢. يبيِّن تفاوت مراتب الحديث الضعيف.

٣. يميز بين أقسام الحديث الضعيف.

٤. يشرح حكم راوية الحديث الضعيف.

٥. يناقش حكم العمل بالحديث الضعيف مع الاستدلال والتعليل.

٦. يعدِّد مظانَّ الحديث الضعيف.

نشاط تمهيدي (٥-٢)

- قال البيقوني:

(وكلُّ ما عن رُتبةِ الحُسْنِ قَصُـرْ ... فهْوَ الضَّعيفُ وهْوَ أقسامًا كَثُرْ)

- بعد توصلك لصفات الحديث المقبول في النشاط التمهيدي للوحدة، ومما فهمتَه من كلام البيقوني، ضع تعريفًا مناسبًا للحديث الضعيف.

.....

.....

تعريف الضعيف:

الضعيف في اللغة: **ضد القويّ والصَّحيح**[١].

والضعيف في الاصطلاح: **كل حديثٍ لم تجتمع فيه صفاتُ القَبول**[٢].

وصفات القبول هي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة.

(١) انظر: القاموس المحيط (٨٢٩ – مادة ض ع ف)، والمختصر في علم الأثر (١١٧).

(٢) انظر: النكت لابن حجر (١/ ٤٩٢).

ويراد بـ«ضبط الرواة» هنا: مُطلق الضبط؛ أي: أصله، وهو المشترط في راوي الحديث الحسن، فلا يكون عند الراوي من الضبط ما يُلحِقه براوي الحديث الحسن، ولا يراد به المرتبة العليا من الضبط المشترطة في راوي الحديث الصحيح.

ولذا يعرِّف بعضُ أهل الحديثَ الضعيف بأنه: «ما لم يبلغ مرتبة الحديث الحسن»[1]، أو: «ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن»[2]، والمعنىٰ واحد، لكن التعريف المختار أخصَرُها. والله أعلم.

تفاوُت مراتب الضعيف:

الأحاديث الضعيفة ليست علىٰ مرتبة واحدة، فهي تتفاوت حسب شدة الضعف وخفته، ومنها ما يصلح للاعتبار، ومنها ما لا يصلح، وذلك راجع إلىٰ التفاوت في وجود الأوصاف المضادَّة لأوصاف القَبول.

فبعض الرواة مثلًا ضعفه يسير؛ كسيِّئ الحفظ، وبعضهم ضعفه شديد؛ كالمتروك.

وبعض الأسانيد تكون منقطعةً في موضعٍ واحدٍ، وبعضها فيه انقطاع في عدة مواضع.

وبعض الأحاديث تفقد أكثر من شرط من شروط القبول، فيكون فيها راوٍ ضعيف، أو عدة رواة ضعفاء، ويكون في أسانيدها انقطاع أيضًا، وهكذا.

وبعض أنواع الضعف أشدُّ من غيره من حيث الأصل؛ فالنكارة مثلًا أشدُّ من انقطاع السند.

وعلىٰ هذا النحو تتفاوت مراتب الحديث الضعيف؛ فمنها ما ضعفه يسير، ومنها ما هو شديد الضعف، وأسوأ مراتب الحديث الضعيف: الموضوعُ[3].

أقسام الضعيف:

ينقسم الحديث الضعيف إلىٰ أقسام كثيرة جدًّا؛ تبعًا لفقدانه أوصافَ القبول، فقد بلغ بها بعض أهل العلم تسعةً وأربعين قسمًا[4]، وأوصلها بعضهم إلىٰ ثلاثة وستين قسمًا[5]، وذكر بعضهم أنها تربو علىٰ المئة[6]، وبعض تلك الأقسام بالنظر إلىٰ التجويز العقلي، لا بالنظر إلىٰ الوجود، وليس من وراء تعدادها كبير فائدة[7].

وعلىٰ أي حال فإن أهل الحديث لم يخصُّوا جميعَ تلك الأقسام بألقابٍ معيَّنة، والمهم في هذا الباب معرفة أشهر الأنواع التي أطلق عليها أهل الحديث ألقابًا، وخَصُّوها بالاصطلاح.

ويمكن إرجاع تلك الأنواع بالجملة إلىٰ الأسباب الرئيسة الموجبة للضعف، وهي الأوصاف المضادّة لأوصاف القبول، وبيانها فيما يلي:

(١) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٧٦)، والنكت لابن حجر (١/ ٤٩١)، وفتح المغيث (١/ ١٢٦).
(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٤١).
(٣) انظر: المنهل الروي (٣٨)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ١٠٣)، والبحر الذي زخر (٣/ ١٢٨٧).
(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٤١).
(٥) انظر: النكت الوفية (١/ ٣٠٨ - ٣١٠).
(٦) انظر: تدريب الراوي (١/ ١٩٦).
(٧) انظر: فتح المغيث (١/ ١٢٨ - ١٢٩)، والبحر الذي زخر (٣/ ١٢٩٢).

١. **الضعيف بسبب السَّقط في السند**، ويدخل تحته: المعلَّق، والمرسَل، والمنقطع، والمعضَل، والمدلَّس، والمرسَل الخَفيّ.

٢. **الضعيف بسبب الطعن في الراوي (ويشمل الطعن في العدالة، والطعن في الضبط)**، وتحته أنواع كثيرة، لكن لم يطلق أهل العلم علىٰ أغلب تلك الأنواع ألقابًا خاصَّة.

ومما يدخل تحت هذا القسم: الموضوع، والشاذ والمنكر -في بعض الاستعمالات- .

٣. **الضعيف بسبب الشذوذ**، ويدخل تحته: الشاذ والمنكر -في بعض الاستعمالات- .

٤. **الضعيف بسبب العلة القادحة**، ويدخل تحته أنواع كثيرة، منها: المُعَلُّ، والمقلوب، والمدرَج، والمضطرب.

مثال الحديث الضعيف:

الأحاديث الضعيفة كثيرة جدًا، ومن الأمثلة عليها:

١. ما أخرجه الترمذي[١]، من طريق رِشْدِين بن سعد، عن عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم، عن عُتبة ابن حُمَيد، عن عُبادة بن نُسَيٍّ،عن عبد الرحمن بن غَنْم، عن معاذ بن جبل ﷺ قال: «**رأيت النبيَّ ﷺ إذا توضَّأ مسح وجهَه بطرَف ثوبِه**».

قال الترمذي: «إسناده ضعيف، ورشدين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي: يُضَعَّفان في الحديث».

فإسناد هذا الحديث ضعيف؛ لضعف بعض رواته.

٢. ما أخرجه أبو داود[٢]، من طريق إبراهيم التَّيمي عن عائشة ﷺ : «**أنَّ النبي ﷺ قَبَّلَها، ولم يتوضَّأ**».

قال أبوداود: «وهو مرسل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة».

فإسناد هذا الحديث ضعيف أيضًا؛ بسبب الانقطاع بين إبراهيم التَّيمي وعائشة ﷺ.

٣. ما أخرجه أبو داود[٣] وغيره، من طريق همام بن يحيىٰ، عن ابن جُرَيج، عن الزهري، عن أنس ﷺ قال: «**كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاءَ وضعَ خاتَمَه**».

قال أبو داود: «هذا حديث منكر، وإنما يُعرَف: عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: «أن النبي ﷺ اتخذ خاتمًا من وَرِق، ثم ألقاه»، والوهم فيه من همَّام».

فهذا الحديث ضعيف أيضًا؛ لأن فيه علَّةً، مع أن ظاهر سنده الصحة؛ فهمَّام بن يحيىٰ ثقة، إلا أنه أخطأ فيه، والصواب أن متنَه في اتخاذ النبي ﷺ خاتمًا من فضة.

---

(١) جامع الترمذي (٥٤).

(٢) سنن أبي داود (١٧٨).

(٣) سنن أبي داود (١٩).

أوهى الأسانيد:

تكلم أهل الحديث في بيان أوهىٰ الأسانيد وأضعفها، **وفائدة معرفتها: ترجيحُ بعض الأسانيد علىٰ بعض، ومعرفة ما يصلح منها للاعتبار مما لا يصلح.**

والمنقول عنهم الكلامُ في أوهىٰ الأسانيد بالنسبة إلىٰ صحابيٍّ معيَّن، أو بلدٍ معيَّن، فمنها:

أوهىٰ الأسانيد إلىٰ أبي هريرة ﷺ: السَّرِيُّ بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأَوْدي، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ.

وأوهىٰ الأسانيد إلىٰ عائشة ﷺ: الحارث بن شِبل، عن أمِّ النعمان، عن عائشة ﷺ.

وأوهىٰ الأسانيد إلىٰ أنس ﷺ: داود بن المُحبَّر، عن أبيه، عن أبان بن أبي عيّاش، عن أنس ﷺ.

وأوهىٰ أسانيد المكِّيِّين: عبد الله بن ميمون القَدّاح، عن شهاب بن خِراش، عن إبراهيم بن يزيد الخُوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ.

وأوهىٰ أسانيد الشاميين: محمد بن سعيد المصلوب، عن عبيد الله بن زَحْر، عن علي بن يزيد الأَلْهاني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة ﷺ[1].

◂ **سؤال:** ما الاعتبارات التي رجع إليها أهل العلم لمعرفة أوهىٰ الأسانيد؟

.....

.....

.....

حكم رواية الحديث الضعيف:

تكلَّم أهل الحديث علىٰ حكم رواية الأحاديث الضعيفة، وكلامُهم في هذه المسألة يتنزَّل علىٰ أحوال، وله ضوابط.

ويمكن إجمال الكلام فيها فيما يلي:

أولًا: تجوز رواية الحديث الضعيف، إذا كان ذلك مقرونًا ببيان ضعفه، أو بذكر إسناده للعارف، الذي يستطيع النظر في الأسانيد ومعرفة أحوالها، ولذا قال ابن عبد البر: «من أسند لك فقد أحالك»[2].

لكن يتأكد وجوبُ البيان إذا كان الحديث موضوعًا أو شديد الضعف؛ فلا تجوز روايته إلا مقرونًا ببيان الحكم عليه، لا سيما في العصور المتأخرة، التي قلَّت فيها العناية بالأسانيد، فلا يكفي إيراد الإسناد عن التصريح ببيان الوضع.

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (٥٦ – ٥٧)، والاقتراح (١١ – ١٥)، والنكت لابن حجر (١/ ٤٩٥ – ٥٠٢).

(٢) انظر: التمهيد (١/ ٣)، ولسان الميزان (٤/ ١٢٨).

ثانيًا: لا تنبغي رواية الحديث الضعيف من غير بيان ضعفه أو ذكر سنده، إلا بشروط؛ هي:

١. أن لا يكون موضوعًا أو شديد الضعف.

٢. أن يكون في غير العقائد والأحكام؛ كالترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال، والمواعظ، ونحو ذلك.

٣. إذا كانت الرواية بغير إسناد فلا يُروَىٰ الحديث بصيغة تفيد الجزم بثبوته، نحو: «قال رسول الله ﷺ»، بل بصيغة تفيد الشك؛ نحو: «روي عن النبي ﷺ».

لكن استعمال هذا الاصطلاح في التفريق بين ما يُروىٰ بصيغة الجزم أو غيرها؛ إنما ينفع عند من يدرك الفرق بين هذه الصِّيَغ، أما عند من لا يدرك هذا -كالعوامِّ- فلا بدَّ من بيان ضعف الحديث عند الرواية؛ لأن ترك البيان -في هذه الحال- يفضي إلىٰ الإيهام بثبوت الحديث[١].

نشاط (٥-٣)

- اشرح قول ابن عبد البر: «من أسند لك فقد أحالك»، وهل يصلح أن يتّكل علىٰ ذلك من أراد التأليف في هذا الزمن ؟

.....

.....

.....

حكم العمل بالحديث الضعيف:

اختلف أهل العلم في حكم العمل بالحديث الضعيف علىٰ ثلاثة أقوال في الجملة[٢]:

الأول: عدم جواز العمل بالحديث الضعيف؛ لا في الأحكام، ولا في الفضائل.

وهو ظاهر مذهب مسلم، وحُكِي عن يحيىٰ بن معين، وهو قول أبي بكر بن العربي، واختاره ابن حزم.

الثاني: جواز العمل بالحديث الضعيف، سواء كان في الأحكام أو غيرها، إذا لم يكن ضعفه شديدًا، ولم يوجد في الباب غيره، ولم يوجد ما يعارضه.

ونُسِب هذا المذهب إلىٰ جمهور السلف، ومنهم الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما.

---

(١) انظر: الكفاية (١٣٣)، والجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٩٨ - ٩٩)، ومقدمة ابن الصلاح (١٠٣)، والنكت للزركشي (٢/ ٣٢٣ - ٣٢٤)، ونزهة النظر (٩١)، وفتح المغيث (١/ ٣١٢)، وتحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف للمعلمي(٢٢ - ٢٩).

(٢) انظر هذه الأقوال ومناقشتها في: الأذكار للنووي (٣٦)، والأربعين له (٤٢)، ومجموع الفتاوىٰ (١/ ٢٥٢، ١٨/ ٦٥ - ٦٨)، ومنهاج السنة (٢/ ١٩١)، وعيون الأثر (١/ ٢٠)، وأعلام الموقعين (١/ ٢٥)، والاعتصام (٢٨٧ - ٢٩٣)، والنكت للزركشي (٢/ ٣١٣ - ٣٢١)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٧٦)، وفتح المغيث (١/ ٣٥٠ - ٣٥١)، والقول البديع (٢٥٥ - ٢٥٦)، وتدريب الراوي (١/ ٣٥١)، وقواعد التحديث (١١٣ - ١٢١)، وتحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف للمعلمي(٣٣ - ٤٦).

الثالث: جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، دون الأحكام والعقائد، بشروط:

١. أن لا يكون ضعفه شديدًا.

٢. أن يندرج تحت أصل شرعي صحيح.

٣. وبعضهم يشترط أن لا يُعتقَد ثبوتُه عند العمل به، بل يعتقد الاحتياط.

ونُسِب هذا المذهب لبعض السلف، ونسبه بعضهم لجمهور أهل العلم، بل حكىٰ بعضهم الاتفاقَ عليه.

وتحرير نِسْبة هذه المذاهب لهؤلاء العلماء فيها نزاع تراجع له الكتب المطولة في مصطلح الحديث.

◂ **سؤال:** ما مستند القول بجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب دون غيرها، وما رأيك فيه؟

.....

.....

مَظانُّ الحديث الضعيف:

لا يخلو كتابٌ من كتب الرواية -سوىٰ الصحيحين- من وجود بعض الأحاديث الضعيفة، لكن توجد أصنافٌ من الكتب يكثر فيها وجود الأحاديث الضعيفة، ويمكن اعتبارُها مظانَّ للحديث الضعيف، منها[1]:

١. الكتب المفردة في نوعٍ من أنواع الحديث الضعيف.

مثل: كتب الموضوعات؛ ككتاب ابن الجوزي (٥٩٧هـ).

وكتب الأحاديث الواهية؛ كـ«العلل المتناهية» لابن الجوزي أيضًا.

والكتب التي جمعت الأحاديث المراسيل؛ كـ«المراسيل» لأبي داود (٢٧٥هـ).

والكتب التي اعتنت ببيان علل الأحاديث؛ كـ«العلل» لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ).

٢. كتب الضعفاء التي تعتني بذكر مرويات الراوي.

توجد جملةٌ من الكتب المصنفة في جمع الرواة الضعفاء، يعتني أصحابها بذكر بعض روايات أولئك الضعفاء.

مثل: كتاب «الضعفاء الكبير»، لأبي جعفر العُقَيلي (٣٢٢هـ).

وكتاب «المجروحين»، لأبي حاتم بن حِبَّان (٣٥٤هـ).

وكتاب «الكامل في الضعفاء»، لأبي أحمد بن عَدي (٣٦٥هـ).

وكتاب «ميزان الاعتدال»، للذَّهَبي (٧٤٨هـ).

(١) انظر: كنز العمال (١/ ١٠)، وتيسير مصطلح الحديث (٨١)، والحديث الضعيف للخضير (٣٥٨).

٣. كتب أخرىٰ تكثر فيها الأحاديث الضعيفة والواهية.

ذكر أهل العلم جملةً من المصنفات المتفرِّقة، التي تكثر فيها الضعاف والواهيات، وعامَّتُها من المصنفات المتأخرة (بعد القرن الرابع)، فيغلب علىٰ الظنِّ ضعفُ الأحاديث التي تفرَّدت بها، منها:

«نوادر الأصول»، للحكيم التِّرمذي (نحو ٣٢٠هـ).

و«حلية الأولياء»، لأبي نُعَيم الأصبهاني (٤٣٠هـ).

و«مسند الفِرْدَوس»، لأبي منصور الدَّيلَمي (٥٥٨هـ).

و«تاريخ دمشق»، لأبي القاسم بن عساكِر (٥٧١هـ).

نشاط (٥-٤)

- اكتب تقريرًا عن كتاب كثرت فيه الأحاديث الضعيفة، مبيّنًا منهجه، وشرط مؤلفه، وطريقة ترتيبه.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف، لعبد الرحمن المعلمي.

٢. الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، لعبد الكريم بن عبد الله الخضير.

٣. تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف، لعبد العزيز بن عبد الرحمن العثيم.

الدرس ٢

الدرس الثاني: المُنقطِع

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح علّةَ تضعيف الحديث بالانقطاع.

٢. يوضِّح المقصود بالـمُنقطِع في اصطلاح أهل الحديث.

٣. يشرح بعض الأمثلة علىٰ الإسناد المنقطع.

٤. يبيِّن حكم المنقطع.

نشاط تمهيدي (٥-٥)

- مر معك في الوحدة الماضية أن الحديث الصحيح له خمسة شروط للحكم بصحته، فبأي تلك الشروط يتعلق الحديث المنقطع، وما نوع العلاقة بينهما؟

.....

تقدم في الدرس السابق أن الحديث الضعيف له أنواع كثيرة؛ تبعًا لفقدانه أوصاف القَبول، وفي هذا الدرس وما بعده سيكون الحديث -بإذن الله- عن الحديث الضعيف بسبب انقطاع إسناده؛ أي: بسبب فقدانه شرطَ الاتصال.

وإنما كان الحديث الذي فيه انقطاعٌ ضعيفًا؛ لأن الراوي الساقط من السند لا تُعرف عينُه، فلا يمكن معرفة حاله، فيؤول الأمر إلىٰ الجهل بحال الراوي الساقط، ومن شرط صحة الحديث أن يكون جميع رواته عدولًا ضابطين.

والسقط من الإسناد قسمان:

١. **سقط ظاهر:** يشترك في معرفته عامة المشتغلين بهذا العلم.

ويُدرَك بعدم التلاقي بين الراوي ومن فوقَه؛ لأنه لم يعاصره.

ويعرف هذا بالنظر في طبقات الرواة، وتواريخ مواليدهم ووفياتهم[1].

ويدخل تحت السقط الظاهر أربعة أنواع من علوم الحديث:

أ. المعلَّق.

ب. المرسَل.

جـ. المعضَل.

د. المنقطع.

(١) انظر: الشذا الفياح (٢/ ٤٨٠)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٤)، ونزهة النظر (٨٤)، وفتح الباقي (٢/ ١٨٣)، واليواقيت والدرر (٢/ ٦-٧).

٢. سقط خفي: وهذا القسم يخفىٰ علىٰ كثير من المشتغلين بعلم الحديث، ولا يدركه -في كثير من الأحيان- إلا الحُذَّاق، المطّلعون علىٰ طرق الحديث وعلل الأسانيد.

كرواية الراوي عمَّن أدركه، وربَّما لقيه، ولم يسمع منه، أو روايته عمَّن سمع منه -في الجملة- شيئًا لم يسمعه[١].

ويدخل تحته نوعان من أنواع علوم الحديث:

أ. المُدَلَّس.

ب. المرسَل الخفي.

وسيكون الكلام في هذا الدرس علىٰ النوع الأول من أنواع السقط، وهو **المنقطع** بمعناه الخاص.

تعريف المُنقطِع:

المُنقطِع في اللغة: اسم فاعل من «انقطع»، ضد «اتَّصَل».

والمُنقطِع في الاصطلاح: **هو كل حديث لم يتصل إسنادُه، علىٰ أي وجهٍ كان انقطاعُه**[٢].

فيشمل ما سقط من إسناده راوٍ واحد، أو أكثر من راوٍ، سواء كان السقط من أول الإسناد أو وسطه أو آخره، وسواء كان السقط من موضع واحد أو من مواضع متفرقة.

فيدخل فيه -علىٰ هذا- جميع أنواع الانقطاعات الآتية.

وذهب بعض أهل الحديث من المتأخرين إلىٰ أن لقب «المنقطع» يطلق علىٰ نوع خاص من أنواع الانقطاع، وهو: **ما سقط من إسناده قبل الصحابي راوٍ أو أكثر، مع عدم التوالي**[٣].

ولا مشاحة في الاصطلاح، فالأول انقطاع بالمعنىٰ العام، والثاني معنىٰ خاص، وأهل الحديث لهم في «المنقطع» اصطلاحات غير هذين أيضًا، تأتي الإشارة إلىٰ بعضها قريبًا.

مثال المُنقطِع:

للحديث المنقطع أمثلة كثيرة جدًّا، منها:

١. ما أخرجه الترمذي[٤]، من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن طلحة بن عبيد الله ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**لكل نبيٍّ رفيقٌ، ورفيقي - يعني في الجنة - عثمان**».

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وليس إسناده بالقوي، وهو منقطع».

وموضع الانقطاع في السند (بين الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب وطلحة ﷺ)، فرواية الحارث عن طلحة ﷺ منقطعة، كما ذكر المزي في «تهذيب الكمال»[٥].

فهذا مثال للمنقطع من موضع واحد.

---

(١) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٤)، ونزهة النظر (٨٤)، وفتح الباقي (٢/ ١٨٣)، وشرح شرح النخبة (٤١٥).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٥٨)، والتقريب والتيسير (٣٥)، والمنهل الروي (٤٦)، وتدريب الراوي (١/ ٢٣٥).

(٣) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٥ - ٢١٦)، والنكت الوفية (١/ ٤٠٠)، والتوضيح الأبهر (٣٨).

(٤) جامع الترمذي (٣٦٩٨).

(٥) تهذيب الكمال (٥/ ٢٥٤).

٢. ما أخرجه ابن ماجه[١]، من طريق زيد بن أيمن عن عبادة بن نُسَي عن أبي الدرداء ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أكثِروا الصلاةَ علي يوم الجمعة، فإنه مشهود، تشهده الملائكة** ...» الحديث.

قال البوصيري: «هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع في موضعين: عبادة بن نُسي روايته عن أبي الدرداء مرسلة، قاله العلائي، وزيد بن أيمن عن عُبادة بن نسي، قاله البخاري»[٢].

ومراده أن رواية عبادة بن نسي عن أبي الدرداء ﷺ منقطعة، وكذلك رواية زيد بن أيمن عن عبادة، وعبَّر بالإرسال عن الانقطاع.

فهذا مثال للمنقطع من موضعين.

نشاط (٥-٦)

- ارجع إلىٰ «جامع الترمذي»، واستخرج مثالًا آخر علىٰ المنقطع، موضّحًا موضع الانقطاع.

.....

.....

.....

حكم المُنقطِع:

الحديث المنقطع من أنواع الضعيف؛ لأنه فقد شرطًا من شروط القبول، وهو اتصال السند.

وكلما زاد عدد الرواة الساقطين من السند؛ اشتدَّ ضعف الحديث.

نشاط (٥-٧)

- قال الميموني: تعجَّب إلي أبو عبد الله (يعني: الإمام أحمد) ممَّن يكتب الإسنادَ ويدع المنقطِعَ، ثم قال: "ربَّما كان المنقطع أقوىٰ إسنادًا". الكفاية (٣٩٥).
- كيف يمكن أن يكون المنقطع أقوىٰ إسنادًا من المتصل؟ ناقش المسألةَ مع زملائِك ومحاضرِ المادة.

تنبيهات

أولًا: يعبِّر بعض أهل العلم بـ«المقطوع» عن الحديث الذي في سنده انقطاع، ويستعمل بعضهم اصطلاح المنقطع علىٰ ما أضيف إلىٰ التابعين، وقد تقدمت الإشارة إلىٰ هذا[٣].

(١) سنن ابن ماجه (١٦٣٧).

(٢) مصباح الزجاجة (٢/ ٥٩).

(٣) انظر: (ص ٩٣).

ثانيًا: أدخل بعض الأئمة في المنقطع ما في إسناده راوٍ مبهم، وإن لم يكن فيه سقط[1].

ثالثًا: ذكر الخطيب البغدادي أن أهل العلم أكثر ما يطلقون اصطلاح الانقطاع علىٰ رواية من دون التابعين عن الصحابة؛ كرواية مالك عن ابن عمر[2].

مراجع مفيدة للاستزادة:

المنقطع عند المحدثين بين التقعيد والتطبيق، لأحمد عمر البطنيجي.

ملخص الدرس

لخّص الدرس السابق في ضوء المخطط التالي:

التعريف	لغةً: اصطلاحًا:
المثال	علىٰ انقطاع من موضع: علىٰ انقطاع من موضعين:
الحكم	

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (٢٨).

(٢) الكفاية (٢١).

الدرس الثالث: المُعَلَّق

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يميز بين السقط الظاهر والسقط الخفي في الإسناد.

٢. يبيِّن معنىٰ المُعَلَّق.

٣. يعدِّد صور المعلَّق، مع التمثيل لكل منها.

٤. يوضح حكم الحديث المعلَّق، وحكم معلَّقات الصحيحين.

نشاط تمهيدي (٥-٨)

- يرد في تخريج الأحاديث عبارة: (أخرجه البخاري تعليقًا)، ويرد في الأحكام علىٰ الرواة عبارة: (روىٰ له البخاري تعليقًا)، فما سبب التنصيص علىٰ ذلك برأيك؟

.....

.....

تعريف المُعَلَّق:

المُعَلَّق في اللغة: اسم مفعول مِن **عَلَّقَ الشيءَ بالشيء**؛ إذا أناطَه وربطه به.

وسُمِّي الإسناد مُعلَّقًا؛ لأنه متصلٌ من الجهة العليا فقط، فصار كالشيء المعلَّق بالسَّقف[١].

والمعلَّق في الاصطلاح: **ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر** [٢].

ومبدأ الإسناد: أولُه من جهة أحد المصنِّفين.

فصورة المُعَلَّق إجمالًا: أن يحذِف مصنِّفُ الكتاب شيخَه من الإسناد مثلًا، ثم يذكر الحديثَ عن شيخ شيخه بصيغةٍ لا تفيد الاتصال، نحو: «عن»، و«قال».

قال السيوطي في الألفية:

وخيرُهُ مـا جاء مـن طريقٍ او ... عـن الصحابـيِّ وراوٍ قَـد حَكَوا

(١) انظر: مقاييس اللغة (٤/ ١٢٥)، ودستور العلماء (٣/ ٢٠٤)، وتيسير مصطلح الحديث (٨٤).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٤)، ونزهة النظر (٨٠)، والتوضيح الأبهر (٤٤).

صور المُعَلَّق، وأمثلتها:

للمعلق صورٌ كثيرة، بحسب الرواة الذين حُذِفوا من مبدأ إسناده[١]، فمنها:

١. أن يُحذَف جميعُ الإسناد، ويضافَ الحديثُ إلىٰ النبي ﷺ.

مثاله: قول البخاري: وقال النبي ﷺ: «**مَن يُرِد اللهُ به خيرًا يُفقِّهْهُ في الدِّين**»[٢].

٢. أن يُحذَف جميعُ الإسناد، إلا الصَّحابيَّ.

مثاله: قول البخاري: قال أبو هريرة عن النبي ﷺ: «**أثقَلُ الصلاةِ علىٰ المنافقين: العشاءُ والفجرُ**»[٣].

٣. أن يُحذَف جميعُ الإسناد، إلا الصَّحابيَّ والتابعيَّ.

مثاله: قول البخاري: قال نافع بن جُبَير عن أبي هريرة: «**عانَقَ النبيُّ [الحَسَنَ**»[٤].

٤. أن يَحذِفَ المصنِّفُ مَن حدَّثه، ويضيفَ الحديثَ إلىٰ مَن فوقَه.

مثاله: قول البخاري: قال مالك: أخبرني زيد بن أسلم: أن عطاء بن يسار أخبره: أن أبا سعيد الخدري] أخبره: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إذا أسلم العبدُ، فحَسُنَ إسلامُه؛ يُكفِّر اللهُ عنه كلَّ سيِّئةٍ كان زَلَفَها** ...» الحديث[٥].

ومالك بن أنس من شيوخ شيوخ البخاري، فالبخاريُّ هنا حذف مَن حدَّثه بالحديث عن مالك، وأضاف الحديث إلىٰ مالك.

حكم المُعَلَّق:

الحديث المعلَّق الأصلُ فيه الضَّعفُ؛ لأنه فقد شرطًا من شروط القبول، وهو اتصال السند[٦].

لكن يُستثنَىٰ من ذلك ما أورده الشيخان في «صحيحيهما» من الأحاديث المعلَّقة، فله حكمٌ خاصٌّ.

والكلام علىٰ معلَّقات الصحيحين يُقصَد به في المقام الأول ما جاء عند البخاري، فقد أَكثَرَ في كتابه من التعليق لأغراض متنوعة، أما مسلم فالمعلَّقات في كتابه قليلة، وجميعها موصولة في الكتاب نفسه، إلا موضعًا واحدًا في التيمُّم، وهو موصول عند البخاري[٧].

◂ **سؤال:** ما وجه تخصيص معلّقات الصحيحين بحكم خاص؟

.....

.....

والمعلَّقات في الصحيحين -في الجملة- علىٰ قسمين:

الأول: ما علَّقه صاحب الصحيح، لكنه وصله في موضع آخر من الكتاب نفسِه.

(١) انظر: نزهة النظر (٨١).
(٢) صحيح البخاري (العلم/ باب: العلم قبل القول والعمل، ١/ ٢٤).
(٣) صحيح البخاري (مواقيت الصلاة/ باب ذكر العشاء والعتمة، ١/ ١١٧).
(٤) صحيح البخاري (المناقب/ باب مناقب الحسن والحسين ﷺ، ٥/ ٢٦).
(٥) صحيح البخاري (الإيمان/ باب حسن إسلام المرء، ١/ ١٧).
(٦) انظر: النكت لابن حجر (١/ ٤٩٤)، ونزهة النظر (٨١)، وفتح المغيث (١/ ١٢٨).
(٧) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٤)، والتقييد والإيضاح (٣٢-٣٣)، والنكت لابن حجر (١/ ٣٥٣)، وتدريب الراوي (١/ ١٢٤).

وهذا هو الغالب في معلَّقات الصحيحين، ولا يخفىٰ أن هذه المعلقات صحيحة؛ لأنها موصولةٌ في الكتاب نفسه، وجميع أحاديث الكتاب الموصولة صحيحة.

وإنما يلجأ صاحب الصحيح إلىٰ تعليق الحديث في بعض المواضع؛ لأنه يحتاج إلىٰ تكرار الحديث، فيعلِّقه في الموضع الآخر اختصارًا؛ لئلا يطيل بسوق سنده مرةً أخرىٰ[1].

والثاني: ما علَّقه صاحب الصحيح، ولم يصله في موضع آخر داخل الصحيح.

وهذا له صورتان:

الصورة الأولىٰ: أن يعلِّقه بصيغة الجَزْم.

مثل: «قال»، و«رَوَىٰ»، و«ذَكَرَ»، و«حَكَىٰ»، ونحوها من الألفاظ.

وحُكمُها: أنها تفيد الصِّحَّة إلىٰ مَن عُلِّق الحديثُ عنه، لكن يبقىٰ النَّظَرُ فيمَا لم يُحذَف من الإسناد.

فإذا علَّق البخاريُّ الحديثَ عن النبي ﷺ بصيغة الجزم؛ فهذا يفيدنا أن الحديث صحيحٌ إلىٰ النبي ﷺ.

وإذا علّقه عن الصحابي؛ فيفيدنا أنه صحيح إلىٰ الصحابي، والصحابة كلهم عدول، فيستفاد من هذه الصورة صحة الحديث أيضًا.

وإذا علّقه عن التابعي؛ فنستفيد الصحة إلىٰ التابعي، ثم يبقىٰ النظر في سائر سنده؛ فيُنظَر في حال التابعي، وهل هو متصل بين التابعي والصحابي أم لا[2].

وإذا علقه عن شيخ شيخه؛ فنستفيد ثبوتَه عن ذلك الراوي، ثم يبقىٰ النظر في سائر السند من حيث ثقة رواته واتصاله.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن المعلَّق بصيغة الجزم -في جميع أحواله- بالاستقراء: إما أن يكون صحيحًا، أو حسنًا، أو ضعيفًا من جهة انقطاع يسير في سنده، لا من جهة ضعف رواته[3]. والله أعلم.

الصورة الثانية: أن يعلِّقه بصيغة التَّمريض.

مثل: «قيل»، و«رُوِي»، و«ذُكِرَ»، و«حُكِيَ»، ونحوها من الألفاظ.

وحُكمُها: أنها لا تُفيد الصِّحَّةَ ولا الضَّعف؛ فقد يكون الحديث صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا[4].

لكن ذكر ابن الصلاح أن إيراده في «الصحيح» مُشعِرٌ بصحة أصله[5].

وذكر ابن حجر أن الضعيف الذي لا عاضد له من هذا القسم في «صحيح البخاري» قليلٌ جدًّا، ومع ذلك يتعقبه البخاري بالتضعيف[6]؛ كقوله: «ويُذكَرُ عن أبي هريرة رفعه: «لا يتطوَّع الإمامُ في مكانه»، ولم يصح»[7].

---

(١) انظر: المنهل الروي (٤٩)، والنكت لابن حجر (١/ ٣٢٥).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٤ - ٢٥)، والنكت لابن حجر (١/ ٣٢٥ - ٣٢٦)، وتدريب الراوي (١/ ١٢٥).

(٣) هدىٰ الساري (١٧).

(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٥)، والنكت لابن حجر (١/ ٣٢٦)، وتدريب الراوي (١/ ١٢٨ - ١٣٠).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (٢٥).

(٦) هدىٰ الساري (١٩)، والنكت لابن حجر (١/ ٣٢٦).

(٧) صحيح البخاري (الأذان/ باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام، عقب الحديث رقم: ٨٤٨).

الدرس الرابع: المرسَل

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يعرِّف المُرسَل لغةً واصطلاحًا.

٢. يعدِّد صور المرسل، مع التمثيل لكلٍّ منها.

٣. يوضِّح موقف أهل العلم في حكم المرسل والاحتجاج به.

٤. يبيّن معنىٰ مرسَل الصحابي، وحكمَه.

٥. يعدِّد أشهر المصنَّفات في الحديث المرسل.

نشاط تمهيدي (٥-١٠)

- قال أبو زرعة العراقي (٨٢٦هـ): "إنّ معرفة المراسيل من أهم الأنواع التي انعقد علىٰ استحبابها الإجماعُ" تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص١١).
- من وجهة نظرك، لمَ كانت معرفة المراسيل بهذه الأهمية؟

.....

تعريف المُرسَل:

المُرسَل في اللغة: اسم مفعول من «أرسَلَ الشيءَ، يُرسِلُه، إرسالًا»، إذا أطلقَه.

فكأنَّ المُرسِل أطلقَ الحديثَ، ولم يقيِّده براوٍ معروف[١].

والمُرسَل في الاصطلاح: **ما رفعه التابعيُّ إلىٰ النبي ﷺ**[٢].

صورة المُرسَل، ومثاله[٣]:

١. أن يقول التابعيُّ: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، فهذا مرسل قولي.

ومثاله: عن الحسن البصري قال: قال رسول الله ﷺ: «**حَصِّنوا أموالكم بالزَّكاة، وداوُوا مرضاكم بالصدقة، واستقبلوا أمواجَ البلاء بالدعاء والتضرُّع**»[٤].

(١) انظر: جامع التحصيل (٢٣)، والقاموس المحيط (١٠٠٦ - مادة ر س ل)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٤٢).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث (٣٦)، والكفاية (٢١)، ومقدمة ابن الصلاح (٥١)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٠٣)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٤٣)، وفتح المغيث (١/ ١٦٩).

(٣) انظر: نزهة النظر (٨٢).

(٤) أخرجه أبو داود في المراسيل (١٢٧، رقم: ١٠٥).

٢. أن يقول التابعيُّ: فعل رسول الله ﷺ كذا وكذا، فهذا مرسل فعلي.

ومثاله: عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: «**أن رسول الله ﷺ كان يغسل وجهَه بيمينه**»(١).

٣. أن يقول التابعيُّ: فُعِل بحضرة النبي ﷺ كذا وكذا، أو: قيل بحضرته كذا وكذا، ولا يذكر إنكارَه لذلك، فهذا مرسل تقريري.

ومثاله: عن عطاء بن أبي رباح: أن سعد بن أبي وقاص قال: يا رسول الله، إنَّ لي مالًا، وليس لي ولدٌ إلا جارية، أفأوصي بالثلثَين؟، فقال النبي ﷺ: «**ذلك كثير**»، قال: فالنصف؟، قال: «**ذلك كثير**»، قال: فالثلث؟، قال: **فسكت النبي** ﷺ، فمضىٰ بذلك الأمر(٢).

حكم المُرسَل:

اختلف أهل العلم في حكم الحديث المرسَل والاحتجاج به، ومذهب جمهور المحدثين **أن الحديث المرسل ضعيف**، لا يصلح للاحتجاج(٣)؛ لفقده شرطًا من شروط القبول، وهو اتصال السند.

وتوضيح ذلك: أن التابعيَّ قد يروي الحديثَ عن تابعيٍّ آخر، فيحتمل أن يكون قد سقط من السند راوٍ آخر غير الصحابي، والتابعون فيهم الثقة والضعيف، فيؤول الأمر إلىٰ الجهل بحال الراوي الساقط من الإسناد(٤).

وذهب بعض أهل العلم إلىٰ أن المرسل حجةٌ مطلقًا، وذهب آخرون إلىٰ قبول المرسل بشروط، في أقوال كثيرة تربو علىٰ العشرة، مذكورة بالتفصيل في كتب مصطلح الحديث(٥).

نشاط (٥-١١)

- ارجع إلىٰ كتاب (فتح المغيث) للسخاوي، ولخِّص منه أدلة القائلين بالاحتجاج بالحديث المرسل. ثم ناقشها مع زملائك ومحاضر المادة.

مرسل الصحابي:

تعريفه: هو ما أخبر به الصحابي عن قول النبي ﷺ أو فعله أو تقريره، لكنه لم يسمعه أو يشهده؛ لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، ونحو ذلك(٦).

ومثاله: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ يوم بدر: «**اللهم إني أنشُدُك عهدك ووعدك، اللهم إن شئتَ لم تُعبَد**»(٧).

---

(١) أخرجه أبو عبيد في الطهور (٣٤٢، رقم: ٣٠٧)، وأبو داود في المراسيل (٧٤، رقم: ٦).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩/ ٦٦، رقم: ١٦٣٦٠).

(٣) انظر: الكفاية (٣٨٤)، ومقدمة ابن الصلاح (٥٣ – ٥٥)، والتقريب والتيسير (٣٥)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٤٨)، وفتح المغيث (١/ ١٧٨).

(٤) انظر: شرح علل الترمذي (١/ ٥٣٠)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٤٩)،وفتح المغيث (١/ ١٧٨).

(٥) انظر: رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة (٢٤)، الكفاية (٣٨٤ – ٣٩١)، ومقدمة ابن الصلاح (٥٥)، وجامع التحصيل (٣٣ – ٤٩)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٤٦ – ٥٥٥).

(٦) انظر: المنهل الروي (٤٥)، وتدريب الراوي (١/ ٢٣٤).

(٧) أخرجه البخاري (رقم: ٣٩٥٣).

ومعلوم أن ابن عباس ﷺ لم يشهد بدرًا، فيكون قد أخذ هذا الحديث عن غيره من أصحاب النبي ﷺ.

حكم مرسل الصحابي:

مرسل الصحابي صحيح يُحتج به عند جماهير أهل العلم، وقد نُقل بعضهم الاتفاق علىٰ ذلك؛ وذلك لأن الصحابي لا يروي في الغالب إلا عن صحابي آخر، والصحابة كلهم عدول ثقات، فلا يضر سقوط الصحابي من السند[1].

نشاط (٥-١٢)

- ذكر بعض أهل العلم أن مما يُلغَزُ به: (صحابي حديثُه مرسَل، لا يقبله من يقبل مراسيلَ الصحابة)، ارجع إلىٰ أحد كتب مصطلح الحديث، واستخرج الإجابة.

.....

.....

.....

.....

أشهر المصنفات في الحديث المرسل:

أدرج أهل الحديث المراسيلَ ضمن مصنَّفاتهم في جمع السُّنَّة، وفي كتب الرجال، وغيرها، وقد خصَّها أبو داود السجستاني (٢٧٥هـ) بتصنيف مفرد، هو كتاب «المراسيل»، رتَّبه علىٰ الأبواب، وجمع فيه ما يزيد علىٰ ألف وخمسمئة حديث، وهو مطبوع.

وجرىٰ في غالب الكتاب علىٰ اعتبار أن المرسل هو مرفوع التابعي، لكنه أدخل فيه جملةً من الأحاديث التي وقع فيها انقطاع بين التابعي والصحابي، وهي مرسلةٌ أيضًا علىٰ اصطلاح بعض أهل الحديث، كما ستأتي الإشارة إليه.

ويجدر التنبيه إلىٰ أن عامة المصنفات في المراسيل ليست في جمع الأحاديث المرسلة، إنما هي في ذكر رواة المراسيل، وأحكام الحديث المرسل، ويعتنون في تلك المصنفات غالبًا بمسألة الانقطاع بين التابعي والصحابي.

ومن أشهر تلك المصنفات:

١- كتاب «المراسيل» لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ).

٢- «جامع التحصيل» للعلائي (٧٦١هـ).

٣- «تحفة التحصيل» لأبي زرعة العراقي (٨٢٦هـ).

---

(١) انظر: الكفاية (٣٨٥ - ٣٨٦)، ومقدمة ابن الصلاح (٥٦)، والتقييد والإيضاح (٨٠)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٧٠ - ٥٧١)، وفتح المغيث (١/ ١٩٢)، وتدريب الراوي (١/ ٢٣٤).

تنبيهات

أولًا: التعريف المذكور للمرسَل هو التعريف الأشهر عند أهل الحديث، وهو الذي استقر عليه الاصطلاح.

ويستعمل هذا اللفظ عند النقّاد في عصر الرواية لكل انقطاع، فالمرسل -بهذا الاعتبار- كلُّ حديث فيه انقطاع، سواء كان الانقطاع في أوله أو وسطه أو آخره[١].

ثانيًا: خصَّ بعضُ أهلِ الحديثِ المرسَلَ بما رفعه التابعي الكبير دون غيره، والمشهور التسوية بين مرفوع التابعي الكبير وغيره من التابعين[٢].

ثالثًا: تقدم أن الحديث المرسل من أنواع الضعيف، وأنه ليس بحجة علىٰ المشهور عند أهل الحديث.

ومع ذلك فليست المراسيل علىٰ مرتبةٍ واحدةٍ من حيث قوتُها وضعفُها؛ فمرسل التابعي الكبير ليس كمرسل التابعي الصغير، ومرسل المتحرِّي الذي لا يروي إلا عن ثقة، ليس كمرسل من لا يتحرَّىٰ ويأخذ عن كل أحد[٣].

ولذا كَثُر كلام النقاد في الترجيح بين المراسيل والمفاضلة بينها، بناءً علىٰ ذلك[٤].

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي (٢٣ - ١٢٤).

٢. الحديث المرسل بين القبول والرد، لحصة بنت عبد العزيز الصغير.

---

(١) انظر: الكفاية (٢١)، ومقدمة ابن الصلاح (٥٨)، والاقتراح (١٦)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٤٣ - ٥٤٤)، وفتح المغيث (١/ ١٧١ - ١٧٣).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٥١)، والنكت للزركشي (١/ ٤٣٩)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٠٣)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٤٣).

(٣) انظر: فتح المغيث (١/ ١٩٤).

(٤) انظر: الموقظة (٣٩ - ٤٠)، وجامع التحصيل (٨٨ - ٩٠)، وشرح علل الترمذي (١/ ٥٢٩ - ٥٣٠)، وتدريب الراوي (١/ ٢٢٩ - ٢٣٢).

الدرس ٥

الدرس الخامس: المُعضَل

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يعرِّف المُعضَل لغة واصطلاحًا.

٢. يوضِّح صورة المعضَل، مع التمثيل له.

٣. يبيِّن حكم الحديث المعضَل.

٤. يذكر اثنين من مظانِّ الأحاديث المعضَلة.

٥. يوازن بين المُعضَل والمُعلَّق.

نشاط تمهيدي (٥-١٣)

- توحي تسمية المعضَل بهذا الاسم أنه أشد إشكالًا من غيره من أنواع ما في إسناده انقطاع، فما السبب في رأيك؟

.....

.....

تعريف المُعضَل:

المُعضَل في اللغة: اسم مفعول من «أعضَلَه، يُعضِلُه»، فهو معضَل وعَضِيل، وهو المستغلق الشديد.

فكأن المحدِّثَ بالحديث ضيَّق المجال علىٰ من يؤديه إليه، وشدَّد عليه الحال[١].

والمُعضَل في الاصطلاح: **ما سقط من إسناده راويان فأكثر، علىٰ التوالي**[٢].

فيخرج بهذا التعريف ما سقط من إسناده راوٍ واحد فقط، فلا يسمىٰ معضلًا.

ويخرج به أيضًا ما سقط من إسناده راويان فأكثر، من مواضع متفرقة، لا علىٰ التوالي، فليس معضلًا كذلك.

قال الشنقيطي في طلعة الأنوار:

ومعضَـلٌ مـن راوييـنِ خالـيْ فصاعـدًا لكـنْ مـعَ التوالـيْ

(١) انظر: القاموس المحيط (١٠٣٢ - مادة ع ض ل)، وفتح المغيث (١/ ١٩٨ - ١٩٩).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث (٣٦)، ومقدمة ابن الصلاح (٥٩)، والنكت للزركشي (٢/ ١٤)، والتقييد والإيضاح (٨١)، ونزهة النظر (٨٣)، وفتح المغيث (١/ ١٩٩).

مثال المُعضَل:

للمُعضَل صور كثيرة؛ منها: أن يرفع تابع التابعي الحديثَ إلىٰ النبي ﷺ، بلا واسطة[1].

فيكون قد سقط من السند راويان (تابعي وصحابي) - علىٰ أقل تقدير - علىٰ التوالي.

ومثاله: قول مالك: «**بلغني أن رسول الله ﷺ ورَّثَ الجَدَّة**»[2].

ومالك من أتباع التابعين، فبينه وبين النبي ﷺ راويان علىٰ الأقل.

وكل صورة يُسقِط فيها الراوي شيخَه وشيخَ شيخه: هي مثال للمُعضَل.

نشاط (٥-١٤)

- أخرج أحمد في «مسنده»، عن وكيع، عن علي بن المبارك، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن سَفِينة رضي الله عنه: «**أن رجلًا أشاط ناقتَه بجِذْل، فسأل النبيَّ ﷺ، فأمرهم بأكلها**».
- إسناد هذا الحديث معضَل، تتبع تراجم رواته في "تهذيب الكمال"؛ لتعرف الموضع الذي وقع فيه الإعضال.

.....

.....

حكم المُعضَل:

الحديث المعضَل ضعيف؛ لأنه فقد شرطًا من شروط القبول، وهو اتصال السند.

والمعضل أشد ضعفًا من الحديث الذي فيه سَقطٌ من موضع واحد، فكلما زاد عدد الرواة الساقطين من سند الحديث؛ اشتدَّ ضعفُه[3].

مظانُّ المُعضَل:

لم يصنف أهل العلم تصانيف مفردة لجمع الأحاديث المعضلة، لكن يوجد بعض المصنفات التي يكثر فيها وجود الأحاديث المعضلة، منها:

١. «**السنن**»، لأبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني (٢٢٧هـ).

٢. **مصنَّفات ابنِ أبي الدُّنيا**، أبي بكر عبد الله بن محمد البغدادي (٢٨١هـ)؛ كـ«الأهوال»، و«التوبة»، و«الزهد»، وغيرها، وهي كثيرة جدًا[4].

(١) انظر: الكفاية (٢١)، ومقدمة ابن الصلاح (٥٩)، وفتح المغيث (١/ ١٩٩).

(٢) الموطأ (٣/ ٧٣٤، رقم: ١٨٧٦).

(٣) انظر: الكفاية (٢١)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٨٢).

(٤) انظر: تدريب الراوي (١/ ٢٤٤).

العلاقة بين المُعضَل والمُعلَّق:

بين المعضَل والمعلَّق عمومٌ وخصوصٌ وجهي[1]:

فالمعضَل أعمُّ من المعلَّق: من جهة أنَّ السقط في المعضل قد يكون من أول السند أو وسطه أو آخره، والمعلَّق لا يكون السقط فيه إلا من أول السند.

والمعلَّق أعمُّ من المعضَل: من جهة أنَّ المعلَّق قد يقع بسقوط راوٍ واحدٍ، أما المعضل فلا يقع إلا بسقوط راويين فأكثر.

فالحاصل: أن **المعضل أعمُّ من جهة موضع السقط من السند، والمعلق أعمُّ من جهة عدد الرواة الساقطين.**

فيجتمعان: إذا كان سَقَط من أول السند راويان فأكثر علىٰ التوالي، فيكون الحديث معلَّقًا معضلًا.

وينفرد المعلق: إذا سقط من أول السند راوٍ واحدٌ فقط.

وينفرد المعضل: إذا سقط من وسط السند أو آخره راويان فأكثر علىٰ التوالي.

◄ **سؤال:** هل هذه العبارة صحيحة: "كلُّ معضَل معلَّق، وليس كلُّ معلَّق معضَلًا"؟ ناقش ذلك مع زملائك ومحاضر المادة.

.....

.....

.....

تنبيه

المعضل في كلام أئمة النقد ليس وصفًا لنوع السقط في الإسناد، وإنما هو وصف لحال الإسناد بغض النظر عن وجه الإعضال فيه؛ فقد أطلقوه كثيرًا علىٰ أسانيد ليس فيها سقط أصلًا؛ إشارة إلىٰ شدة ضعفها، وربما أطلقوه علىٰ أحاديث وأرادوا أنّ في معناها إشكالًا؛ فيكون الإعضال هنا من جهة معنىٰ المتن، لا من جهة السقط في السند[2]. لذا ينبغي التنبّه عند تحديد مراد أئمة النقد من إطلاقهم هذا اللفظَ.

أخرج الدولابي في الكنىٰ (٢/ ٤٨٤)، من طريق معاوية بن قرَّة عن أبيه ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من حضرته الوفاة، فكانت وصيته علىٰ كتاب الله؛ كانت كفارةً لما ترك من زكاتِه في حياته». **قال الدولابي: هذا حديث معضَل، يكاد أن يكون باطلًا.**

(١) انظر: نزهة النظر (٨٠).

(٢) النكت لابن حجر (٢/ ٥٧٥ - ٥٧٩)، والنكت الوفية (١/ ٤٠٣)، وفتح المغيث (١/ ٢٠١)، وشرح نزهة النظر للاحم (٢٩٥).

الدرس ٦

الدرس السادس: المُدَلَّس

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يعرِّف المُدلَّس لغةً واصطلاحًا.

٢. يوضح أقسام التدليس مع التمثيل لكلٍّ منها.

٣. يبيِّن حكم التدليس بالتفصيل.

٤. يذكر أشهرَ الأغراض الحاملة علىٰ التدليس.

٥. يوضِّح حكم رواية المُدَلِّس، وضوابطَ قَبولها.

٦. يشرح طرق معرفة التدليس، مع التمثيل لكلٍّ منها.

٧. يعدِّد ثلاثةً من أشهر المصنَّفات في معرفة الرواة الموصوفين بالتدليس.

نشاط تمهيدي (٥-١٥)

- لو تغيّبت عن محاضرة في الكلية، ثم سألت عمّا دار فيها، فقال لك أحد الزملاء: "سمعت المحاضر يقول كذا"، وقال آخر: "قال المحاضر كذا"، فأيهما تجزم أنه حضر المحاضرة، ولماذا؟

.....

تعريف المُدَلَّس:

المُدلَّس في اللغة: اسم مفعول من «دلَّس، يدلِّس، تدليسًا»، و**التدليس في الأصل: عدم تبيين العيب**، ومنه سُمِّي كتمانُ عيب السلعة في البيع تدليسًا[(١)].

واشتقاقه من «الدَّلَس»، وهو: الظلام[(٢)].

وسمي بهذا الاسم؛ لأن راويَ الحديث أظلم أمره علىٰ الناظر، وأخفىٰ وجهَ الصواب في الإسناد، ولم يُبيِّنْهُ[(٣)].

والمدلَّس في الاصطلاح: **هو الحديث الذي وقع في سنده تدليسٌ**.

فمعرفة معنىٰ المدلَّس في الاصطلاح مبنيةٌ علىٰ معرفة معنىٰ التدليس، وسيأتي التعريف بالتدليس وأقسامه في المبحث الآتي.

---

(١) انظر: تاج العروس (١٦/ ٨٥ – مادة د ل س).

(٢) انظر: القاموس المحيط (٥٤٦ – مادة د ل س).

(٣) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٦١٤)، والنكت الوفية (١/ ٤٣٣).

أقسام التدليس:

للتدليس عدة أقسام، أشهرها ثلاثة:

١. تدليس الإسناد: وهو أن يروِيَ الراوي عمَّن لقيه ما لم يسمع منه، موهمًا أنه سمعه منه، أو عمَّن عاصره ولم يلقَه، موهمًا أنه قد لقيه وسمع منه[١].

فيتضمن تدليس الإسناد صورتين:

الصورة الأولىٰ: أن يكون الراوي قد **لقي** شيخه و**سمع** منه بالجملة، **لكنه يروي عن ذلك الشيخ حديثًا لم يسمعه منه**، ويستعمل صيغة تحتمل السماع وعدمه؛ مثل: (عن) و(قال) ونحوهما.

ومثالها: ما أخرجه الحاكم في «المعرفة»[٢]، من طريق أبي عَوانة، عن الأعمش، عن إبراهيم التَّيمي، عن أبيه، عن أبي ذر ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**فلان في النار ينادي: يا حَنَّان، يا مَنَّان**».

قال أبو عوانة: قلتُ للأعمش: سمعتَ هذا من إبراهيم؟، قال: لا، حدَّثني به حكيمُ ابن جبير عنه.

والأعمش له سماع من إبراهيم التيمي، وروايته عنه في الكتب الستة، لكنه لم يسمع هذا الحديثَ من إبراهيم، بل سمعه بواسطة، فأسقطها، كما ذكر.

والصورة الثانية: أن يكون الراوي قد عاصر مَن روىٰ عنه، لكنه **لم يلقَه**، أو يكون **قد لقيه، لكنه لم يسمع منه شيئًا**، فيروي عنه موهمًا أنه قد سمع منه.

ومثالها: ما رواه عبد المجيد بن أبي رَوَّاد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكلِّ أمةٍ فرعون** ...» الحديث.

قال أحمد وابن معين: «ليس بصحيح، وليس يعرف هذا الحديث من أحاديث عبيد الله، ولم يسمع عبد المجيد بن أبي روَّاد من عبيد الله شيئًا، **ينبغي أن يكون عبد المجيد دلَّسه**؛ سمعه من إنسان، فحدَّث به»[٣].

فهنا أطلق الإمامان أحمد وابن معين اصطلاح التدليس علىٰ رواية الراوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه شيئًا.

وعلىٰ هذا المعنىٰ جرىٰ جمهور من صنف في علوم الحديث؛ كالحاكم والخطيب البغدادي وابن الصلاح والعراقي وغيرهم، وقال العراقي: «هو المشهور بين أهل الحديث»[٤].

وذهب بعض المحدِّثين إلىٰ أن الصورة الأولىٰ فقط هي صورة التدليس، وأما الصورة الثانية فليست تدليسًا، إنما هي من المرسل الخفي.

وهو قول ابن القطان[٥] والعلائي[٦]، واختاره ابن حجر[٧]، وعزاه للشافعي[٨] والبزار[٩].

---

(١) انظر: الكفاية (٢٢)، ومقدمة ابن الصلاح (٧٣)، والموقظة (٤٧)، والتقييد والإيضاح (٩٨).
(٢) معرفة علوم الحديث (١٠٥).
(٣) المنتخب من علل الخلال (٢٢٧).
(٤) انظر: معرفة علوم الحديث (١٠٩)، والكفاية (٢٢)، ومقدمة ابن الصلاح (٧٣)، والموقظة (٤٧)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٥)، والتقييد والإيضاح (٩٨).
(٥) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٤٩٣).
(٦) جامع التحصيل (٩٦).
(٧) نزهة النظر (٨٦)، والنكت (٢/ ٦١٤).
(٨) نزهة النظر (٨٦).
(٩) انظر: نزهة النظر (٨٦)، والنكت لابن حجر (٢/ ٦١٥)، وفتح المغيث (١/ ٢٢٣).

والأظهر أن كلتا الصورتين داخلةٌ في التدليس، كما نص عليه جمع من أهل العلم، ونصوص النقّاد في عدِّ الصورة الثانية من التدليس كثيرة؛ كقول أحمد وابن معين السابق، وقول البخاري: «لا أعرف لسعيد بن أبي عَروبة سماعًا من الأعمش، وهو **يدلِّس** ويروي عنه»[(١)].

وأما المنقول عن الشافعي والبزار فلا يقتضي أن الصورة الأولىٰ هي صورة التدليس فقط، إنما فيه أن هذه الصورة تدليسٌ، ولا ينفي دخول ما عداها في معنىٰ التدليس، ولعل النصَّ كان علىٰ هذه الصورة لأنها أخفىٰ، والعناية بها أكثر. والله أعلم.

٢. تدليس التَّسوية:

وصورته: أن يروي المدلِّس حديثًا عن شيخ ثقة، بسندٍ فيه راوٍ ضعيف، فيحذفه المدلِّسُ مَن بينَ الثقتَين اللذَين لقي أحدُهما الآخر، وليس أولُهما مدلِّسًا، ويأتي بلفظ محتمل، فيستوي الإسنادُ كلُّه ثقات[(٢)].

وسمي بتدليس التسوية؛ لأن المدلِّس يُسَوِّي الإسناد، فيحذف الضعيف، ويجعل رواته كلهم ثقات.

ويسميه بعض المتقدمين بـ«التجويد»، فيقولون: «جَوَّده فلان»؛ لأنه أبقىٰ الرواة الأجواد وحذف غيرهم[(٣)].

وتدليس التسوية في الحقيقة فرعٌ عن تدليس الإسناد؛ لأنه إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين، لكنه يفارق تدليس الإسناد في أن الراويَ المحذوف ليس شيخَ المدلِّس، إنما يكون شيخ شيخه أو من فوقه.

ولذا جعله بعض أهل الحديث قسمًا من تدليس الإسناد[(٤)]، وجعله آخرون قسمًا مستقلًّا؛ لأنه أشد خفاءً من تدليس الإسناد[(٥)]، والخطب في مثل هذا سهل، فهو مجرد اصطلاح.

ومثاله: ما رواه بقيَّة بن الوليد: حدثني أبو وَهب الأسدي، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ مرفوعًا: «**لا تحمدوا إسلامَ امرئٍ حتىٰ تعرفوا عُقدةَ رأيه**».

قال أبو حاتم الرازي: «هذا الحديث له علةٌ قلَّ مَن يفهمها، روىٰ هذا الحديثَ عبيدُ الله ابن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وعُبيد الله بن عمرو: كنيتُه أبو وهب، وهو أسدي، فكناه بقيّة، ونسبه إلىٰ بني أسد؛ لكي لا يُفطَن له، حتىٰ إذا ترك إسحاقَ بن أبي فروة من الوسط لا يُهتدَىٰ له»[(٦)].

وتوضيحه: أن الحديث يرويه عبيد الله بن عمرو الرَّقِّي (ثقة)، عن إسحاق بن أبي فروة (متروك)، عن نافع (ثقة)، عن ابن عمر ﷺ.

فجاء بقية بن الوليد، فروىٰ الحديثَ عن عبيد الله بن عمرو الرَّقِّي، وصرَّح بالسماع منه، لكنه ذكره بكنيته ونَسَبه إلىٰ القبيلة (أبو وهب الأسدي)؛ كيلا يُعرَف، ثم أسقط (إسحاق بن أبي فروة) بين

---

(١) ترتيب العلل الكبير للترمذي (٣٤٨).

(٢) انظر: بيان الوهم والإيهام (٤/ ١١٠)، والنكت للزركشي (٢/ ١٠٥)، والتقييد والإيضاح (٩٥)، وفتح المغيث (١/ ٢٤١).

(٣) انظر: فتح المغيث (١/ ٢٤١)، وتدريب الراوي (١/ ٢٥٩).

(٤) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٦١٦)، وفتح المغيث (١/ ٢٤١).

(٥) انظر: التقييد والإيضاح (٩٥).

(٦) العلل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٥١). وانظر: التقييد والإيضاح (٩٥).

عبيد الله ونافع، وهما ثقتان، وابن أبي فروة متروك.

فصار ظاهر الإسناد كله ثقات، والحقيقة أن السند فيه راوٍ متروك، أسقطه بقية بتدليس التسوية.

٣. تدليس الشيوخ: هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثًا سمعه منه، لكنه يسمي شيخه، أو يكنِّيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعرَف له[١].

ومن أمثلته:

ما تقدم في مثال تدليس التسوية؛ حيث كنىٰ بقيةُ عبيدَ الله بن عمرو الرَّقِّي (أبا وهب)، ونسبه إلىٰ بني أسد.

ومنها: ما يفعله الخطيب البغدادي عند ذكر كثير من شيوخه، فيروي عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصَّيرفي، وجميع هذه الأسماء لشيخ واحد[٢].

ومن ذلك: قول أبي بكر بن مجاهد المقرئ: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني، صاحب «السنن»[٣].

نشاط (٥-١٦)

- قال السيوطي في الألفية:

ومنه أن يُسمِّيَ الشيخَ فقط ... قَطْعٌ به الأداةُ مطلقًا سَقَطْ

ومنه عَطفٌ، وكذا أن يذكُرا ... (حدَّثنا) وفَصْلُهُ الاسمَ طَرَا

- ذكر السيوطي في هذين البيتين ثلاثة أنواعٍ أخرىٰ من التدليس، ارجع إلىٰ أحد شروح الألفية، واكتب شرحًا ملخّصًا لهذه الأنواع.

.....

.....

.....

حكم التدليس:

يختلف حكم التدليس باختلاف نوعه، والغرض الحامل عليه، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

١. تدليس الإسناد

ذمَّه كثير من أهل العلم وكرهوه؛ لأنه يوهم سماع الحديث ممن لم يسمعه منه، ويوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به من الحديث، هذا إذا كان الذي أسقطه المدلِّس من الإسناد ضعيفًا.

(١) انظر: الكفاية (٢٢)، ومقدمة ابن الصلاح (٧٤).

(٢) انظر: فتح المغيث (١/ ٢٣٨).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٧٤).

(٤) انظر: الكفاية (٣٥٥ - ٣٥٧)، وبيان الوهم والإيهام (٥/ ٤٩٣)، ومقدمة ابن الصلاح (٧٤)، والموقظة (٤٧)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٥)، وفتح المغيث (١/ ٢٣٤ - ٢٣٦).

وإنما ترخَّص الأئمة في فعله لأنه نوعٌ من التعريض والإيهام، وليس كذبًا، فالمدلِّس لا يذكر بأنه سمع من الشيخ، لكنه يأتي بلفظ محتمل للسماع وعدمه[١].

أما إن كان الراوي لا يدلِّس إلا عن ثقة فالخطب فيه أسهل، لكنه لا يسلم من كراهة[٢].

٢. تدليس التسوية

هو شر أنواع التدليس، وكراهته أشد من كراهة تدليس الإسناد؛ لأنه أشد خفاءً، وفيه غَرَر شديد[٣].

٣. تدليس الشيوخ

أمره أخف من تدليس الإسناد؛ لأن المدلس لا يسقط أحدًا، لكنه يتسبب في تضييع المروي عنه، وتعسير الطريق علىٰ من يريد معرفة حاله، ويختلف حكمه باختلاف مقصِد المدلِّس:

فإن كان الشيخ الذي دلَّس اسمه ضعيفًا، وأراد بالتدليس إخفاء ضعفه؛ فهو محرَّم؛ لأنه من الغِشِّ.

وإن دلَّس اسمه لأنه صغير؛ أَنَفَةً من الرواية عمَّن هو أصغر منه؛ فلا يخلو من كراهة.

وإن دلَّسه ليوهِم السامعَ كثرةَ شيوخه؛ فمذمومٌ أيضًا.

وإن دلَّسه للخوف من عدم الأخذ عنه مع الاحتياج إليه، أو امتحانًا للطالب، أو مجرَّد تفنُّن في العبارة بحيث لا يخفىٰ علىٰ أهل الفن؛ فهذه مقاصد صحيحة جائزة، ولا كراهة فيها[٤]. والله أعلم.

الأغراض الحاملة على التدليس:

تتعدد الأغراض التي تحمل المدلس علىٰ التدليس، وتتنوَّع مقاصد المدلسين في ذلك، ومن أشهر تلك الأغراض[٥]:

١. ضعف الراوي الذي أسقطه المدلِّس من الإسناد، أو الذي دلَّس اسمه في تدليس الشيوخ.

٢. إيهام علو الإسناد.

٣. الأَنَفَة من الرواية عن بعض الشيوخ؛ لكونه أصغرَ من المدلِّس، أو لأن وفاةَ الشيخ تأخرت، فشارك المدلِّسَ في الرواية عنه جماعةٌ دونَه.

٤. إيهام كثرة الشيوخ، فيذكر الشيخَ الواحد بعدة أسماء؛ ليظن أنه أكثر من واحد.

٥. امتحان الطالب واختباره بمعرفة الرواة واختلاف أسمائهم وكناهم وأوصافهم.

والغرضان الأخيران مختصَّان بتدليس الشيوخ.

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٧٥)، وجامع التحصيل (٩٨)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٤)، وفتح المغيث (١/ ٢٢٩).

(٢) انظر: فتح المغيث (١/ ٢٣٦)، وتدريب الراوي (١/ ٢٥٧).

(٣) انظر: النكت للزركشي (٢/ ١٠٥)، والتقييد والإيضاح (٩٧)، وفتح المغيث (١/ ٢٤٠ - ٢٤١)، وتدريب الراوي (١/ ٢٥٧).

(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٧٦)، والموقظة (٤٨)، والتقييد والإيضاح (١٠٠)، والنكت لابن حجر (٢/ ٦٢٨)، وفتح المغيث (١/ ٢٣٧ - ٢٣٩)، وتدريب الراوي (١/ ٢٦٤).

(٥) انظر: الكفاية (٣٥٧، ٣٦٥)، ومقدمة ابن الصلاح (٧٦)، والاقتراح (٢٠ - ٢١)، والموقظة (٤٧ - ٤٨)، والنكت للزركشي (٢/ ٧٩)، وفتح المغيث (١/ ٢٣٧ - ٢٣٩)، وتدريب الراوي (١/ ٢٦٥).

حكم رواية المُدَلِّس:

احترز أهل الحديث من رواية المدلِّسين، واعتنَوا بكشفها كثيرًا، فمتىٰ وجدوا تصريحَ المدلِّس بالسماع فقد انتفت عنه تُهمة التدليس في الحديث المعيَّن، وإذا لم يقفوا علىٰ تصريحه تحرَّوا فيه كثيرًا.

وبما أنَّ المدلسين ليسوا علىٰ درجةٍ واحدةٍ؛ فقد كثرت أقوالهم في عنعنة المدلس، ولهم في ذلك مذاهبُ وتفصيلات كثيرة، ونُجمل في النقاط الآتية أهمّ الضوابط في قَبول رواية المدلس أو ردِّها علىٰ المشهور عند أهل هذا الفن[1]:

١. إذا كان الراوي قليلَ التدليس، بحيث لم يوصف بذلك إلا نادرًا؛ فروايته مقبولةٌ، ولو لم يصرِّح بالسماع. مثل: يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

٢. إذا عُرِف الراوي بأنه لا يدلِّس إلا عن ثقة؛ فروايته مقبولةٌ أيضًا، ولو لم يصرِّح بالسماع. مثل: سفيان بن عُيينة.

٣. إذا كان الراوي مُكثرًا من الرواية، وتدليسه قليل بالنسبة إلىٰ رواياته؛ فتقبل روايته، ولو لم يصرح بالسماع أيضًا، إلا إن عُلِم بقرائن أخرىٰ أن روايتَه المعيَّنة مدلَّسة. مثل: سفيان الثوري.

٤. إذا جاءت رواية المدلِّس من طريق أحد تلاميذه الذين يتفقدون السماع، ولا يروون عنه إلا ما لم يدلِّسه؛ فهذه الرواية مقبولةٌ أيضًا، وإن كانت معنعنةً. مثل: رواية شعبة عن قتادة، أو روايته عن الأعمش، أو روايته عن أبي إسحاق السَّبيعي.

٥. إن لم يتحقق شيءٌ من القرائن السابقة في رواية المدلس؛ فإنَّ حديثه يُقبَل إذا صرح بالسماع من شيخه، ويُتَوقَّف في قَبوله إن ذكر صيغةً محتملةً للسماع وعدمه، كالعنعنة.

٦. أحاديث المدلِّسين في الصحيحين الأصلُ أنَّها محمولةٌ علىٰ السماع، وأن صاحب الصحيح لم يُدخلها فيه إلا بعد تحقُّق السماع، إلا أن يخالف صاحبَ الصحيح غيرُه من النقاد، فيكون من الأحاديث المنتقدة علىٰ الصحيحين، وهي قليلة جدًّا.

وهذه القرائن المذكورة ليست هي كلَّ القرائن المؤثرة في قَبول رواية المدلِّس إن لم يصرِّح بالسماع، لكنها الأشهر، وقد توجد قرائن خاصة ببعض المدلِّسين أو الروايات، يُعمِلها الناظر في الإسناد حسبَما يقتضيه المقام في كلِّ روايةٍ أو حديثٍ.

نشاط (٥-١٧)

- قال ابن الصلاح في المدلِّس: "ومِن شأنه أن لا يقولَ في ذلك: (أخبرَنا فلان) ولا (حدَّثَنا) وما أشبههما، وإنما يقول: (قال فلان) أو: (عن فلان) ونحو ذلك". مقدمة ابن الصلاح (٧٣).

ذكر ابن الصلاح أن الراوي المدلس لا يصرح بالسماع ممن لم يسمع منه، فما الحكم إذا صرَّح بالسماع ممن لم يسمع منه؟ ناقش ذلك مع زملائك.

(١) انظر: الكفاية (٣٦١ - ٣٦٢)، وبيان الوهم والإيهام (٥/ ٤٩٣)، ومقدمة ابن الصلاح (٧٥)، والموقظة (٤٥)، وجامع التحصيل (٧٩، ١١٣)، والنكت للزركشي (٢/ ٧٢)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٣)، والنكت لابن حجر (٢/ ٦٣١)، وتعريف أهل التقديس (١٣)، وفتح المغيث (١/ ٢٢٩ - ٢٣١، ٢٣٣).

طرق معرفة التدليس:

رواية المدلِّس الذي لم يصرِّح بالسماع تبقىٰ محتمِلةً؛ فلا يُجزَم بسقوط راوٍ من السند بمجرَّد عنعنة المدلِّس، فقد يكون دلَّس في هذه الرواية وقد لا يكون.

فإذا وُجِدت القرائن التي ترجح جانب قبول الرواية (كالقرائن السابقة)؛ فإنها تقبل، وإن لم توجد تلك القرائن فيتوقَّف في قبول الرواية، لكن لا يجزَم بأن السند فيه إسقاط وانقطاع، بل يبقىٰ الأمر محتملًا.

ويمكن التوصُّل إلىٰ التحقق من وقوع التدليس (إسقاط أحد الرواة) بطرق؛ أهمها[1]:

الأول: أن ينصَّ المدلِّس علىٰ أنه لم يسمع ذلك الحديث ممن رواه عنه، إنما سمعه بواسطة.

كما تقدم في مثال التدليس في قصة الأعمش.

الثاني: أن ينصَّ أحدٌ من النقَّاد علىٰ أن المدلِّس لم يسمع الحديث ممن فوقه، أو أن بينهما واسطة.

ومثاله: ما رواه بقيَّة، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂، عن النبي ﷺ قال: «**إن الله عز وجل يحبُّ المُلِحِّين في الدعاء**».

قال أبو حاتم: «هذا حديث منكر، نرىٰ أن بقيَّة دَلَّسه عن ضعيف عن الأوزاعي»[2].

الثالث: أن يَرِدَ الحديث من طريق أخرىٰ عن المدلِّس بذكر الواسطة.

ومثاله: الحديث السابق؛ فقد أخرجه ابن عدي في «الكامل»[3] وغيرُه، من طريق بقية عن يوسف بن السَّفْر عن الأوزاعي، ويوسف بن السَّفْر متروك.

والجزمُ بسقوط الراوي لمجرَّد ورود الواسطة من طريق أخرىٰ: غيرُ لازم، إلا أن ذلك هو الكثير الغالب، فالنقاد يجزمون به كثيرًا - وإن كان غيرَ لازم علىٰ الإطلاق - لكونه قرينةً قويةً؛ فالراوي لا يذكر الواسطةَ وهو مستغنٍ عنها إلا لسببٍ في الغالب.

الرابع: وهو خاصٌّ بالصورة الثانية من التدليس (الرواية عن المعاصر الذي لم يلقه): أن ينصَّ أحدُ النقاد علىٰ أن الراوي لم يسمع من شيخه، أو لم يلقه، ونحو ذلك من العبارات التي تفيد عدم الاتصال.

ونصوص الأئمة في هذا الباب كثيرة جدًّا، كما تقدم نقلُه عن أحمد وابن معين في مثال الصورة الثانية من تدليس الإسناد.

ويوجد طرق أخرىٰ تختص بها الصورةُ الثانية من التدليس، يأتي تفصيلها في الدرس التالي إن شاء الله.

---

(١) انظر: فتح المغيث (١/ ٢٤٠).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٥/ ٤٢٣).

(٣) الكامل (٧/ ١٦٤).

أشهر المصنفات في التدليس:

اعتنىٰ أهل العلم بالتصنيف في الرواة المذكورين بالتدليس، ومن أشهر تلك المصنفات:

١. **ذِكرُ المدلِّسين:** لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (٣٠٣هـ).

ذكر فيه ثمانية عشر راويًا.

٢. **كتاب المدلِّسين:** لأبي زُرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ).

ذكر فيه ثمانين راويًا، ورتبهم علىٰ حروف المعجم.

٣. **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

جمع فيه (١٥٢) راويًا ممن ذُكِروا بالتدليس، وجعلهم علىٰ خمس طبقات، الطبقتان الأُولَيان منهما: تقبل عنعنة أصحابها، والثالثة مختلف فيها، والأخيرتان تردُّ عنعنة أصحابها.

وأصل هذا التقسيم مأخوذ عن العلائي في كتابه «جامع التحصيل»، لكن ابن حجر زاد عليه.

تنبيهات

أولًا: إذا أُطلِق لفظ التدليس فإنما يراد به تدليس الإسناد، دون تدليس الشيوخ أو غيره من أنواع التدليس الأخرىٰ، ويدخل فيه تدليس التسوية؛ لأنه نوع من تدليس الإسناد كما تقدم، لكنه أقل وقوعًا.

◂ **سؤال:** بِمَ تعلِّل إرادةَ تدليس الإسناد -دون غيره- عند إطلاق لفظ التدليس.

.....

ثانيًا: لا يلزم من التدليس أن يكون الراوي الساقط من السند ضعيفًا، فقد يكون ثقةً، ويبقىٰ الفعلُ تدليسًا لوقوع الإيهام، لكن الغالب إسقاط الضعيف، وإسقاطه مؤثر في صحة الإسناد[١].

ثالثًا: التدليس ليس جرحًا في الراوي ولا طعنًا في عدالته؛ لأنه ليس كذبًا، بل هو نوع من التعريض والإيهام بلفظ محتمل، كما تقدم.

ولذا فعله كثير من الأئمة الكبار الذين لا يُقدَح في دينهم ولا عدالتهم؛ كالثوري والأعمش وغيرهما، وقد أطبق أهل الحديث علىٰ ثقتهم وإمامتهم والاحتجاج بحديثهم، ولم يجرحهم أحدٌ بسبب التدليس[٢]. والله أعلم.

رابعًا: إذا روىٰ المدلِّسُ الحديثَ بصيغةٍ محتملة -كالعنعنة- فلا بد من التمييز بين صورتَي التدليس المذكورتين قبل إعمال القرائن في قبول حديثه:

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (١٠٣)، وبيان الوهم والإيهام (٤/ ١١٠)، والنكت لابن حجر (٢/ ٦٢١)، وفتح المغيث (١/ ٢٤٢).
(٢) انظر: الكفاية (٣٦١)، وجامع التحصيل (٩٧ - ٩٨)، واختصار علوم الحديث (٥٥)، والنكت للزركشي (٢/ ٨٤).

فينظر أولًا: هل له سماعٌ بالجملة من شيخه الذي روى عنه؟، فإن كان له سماعٌ أُعمِلت تلك القرائن؛ فيقبل حديثه إذا كان تدليسه نادرًا، أو كان من طريق تلاميذه الذين يتفقدون السماع، ونحو ذلك.

أما إن لم يكن له سماعٌ من شيخه، كرواية المعاصر عمَّن لم يلقه؛ فهذا يتحقَّق وقوع الانقطاع فيه، ولا تُعمَل فيه القرائن السابقة.

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. التدليس في الحديث، لمسفر بن غرم الله الدميني.

٢. التدليس وأحكامه وآثاره النقدية، لصالح الجزائري.

٣. الاتصال والانقطاع، لإبراهيم اللاحم (١٧١ - ٣٧٥).

ملخص الدرس

لخّص الدرس السابق في ضوء المخطط التالي:

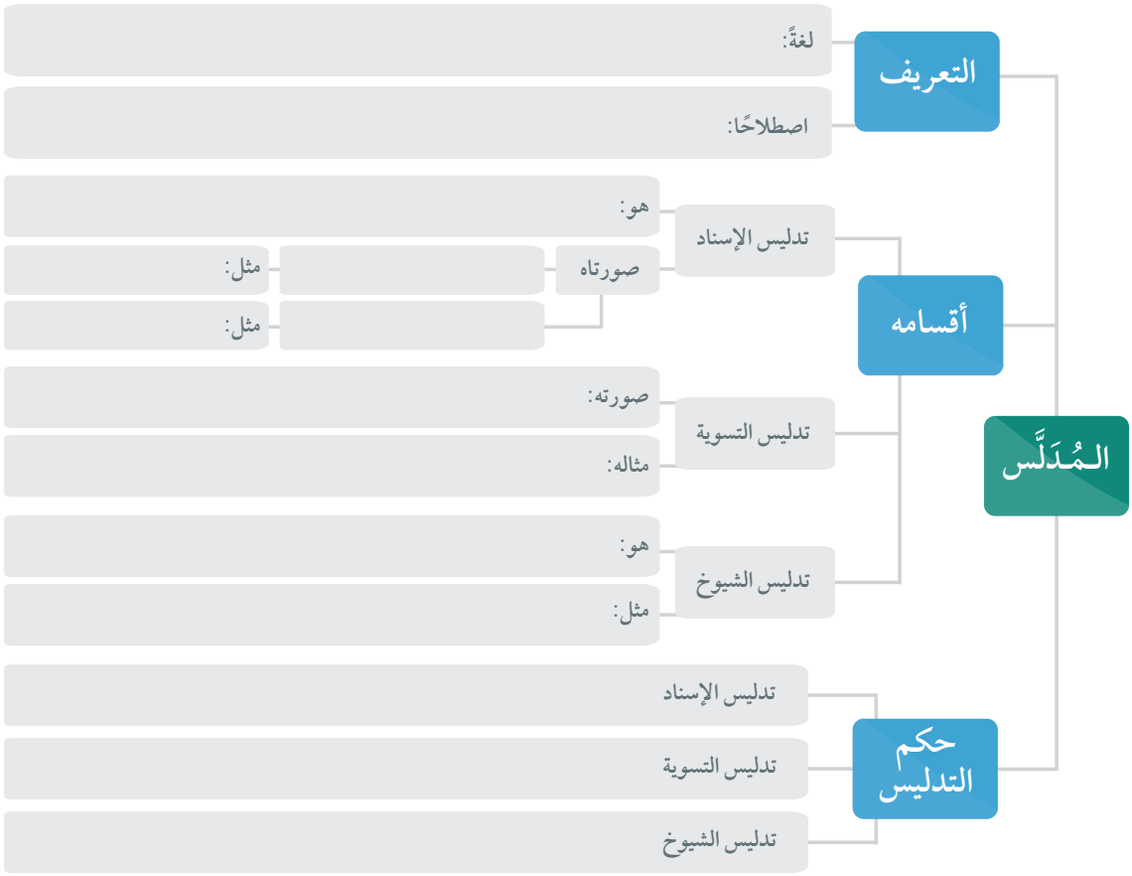

الدرس ٧

الدرس السّابع: المُرسَلُ الخَفِيُّ

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح معنىٰ المُرسَل الخَفي مع التمثيل.
٢. يفرق بين التدليس والإرسال الخفي.
٣. يشرح طرق معرفة الإرسال الخفي.
٤. يبيِّن حكم المرسل الخفي، مع التعليل.
٥. يعدِّد أشهر المصنفات في المرسل الخفي.

نشاط تمهيدي (٥-١٨)

- فهم هذا الدرس يتطلب منك استحضار ما مر معك من أقسام تدليس الإسناد وصوره، اذكرهما مع بيان إمكان اللُّقي والمعاصرة في كل صورة منها:

.....

تعريف المُرسَل الخَفي:

هو رواية الراوي عمَّن عاصره ولم يلقه، أو عمَّن لقيه ولم يَسمَع منه، بلفظ يحتمل السماعَ وعدمه[(١)].

ويقصد بالإرسال هنا عموم الانقطاع، وليس الانقطاع في طبقة معينة[(٢)].

وسُمِّي خفيًّا؛ لأن المعاصرة واللقاء يوهمان غالبًا سماع الراوي ممن روىٰ عنه، فليس الانقطاع فيه ظاهرًا.

وتقدم في الدرس السابق أن هذه الصورة هي إحدىٰ صورتَي تدليس الإسناد، وهو المشهور عند أهل الحديث؛ فالمرسل الخفي عندهم داخل في التدليس، فهو قسم من التدليس، لا قسيمٌ له[(٣)].

ويشبه هذا ما تقدم من أن المنقطع -علىٰ الأشهر- لقبٌ عامٌّ، يدخل فيه جميع أنواع الانقطاع الظاهر، وكذلك التدليس؛ فهو لقبٌ عامٌّ، يدخل فيه جميع أنواع الانقطاع الخفي. والله أعلم.

وذهب بعض أهل الحديث إلىٰ أن التدليس مباينٌ للإرسال الخفي؛ فجعلوا التدليس مقصورًا علىٰ رواية الراوي عمَّن سمع منه ما لم يسمعه منه، وجعلوا الإرسال الخفي مقصورًا علىٰ رواية الراوي عمن لم يسمع منه، مع حصول المعاصرة أو اللقاء، وتقدمت الإشارة إلىٰ هذا في الدرس السابق، وبيان الأشهر عند أهل الحديث.

---

(١) انظر: نزهة النظر (٨٥)، والنكت الوفية (١/ ٤٣٦)، وفتح المغيث (٤/ ٧١)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٦٣).

(٢) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٤).

(٣) انظر: الكفاية (٣٥٧)، واليواقيت والدرر (٣/ ٢٢)، وتوجيه النظر (٢/ ٥٦٧).

◂ **سؤال:** هل توجد ثمرة للخلاف في التفريق بين التدليس والإرسال الخفي؟ ناقش إجابتك مع محاضر المادة.

مثال المُرسَل الخفي:

ما أخرجه أبو داود[1]، من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة ﵂: «**أن النبي ﷺ قَبَّلها ولم يتوضَّأ**».

قال أبوداود: «وهو مرسل؛ إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة».

وإبراهيم التيمي قد أدرك عائشة ﵂، لكن ليس له منها سماع، كما ذكر أبو داود.

طرق معرفة الإرسال الخفي:

يمكن التوصل إلىٰ معرفة وقوع هذا النوع من الإرسال بإحدىٰ طرق[2]:

١. أن ينصَّ أحدٌ من النقاد علىٰ أن الراوي لم يسمع ممن روىٰ عنه، أو لم يلقَه.

كما تقدم في المثال السابق.

وكقول أبي حاتم الرازي: «**لم يَلقَ** إبراهيم النَّخَعي أحدًا من أصحاب النبي ﷺ، إلا عائشة، **ولم يسمع منها شيئًا**، فإنه دخل عليها وهو صغير، **وأدرك أنسًا ولم يسمع منه**»[3].

ونصوص الأئمة في هذا الباب كثيرة جدًّا.

٢. أن يخبر الراوي عن نفسه بأنه لم يلق فلانًا، أو لم يسمع منه.

كقول أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود -لما سئل: أتذكر من أبيك شيئًا؟- قال: لا[4].

٣. أن يُعلَم بالنظر إلىٰ ترجمتَي الراويين أنهما لم يجتمعا، أو يُجزَم بعدم إمكان سماع أحدهما من الآخر.

كأن يكون الراويان من بلدَين متباعدَين، ولم يرحل أحدهما إلىٰ بلد الآخر.

٤. أن يُروَىٰ الحديث من طريق أخرىٰ، فيها ذكر الواسطة بين الراوي ومن روىٰ عنه، ولا يثبت أنه سمع من شيخه ولا مرة واحدة.

قال العراقي في الألفية:

وعـدمُ السـماعِ واللقـاءِ يبـدو بـه الإرسـالُ ذو الخفـاءِ

نشاط (٥-١٩)

◂ قال ابن حجر: "ولا يكفي أن يقعَ في بعض الطرق زيادةُ راوٍ أو أكثر بينهما؛ لاحتمال أن يكون من المزيد، ولا يُحكَم في هذه الصورة بحكمٍ كُلِّيٍّ؛ لتعارُضِ احتمال الاتصال والانقطاع". نزهة النظر (٨٧).

(١) سنن أبي داود (١٧٨).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٨٩ - ٢٩١)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٥ - ١١٦)، ونزهة النظر (٨٧)، وفتح المغيث (٧٢/ ٤ - ٧٣).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٢٨٤).

◄ ما القرائن التي ترجح الانقطاعَ عند ورود طريق أخرىٰ فيها زيادة راوٍ أو أكثر بين الراويين المتعاصرَين؟ ناقش الإجابة مع محاضر المادة.

حكم المرسل الخفي:

المرسل الخفي من أقسام الضعيف؛ لأن في سنده انقطاعًا.

أشهر المصنفات في المرسل الخفي:

ذكر ابنُ الصلاح أنَّ الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) صنف في هذا النوع كتابًا، سماه «**التفصيل لمبهم المراسيل**»[1]، وهو في عداد المفقود فيما نعلم.

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. جامع التحصيل، للعلائي (١٢٥ – ١٣٨).

٢. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، لحاتم بن عارف العوني.

ملخص الدرس

لخّص الدرس السابق في ضوء المخطط التالي:

التعريف	
مثال	
طرق معرفته	
الحكم	
أشهر المصنفات	

(١) مقدمة ابن الصلاح (٢٨٩).

الدرس الثامن: الإسناد المُعَنعَن

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح المقصود بالإسناد المعَنعَن.

٢. يميِّز بين صيغ الأداء التي ترد في الأسانيد.

٣. يبيّن شروط قَبول عنعنة الراوي بالتفصيل.

نشاط تمهيدي (٥-٢٠)

- ما علاقة درس الإسناد المعنعن بعنوان الوحدة من وجهة نظرك؟

.....

تعريفه:

المُعَنْعَن في اللغة: اسم مفعول من «عَنْعَنَ، عَنْعَنةً»، إذا قال: (عن)[١].

والمُعَنْعَن في الاصطلاح: **ما رُوي بصيغة (عن)، ولو في موضع واحد، من غير بيانٍ للسماع والتحديث والإخبار**[٢].

ولزيادة الإيضاح نقول: **صيغ الأداء التي ترد في الأسانيد علىٰ ثلاثة أنواع:**

١. **الصيغ التي تفيد الاتصال**: وهي التي فيها التصريح بسماع الراوي للحديث من شيخه، أو تحمُّلِه الحديثَ بأحد طرق التحمل المعتبرة؛ مثل: «حدَّثنا فلان»، و«أخبرنا فلان»، و«سمعتُ فلانًا»، ونحوها.

٢. **الصيغ التي تفيد الانقطاع**: وهي التي فيها التصريح بعدم سماع الراوي للحديث ممن روىٰ عنه؛ مثل: «حُدِّثتُ عن فلان»، و«أُخبِرْتُ عن فلان»، ونحو ذلك.

٣. **الصيغ التي تحتمل الاتصال والانقطاع**: وهي التي ليس فيها تصريحٌ بسماع الراوي للحديث ولا تصريحٌ بعدم سماعه، بل هي محتملة، تُستَعمَل في الأمرين كليهما؛ مثل: «عن فلان»، و«قال فلان»، و«ذكر فلان»، ونحوها.

فهذا النوع الثالث من الصيغ هو محلُّ البحث هنا، فيُلحَق بصيغة (عن) ما سواها من الصيغ المحتملة، فحكمها واحد.

ومسألة البحث هي: ما دامت هذه الصيغ محتملةً للاتصال والانقطاع؛ فمتىٰ يُحكَم لهذه الصيغ بالاتصال؟ ومتىٰ يُحكَم لها بالانقطاع؟

(١) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٩)، وشرح شرح النخبة (٦٧٥).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٦١)، والموقظة (٤٤)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٩)، والتوضيح الأبهر (٤٥).

نشاط (٥-٢١)

- قال شعبة بن الحجَّاج: «كلُّ حديثٍ ليس فيه (حدَّثنا) و(أخبرنا)، فهو خَلٌّ وبَقْلٌ». الكفاية (٢٨٣).
- هل يُفهَم من كلام شعبة ﷺ أنه لا يحتجُّ بالإسناد المعنعَن مطلقًا؟ ناقش ذلك مع زملائك ومحاضر المادَّة.

.....

شروط قبول العنعنة:

إذا ذكر الراوي صيغةً تحتمل السماع وعدمه -كـ«عن»- فإن في قبول روايته والحكم لها بالاتصال شروطًا وتفصيلًا، علىٰ النحو التالي:

الحالة الأولىٰ: أن يكون الراوي مدلِّسًا

إذا كان الراوي مدلِّسًا فتُعمَل القرائن السابقة في قبول حديثه[١]، وإلّا فلا تُقبَل روايته ما لم يصرِّح بالسماع، علىٰ ما سبق بيانُه.

الحالة الثانية: أن يكون الراوي غير مدلِّس

إن كان الراوي غير مدلِّس فلا يخلو الأمر من أحد ثلاثة احتمالات:

١. إمَّا أن يكون قد **ثبت بأنه لم يدرك** من روىٰ عنه، أو يكون قد أدركه، **وثبت أنه لم يلقه أو لم يسمع منه شيئًا**: فهذا **منقطع بالاتفاق**.

٢. وإمَّا أن يكون قد **ثبت لُقيُّه لشيخه وسماعُه منه**، ولو مرةً واحدةً: فهذا **يحكم لحديثه بالاتصال**، وحكي الإجماع عليه[٢].

٣. وإمَّا أن يكون قد ثبت أنه **أدرك شيخه وعاصره**، لكن **لم يثبت أنه لقيه**، مع **إمكان وقوع اللقاء والسماع**؛ فهذا قد **اختلف أهل الحديث في قبول عنعنته** علىٰ قولين[٣]:

أحدهما: قبول عنعنته وحملها علىٰ الاتصال، وهو مذهب مسلم بن الحجَّاج، وحَكىٰ الإجماعَ عليه، ونوزع في حكايته، ونسبه بعضهم إلىٰ جمهور أهل الحديث.

والثاني: عدم قبول العنعنة، حتىٰ يثبت اللقاء، وهو مذهب ابن المديني والبخاري -رحمهما الله- وغيرهما، وهو المشهور من مذهب جمهور أهل الحديث.

وفي مناقشة المذهبين والترجيح بينهما كلام كثير، محلُّه المطوَّلات والمصنَّفات المختصة بهذه المسألة.

---

(١) انظر: (ص ١٧٩).

(٢) انظر: الكفاية (٢٩١)، والنكت للزركشي (٢/ ٢٢)، وفتح المغيث (١/ ٢٠٣).

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث (٣٤)، ومقدمة ابن الصلاح (٦١، ٦٥، ٦٦)، والسَّنن الأبين (٥٢ - ٧١)، والموقظة (٤٤)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٦ - ٥٩٧)، ونزهة النظر (٦٣، ١٢٥ - ١٢٦)، والنكت الوفية (١/ ٤١٣ - ٤١٧)، وفتح المغيث (١/ ٢٠٥ - ٢٠٦)، وتدريب الراوي (١/ ٢٤٦).

تنبيهان

أولًا: ما ذُكِر في هذا الدرس هو الاستخدام الأشهر لصيغة (عن) في الأسانيد، لكنه ليس الاستخدام الوحيد، فقد تستعمل في حكاية قصةٍ، سواء أدركها الراوي أم لم يدركها، واستعملها المتأخرون كثيرًا في الإجازة، وهي من طرق التحمل المعتبرة[1].

ثانيًا: القولان اللذان تقدمت حكايتهما في حكم عنعنة المعاصر هما القولان الأشهر عند أهل الحديث، ويوجد أقوال أخرىٰ، ذهب إليها بعض أهل العلم، لكنها مرجوحة لا يعوَّل عليها[2]. والله أعلم.

نشاط (٥-٢٢)

من الموضوعات القريبة من المعنعن ما يسمّىٰ بالمؤنّن، وقد أشار إليه العراقي في ألفيته فقال:

---------- وحُكمُ (أنّ) حكمُ (عَنْ) فالجُلُّ

سَـوَّوْا، وللقَطْعِ نَحَا البَرْدِيْجِيْ حتّىٰ يَبِينَ الوَصـــلُ في التّخريـــجِ

اكتب ما تعرفه عن المؤنّن من خلال ما ذكره العراقي، مستعينًا بأحد شروح الألفية:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. السَّنن الأَبيَن والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، لابن رُشَيد الفهري.

٢. موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرَين، لخالد بن منصور الدريس.

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٦٢)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٨٦)، وفتح المغيث (١/ ٢٠٧)، وتدريب الراوي (١/ ٢٤٧).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٦١، ٦٦)، وفتح المغيث (١/ ٢٠٦).

الدرس التاسع: المَزيد في متَّصل الأسانيد

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضح معنىٰ المزيد في متصل الأسانيد وصورته.

٢. يناقش شروط الحكم علىٰ الإسناد بأنه من المزيد في متصل الأسانيد.

٣. يشرح مثالًا علىٰ المَزيد في متَّصل الأسانيد.

نشاط تمهيدي (٥-٢٣)

- مر معك أن من شروط الحديث الصحيح أن يكون إسناده متّصلًا، فلو تحقق هذا الشرط في إسناد فما الداعي للتأكد من عدم وجود زيادة راوٍ فيه؟

تعريفه:

هو زيادة راوٍ أو أكثر خطأً في أثناء إسنادٍ متصلٍ[١].

وصورته: أن يُروىٰ الحديث بإسنادٍ ظاهرُه الاتصال، ثم يروَىٰ بإسنادٍ آخر راجعٍ إلىٰ الإسناد الأول، وفيه زيادة راوٍ أو أكثر علىٰ الإسناد الأول، وتكون هذه الزيادة خطأً، والإسناد الأول متصل دونها.

ولزيادة الإيضاح نقول: إذا روي الحديث بسند ظاهره الاتصال، ثم روي بسندٍ آخر فيه زيادة راوٍ أو أكثر، فلا يخلو الأمر من أحد احتمالات[٢]:

الأول: أن يكون الإسناد الناقص هو الصواب، وتكون الزيادة خطأ، فهذه صورة **المزيد في متصل الأسانيد**.

الثاني: أن يكون الإسناد الزائد هو الصواب، ويكون الإسناد الناقص منقطعًا.

الثالث: أن يكون الإسنادان صحيحَين؛ بحيث يكون الراوي قد سمع الحديث من شيخه مرةً بواسطة، وسمعه مرةً أخرىٰ من الشيخ مباشرةً.

والصورتان الأخيرتان ليستا من المزيد في متصل الأسانيد.

شرطه:

تقدَّم أن صورة المزيد في متصل الأسانيد قد تشتبه بغيرها، ويُحكم للإسناد بأنه من المزيد أو لا: بجمع طرق الحديث، والمقارنة بينها، والنظر في أحوال رواتها وقرائن الترجيح لكلٍّ منها، فيتبين بعد ذلك أيُّ الإسنادين هو الصواب، وأيهما هو الخطأ، أو يتبين أن كليهما صواب، علىٰ ما سبق بيانه قريبًا.

(١) انظر: اختصار علوم الحديث (١٧٦)، وفتح المغيث (٤/ ٧٤)، وفتح الباقي (٢/ ١٨٤)، وشرح شرح النخبة (٤٧٨).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٨٨)، وجامع التحصيل (١٢٦ - ١٢٧)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٧)، وفتح المغيث (٤/ ٧٥).

وذكر بعض أهل العلم أنه يُشترَط للحكم علىٰ الإسناد بأنه من المزيد في متصل الأسانيد:

١. أن يكون الراوي الذي لم يذكر الزيادة أتقنَ وأحفظ ممن زادها.

٢. أن يكون الراوي في الطريق الناقصة قد صرَّح بالسماع من شيخه في موضع الزيادة[١].

والظاهر أن هذا الشرط قرينةٌ أغلبية، والتحقيق أنه لا يطَّرد الحكم بشيءٍ معين، كما ذكر السخاوي، بل يُنظر في القرائن التي ترجح أحد الاحتمالات، والأمر في هذا مبنيٌّ علىٰ غلبة الظن.

فقد يصرح الراوي بالسماع من شيخه في موضع الزيادة، ويقع التصريح أيضًا في الطريق الزائدة، ويكون التصريح محفوظًا في الطريقين كليهما، فيكون الراوي قد سمعه علىٰ الوجهين جميعًا.

وقد يُعنعِن الراوي في الطريق الناقصة، لكن يتبيَّن بالقرائن أن الطريق الناقصة متصلة، وأن الزيادة وهمٌ من الراوي.

وسيأتي مزيد إيضاح لمثل هذه المسائل في مبحثَي «الشاذ» و«زيادة الثقة»، إن شاء الله.

مثاله:

ما رواه عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: حدَّثني بُسر بن عبيد الله: سمعت أبا إدريس الخَولاني يقول: سمعتُ واثلةَ بن الأسقع ﷺ يقول: سمعت أبا مَرْثَد الغَنَوي ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تجلسوا علىٰ القبور، ولا تُصَلُّوا إليها**»[٢].

هذا الحديث رواه جماعةٌ من الثقات، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر ابن عبيد الله قال: سمعتُ واثلة بن الأسقع ﷺ يقول: سمعت أبا مَرْثَد الغَنَوي ﷺ، وذَكَرَ الحديثَ[٣].

فلم يذكر هؤلاء الثقات في الإسناد (أبا إدريس الخولاني) بين بُسر وواثلة ﷺ، بل جعلوه: (عن بسر عن واثلة)، بلا واسطة.

وقد حكم النقَّاد علىٰ رواية ابن المبارك بالوهم[٤]؛ لوجود جملةٍ من القرائن التي ترجح الطريق الناقصة.

قال أبو حاتم الرازي: «يرون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث، أدخل أبا إدريس الخولاني بين بُسر بن عبيد الله وبين واثلة.

ورواه عيسىٰ بن يونس وصَدَقة بن خالد والوليد بن مسلم، عن ابن جابر، عن بسر ابن عبيد الله قال: سمعت واثلة يحدِّث عن أبي مرثد الغَنَوي عن النبي ﷺ.

بُسر قد سمع من واثلة، وكثيرًا ما يحدِّث بُسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك، فظنَّ أن هذا مما روىٰ عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا الحديثَ بُسرٌ من واثلة نفسه؛ لأنَّ أهل الشام أعرف بحديثهم»[٥].

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٨٨)، وجامع التحصيل (١٢٦ – ١٣٨)، ونزهة النظر (٩٥)، وفتح المغيث (٤/ ٧٤ – ٧٥).

(٢) أخرجه من هذا الوجه: الترمذي (١٠٥٠)، وأحمد (١٧٢١٦)، وغيرهما.

(٣) أخرجه من هذا الوجه: مسلم (٩٧٢)، وأبو داود (٣٢٢٩)، والحاكم (٤٩٧٦)، وغيرهم.

(٤) انظر: ترتيب العلل الكبير للترمذي (١٥١)، والعلل للدارقطني (٧/ ٤٣)، ومقدمة ابن الصلاح (٢٨٧).

(٥) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٥٧ – ٥٨).

وفي هذا الكلام المتين لأبي حاتم ﷺ إشارةٌ إلىٰ جملةٍ من القرائن التي اعتمد عليها في ترجيح الطريق الناقصة، والحكم علىٰ رواية ابن المبارك بالوهم:

أحدها: أن جماعةً من الثقات خالفوه في ذكر الزيادة.

والثانية: أن بسر بن عبيد الله قد سمع هذا الحديث من واثلة]؛ لوقوع التصريح بالسماع في بعض الطرق.

والثالثة: أن بسر بن عبيد الله كثير الرواية عن أبي إدريس الخولاني، فظن ابن المبارك أن هذا الحديث مما رواه بُسرٌ عن أبي إدريس، وهو ما يُسمَّىٰ عند النقاد بـ«سلوك الجادَّة»؛ أي: رواية الحديث بالإسناد المشهور.

والرابعة: أن شيخَ ابن المبارك في هذا الحديث - وهو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر - من أهل الشام، والرواة الذين خالفوه: اثنان منهم شاميان، والثالث كوفيٌّ نزل الشام، أما ابن المبارك فهو مَرْوَزي، وأهل البلد أدرىٰ وأعرف بحديث أهل بلدهم.

فصارت رواية ابن المبارك من المزيد في متصل الأسانيد، لأن الإسناد متصلٌ من غير ذكر أبي إدريس الخَولاني، والزيادة التي زادها ابن المبارك ﷺ خطأٌ ووهمٌ منه.

نشاط (٥-٢٤)

- أخرج مسلم في صحيحه (١/ ٢٣١، رقم: ٢٤٧)، من طريق معتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، عن بكر بن عبد الله المزني، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه ﷺ: «**أن النبي ﷺ مسح علىٰ الخفين، ومقدَّم رأسه وعلىٰ عمامته**».

  وأخرجه أيضًا، من طريق معتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، عن بكر بن عبد الله، عن الحسن البصري، عن ابن المغيرة، عن أبيه ﷺ. فزاد في سنده (الحسن البصري).

  وأخرجه في موضع ثالث، من طريق يحيىٰ بن سعيد القطان، عن سليمان التيمي، عن الحسن البصري، عن ابن المغيرة، عن أبيه ﷺ. قال بكر بن عبد الله: وقد سمعتُ من ابن المغيرة.

- تأمّل طرق هذا الحديث من صحيح مسلم، هل يصلح أن يكون مثالًا للمزيد في متصل الأسانيد؟ علِّل إجابتك وناقشها مع محاضر المادة.

المصنفات فيه:

صنَّف في هذا النوع الخطيبُ البغدادي (٤٦٣ هـ) كتابًا سماه «**تمييز المزيد في متصل الأسانيد**»[1]، وهو مفقود فيما نعلم.

مراجع مفيدة للاستزادة:

المزيد في متصل الأسانيد: دراسة نظرية وتطبيقية، لسميرة محمد سلامة.

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٨٧)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٧).

الدرس العاشر: حديث المُختَلِط

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح معنىٰ الاختلاط.

٢. يعدِّد أسباب الاختلاط، مع التمثيل لكلٍّ منها.

٣. يبين حكم رواية المُختَلِط بالتفصيل.

٤. يذكر ثلاثةً من المصنفات في الرواة المختلطين.

نشاط تمهيدي (٥-٢٥)

- قال الإمام الزيلعي: «ولكنْ صاحبا الصحيح -رحمهما الله- إذا أخرجا لمن تُكلِّم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أن له أصلًا، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات». نصب الراية (١/ ٣٤١).
- ما علاقة هذا الكلام بحديث المختلط؟ ناقش إجابتك مع محاضر المادة.

.....

تعريف الاختلاط:

الاختلاط في اللغة: أصل معناه الامتزاج، ويُطلَق أيضًا علىٰ فساد العقل[١].

والاختلاط في الاصطلاح: **فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال؛ بسبب خَرَفٍ، أو مرضٍ، أو غير ذلك**[٢].

فمعناه في الاصطلاح هو عين المعنىٰ في اللغة.

والاختلاط نوعٌ من سوء الحفظ، لكنه سوء حفظ طارئ، يحصل للراوي في زمن معيَّن لأمرٍ عارضٍ[٣].

ويُلحق بالمختلِط مَن ساء حفظه لسببٍ عارض، لكنه ليس فسادًا للعقل؛ كمَن عَمِي وذهب بصرُه، أو احترقت كتبُه فاعتمد علىٰ حفظه، ونحو ذلك[٤].

(١) انظر: القاموس المحيط (٦٦٦ - مادة خ ل ط).

(٢) انظر: فتح المغيث (٤/ ٣٦٦)، وشرح شرح النخبة (٥٣٦).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٢)، ونزهة النظر (١٠٤).

(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣٩١)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٢).

نشاط (٥-٢٦)

- سئل يحيىٰ القطان عن إسماعيل بن مسلم المكي: كيف كان أول أمره؟، فقال: "لم يزل مختلطًا؛ كان يحدثنا بالحديث الواحد علىٰ ثلاثة ضروب". الضعفاء للعقيلي (١/ ٩٢).
- هل قصد يحيىٰ القطانُ المعنىٰ الاصطلاحي للاختلاط في وصفه لهذا الراوي؟ ناقش ذلك مع زملائك ومحاضر المادة.

.....

أسباب الاختلاط:

للاختلاط أسباب كثيرة؛ من أشهرها[١]:

١. كِبَر السِّنِّ والخَرَف: كما وقع لصالح بن نَبْهان مولىٰ التوأمة.

قال ابن معين: «خَرِف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثَبْت»[٢].

٢. المَرَض: كما وقع لأبي طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن خزيمة.

قال الحاكم: «مَرِض في الآخر، وتغيَّر بزوال عقله»[٣].

٣. وقوع حادثةٍ للراوي: كما وقع لأبي بكر بن أبي مريم.

قال أبو حاتم: «طرقته لصوص، فأخذوا متاعه، فاختلط»[٤].

٤. ذهاب البصر: كما وقع لعبد الرزاق بن همام الصنعاني.

ذكر أحمد بن حنبل أنه «عَمِيَ في آخر عمره، فكان يُلَقَّن فيتَلَقَّن، فسماعُ مَن سمع منه بعدما عَمِي لا شيء»[٥].

ولا بد من التنبُّه إلىٰ أن هذه الأسباب وغيرها لا يلزم منها الاختلاط ولا سوء الحفظ، فقد يَكبَر الراوي أو يمرض أو يذهب بصره، ولا يتغيَّر حفظه، بل يبقىٰ ضابطًا كما كان، ولا تؤثر هذه الأسباب في حفظه ولا إتقانه.

حكم رواية المُختَلِط:

الرواة الذين وُصِفوا بالاختلاط -وما في حكمه من سوء الحفظ الطارئ- قسمان:

الأول: الرواة الضعفاء

وهؤلاء لا يُقبل حديثهم قبل الاختلاط ولا بعده، لكن قد يكون حديث الراوي الضعيف قبل الاختلاط أحسن منه حالًا بعد الاختلاط، فيُتَشَدَّد في الاعتبار بروايته بعد الاختلاط أكثر، هذا إن كان ضعفه في الأصل يسيرًا[٦].

(١) انظر: اختصار علوم الحديث (٢٤٤)، ونزهة النظر (١٠٤)، وفتح المغيث (٤/ ٣٦٦).
(٢) تاريخ الدوري (٣/ ١٧٦).
(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٩).
(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٤٠٥).
(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣٩٦).
(٦) انظر: كتاب المختلطين للعلائي (٣)، وفتح المغيث (٤/ ٣٦٦).

الثاني: الرواة الثقات

إذا كان الراوي ثقةً، فطرأ عليه الاختلاط؛ فلا يخلو الأمر من أحد حالين[1]:

١. أن لا يتميَّز ما حدَّث به قبل الاختلاط وبعده.

فهذا يُترَك الاحتجاج بحديثه كلِّه؛ لاحتمال أن يكون مما حدَّث به بعد الاختلاط، إلا إن وجدت قرينةٌ أخرىٰ تقوِّي بعض حديثه، كالمتابعة مثلًا.

٢. أن يتميَّز ما حدَّث قبل الاختلاط عمَّا حدَّث به بعده.

فيقبل من حديثه ما حدَّث به قبل الاختلاط، ويُرَدُّ ما حدَّث به بعد الاختلاط، أو اشتبه؛ فلم يُعرَف هل هو مما حدَّث قبل الاختلاط أو بعده.

ولأهل الحديث طريقتان مشهورتان في تمييز حديث الراوي المختلط[2]:

الأولىٰ: أن يُذكَر الرواة الذين روَوا عنه قبل الاختلاط، أو تذكر طبقتُهم، أو يُذكَر من روىٰ عنه بعد الاختلاط، وقد يذكر الأمران معًا.

فيقال مثلًا: سمع منه فلان وفلان قبل اختلاطه.

أو يقال: ما رواه عنه القدماء من أصحابه، كفلان وفلان وأقرانهم؛ فهو صحيح.

أو يقال: سمع منه فلان بعدما اختلط، أو: حديث فلان وفلان وأضرابهم عنه ضعيف، ونحو ذلك من العبارات.

والثانية: أن يحدَّد الزمن الذي اختلط فيه.

فيقال مثلًا: اختلط سنة كذا وكذا، أو: بعد دخوله بلد كذا، ونحو ذلك.

نشاط (٥-٢٧)

- قال السخاوي: "وقد يتغيَّر الحافظُ لكِبَره، ويكون مقبولًا في بعض شيوخه؛ لكثرة ملازمته له وطول صحبته إياه، بحيث يصير حديثُه علىٰ ذُكرِه وحفظِه بعد الاختلاط والتغيُّر، كما كان قبلَه". فتح المغيث (٤/ ٣٨٨).
- أشار السخاوي إلىٰ قرينةٍ مهمةٍ في قَبول حديث الراوي الثقة بعد الاختلاط. بيِّن هذه القرينة باختصار، محاولاً تطبيقها علىٰ رواية سعيد بن أبي عروبة في صحيح البخاري مسترشدًا بكتاب (مرويات المختلطين في الصحيحين) لجاسم العيساوي.

.....

.....

.....

.....

(١) انظر: الكفاية (١٣٧)، ومقدمة ابن الصلاح (٣٩١)، ونزهة النظر (١٠٤).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٣٩٢ - ٣٩٨)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٣٢٩).

المصنفات في الرواة المختلطين:

اعتنىٰ أهل العلم بجمع الرواة الذين وصفوا بالاختلاط، وأفردوا في ذلك جملةً من المصنفات، منها[1]:

١. **كتاب المختلطين:** لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ).

جمع فيه (٤٦) راويًا وُصِفوا بالاختلاط، ورتبهم علىٰ حروف المعجم، وكتابه مطبوع.

٢. **الاغتباط بمن رُمِي من الرواة بالاختلاط:** لأبي الوفا برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، المعروف بـ«سِبْط ابن العَجَمي» (٨٤١هـ).

جمع فيه (١٢٣) راويًا، وهو مطبوع أيضًا.

٣. **الكواكب النَّيِّرات في معرفة مَن اختلط مِن الرواة الثقات:** لأبي البركات زين الدين محمد بن أحمد بن محمد الشافعي، المعروف بـ«ابن الكَيَّال» (٩٢٩هـ).

وهو من أفضل الكتب في بابه، جمع فيه (٧٠) راويًا من الثقات الذين وُصِفوا بالاختلاط، ورتبهم علىٰ حروف المعجم، واعتنىٰ بنقل نصوص الأئمة التي فيها التمييز بين ما حدث به الراوي قبل الاختلاط وبعده. وهو مطبوع.

تنبيهات

أولًا: وقع في كلام النقاد وصفُ بعض الثقات بالاختلاط أو التغيُّر، ومرادهم بذلك التغيُّر اليسير في الحفظ الذي لا يسلم منه بشرٌ غالبًا، لا التغير والاختلاط الشديد الذي يفضي إلىٰ التخليط في الرواية والإتيان بالمناكير، فليس ذلك قدحًا في روايتهم أصلًا، ولا موجبًا للتحفُّظ والتحرُّز في مروياتهم.

ومن هؤلاء: أبو إسحاق السَّبيعي، وسفيان بن عيينة، وإسحاق بن راهويه، وكلهم أئمة ثقات أثبات، لا يُتَوقَّف في الاحتجاج بهم[2].

ثانيًا: بعض الرواة الثقات من المختلطين لم يُحدِّثوا بشيءٍ بعد اختلاطهم، فهؤلاء أيضًا يُحتَجُّ بحديثهم مطلقًا، ولا يُتَوقَّف في قبول روايتهم، مثل: عَفّان بن مسلم، وجَرير بن حازم[3].

ثالثًا: ما تقدّم ذكره في حكم رواية المختلط هو الأصل، إلا أن الناقد قد يترك هذا الأصل لسبب يقوم عنده، فيقبل -مثلًا- رواية مَنْ سمع من المختلط بعد الاختلاط لقرينة قوية، كأن يكون قد تُوبِع التلميذ من أحدٍ سمع منه قبل الاختلاط، أو تُوبِع المختلط عن شيخه من ثقات[4].

(١) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٣٢٩)، وفتح المغيث (٤/ ٣٦٧).

(٢) انظر: كتاب المختلطين للعلائي (٣).

(٣) انظر: كتاب المختلطين للعلائي (٣)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٧٨٤).

(٤) انظر: مرويات المختلطين في الصحيحين للعيساوي (٢٨، ٣٤)، وشرح نزهة النظر للاحم (٤٨٣).

الدرس الحادي عشر: الشَّاذُّ

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح معاني الشذوذ في اصطلاح أهل الحديث.

٢. يذكر أمثلةً للشاذِّ، في الإسناد والمتن.

٣. يبيّن حكم الحديث الشاذِّ.

نشاط تمهيدي (٥-٢٨)

- مر معك في شروط الحديث الصحيح أن منها سلامته من الشذوذ، فما الشذوذ المشروطُ سلامةُ الحديث منه؟

.....

تعريف الشَّاذّ:

الشَّاذُّ في اللغة: المنفرد[١].

والشَّاذُّ في الاصطلاح يطلق علىٰ معنيَين:

الأول: **ما رواه الثقةُ مخالفًا مَن هو أوثقُ منه وأولىٰ بالقَبول**[٢].

كأن يخالفَ الراوي الثقة مَن هو أحفظ منه وأضبطُ، أو يخالفَ جماعةً من الرواة الثقات، ونحو ذلك.

ويراد بالثقة هنا: راوي الحديث الصحيح وراوي الحديث الحسن لذاته، ولذلك يعبر بعض أهل العلم بـ«المقبول» مكان «الثقة»، والمراد: من يُقبَل حديثُه[٣].

وقرائن الترجيح في مسألة الشذوذ وزيادة الثقة كثيرة جدًّا، ولكل حديثٍ نقدٌ خاصٌّ ونظرٌ يختصُّ به، كما ذكر أهل العلم[٤].

والثاني: **ما تفرَّدَ بروايته راوٍ، ليس عنده من الضبط ما يُحتَمَل معه تفرُّدُه بتلك الرواية**[٥].

والحكم بالشذوذ في مثل هذا الحال راجعٌ إلىٰ النظر في القرائن، وإلىٰ حال الراوي من حيث الضبط والإتقان، وإلىٰ حال المرويِّ سندًا ومتنًا.

(١) انظر: لسان العرب (٣/ ٤٩٤ - مادة ش ذ ذ)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٩).

(٢) انظر: الكفاية (١٤١)، ومقدمة ابن الصلاح (٧٩)، والنكت لابن حجر (١/ ٢٣٦)، وتدريب الراوي (١/ ٢٦٧).

(٣) انظر: نزهة النظر (٧٢).

(٤) انظر: مجموع فتاوىٰ ابن تيمية (١٨/ ٤٧)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٢).

(٥) انظر: معرفة علوم الحديث (١١٩)، ومقدمة ابن الصلاح (٧٩)، والموقظة (٤٢)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٢)، والنكت لابن حجر (٢/ ٦٧٤).

مثال الشَّاذّ:

أولًا: الشاذ بالمعنىٰ الأول (الثقة المخالف)

ويمكن أن يقع في الإسناد أو في المتن:

أ. فمثال الشذوذ في الإسناد: ما أخرجه الترمذي[١]، من طريق محمد بن فُضَيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**إن للصلاة أولًا وآخِرًا** ...»، الحديث.

ورواه جماعةٌ من الثقات، كأبي إسحاق الفزاري[٢]، وزائدة بن قدامة[٣]، عن الأعمش، عن مجاهدٍ قال: كان يُقال: «إن للصلاة أولًا وآخِرًا».

فخالفوا (محمد بن فضيل) في موضعين من الإسناد: في تسمية شيخ الأعمش، وفي جعل الحديث عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا.

ومحمد بن فضيل ثقة، لكن خالفه جماعة من الثقات، فقولهم أولىٰ بالصواب، ولذا رجح أهل العلم رواية الجماعة، وحكموا علىٰ حديث محمد بن فضيل بالوهم:

قال البخاري: «حديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فضيل»[٤].

وقال الدارقطني: «هذا لا يصح مسندًا، وهم في إسناده ابن فضيل، وغيره يرويه عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا»[٥].

ب. ومثال الشذوذ في المتن: ما أخرجه أبو داود[٦] وغيره، من طريق همام بن يحيىٰ العَوذي، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس ﷺ قال: «**كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاءَ وضع خاتمَه**».

ورواه جماعةٌ من الثقات، كرَوح بن عبادة[٧]، وأبي عاصم النَّبيل[٨]، وعبد الله بن الحارث المخزومي[٩]، كلهم عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس ﷺ: «أن النبي ﷺ اتخذ خاتمًا من وَرِق، ثم ألقاه».

وهمام بن يحيىٰ ثقة، لكن خالفه جماعةٌ من الثقات في متن الحديث؛ فجعلوه في اتخاذ خاتم الوَرِق، لا في وضع الخاتم عند دخول الخلاء.

وخالفوه في الإسناد أيضًا؛ فزادوا (زياد بن سعد) بين ابن جريج والزهري.

وقد حكم النقاد علىٰ رواية همام بالوهم:

قال أبو داود: «إنما يُعرَف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس ﷺ: «أن النبي ﷺ اتخذ خاتمًا من وَرِق، ثم ألقاه»، والوهم فيه من همَّام».

وقال النسائي في حديث همام: «غير محفوظ»[١٠].

وقال الدارقطني في رواية الجماعة: «وهو المحفوظ، وهو الصحيح عن ابن جريج»[١١].

(١) جامع الترمذي (١٥١).
(٢) أخرج حديثه الترمذي (عقب الحديث ١٥١).
(٣) أخرج حديثه الدارقطني في السنن (١٠٣١).
(٤) جامع الترمذي (عقب الحديث ١٥١).
(٥) سنن الدارقطني (١/ ٤٩٢).
(٦) سنن أبي داود (١٩).
(٧) أخرج حديثه مسلم (٢٠٩٣).
(٨) المصدر السابق.
(٩) أخرج حديثه أحمد (١٣١٤١).
(١٠) السنن الكبرىٰ (٩٤٧٠).
(١١) العلل للدارقطني (١٢/ ١٧٦).

ثانيًا: الشاذ بالمعنىٰ الثاني (تفرُّد من لا يُحتمَل تفرُّده)

مثاله: ما رواه رواه قُرَّان بن تمام، عن أيمن بن نابِل، عن قدامة العامري ﷺ قال: «**رأيت النبي ﷺ يطوف بالبيت، يستلم الحجر بمِحْجَنه**»(١).

قال أبو حاتم: «لم يَروِ هذا الحديث عن أيمن إلا قُرَّان، ولا أراه محفوظًا، أين كان أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث؟!»(٢).

فقد أعلَّ أبو حاتم - رحمه الله - الحديث بتفرُّد قُرَّان دون أصحاب أيمن بن نابل، وقُرَّان وثقه أحمد وابن معين والدارقطني، لكن فيه لين(٣)، وتفرُّده بهذا الحديث دون أصحاب أيمن بن نابل - علىٰ كثرتهم - يوقع في النفس ريبةً، ولذا رأىٰ أبو حاتم أنه ليس بمحفوظ.

حكم الشَّاذّ:

الحديث الشاذُّ من أقسام الضعيف؛ لأنَّ من شروط القبول عدمَ الشذوذ، كما تقدم بيانه.

وإنما كان الشذوذ سببًا في ضعف الحديث -مع أن راويه ثقة أو صدوق- لأن الحكم بالشذوذ يدلُّ علىٰ أن الراوي لم يضبط هذا الحديث.

تنبيهان

أولًا: الحديث الشاذ بسبب المخالفة، يقابله الحديث المحفوظ؛ **فالمحفوظ: ما رواه الأوثق والأولىٰ بالقَبول مخالفًا لمَن دونَه**(٤).

فإذا خالف الراوي الثقة جماعةً من الثقات؛ فإننا نحكم علىٰ رواية الثقة بأنها شاذة، ونحكم علىٰ رواية الجماعة بأنها محفوظة.

ثانيًا: التعبير بالشذوذ في كلام الأئمة المتقدمين قليل، **وغالبًا ما يطلقون لفظ المنكر، أو يصفون الرواية الشاذة بأنها وهم أو خطأ**، ويطلقون علىٰ الرواية الصحيحة بأنها «المحفوظة»، أو «الصواب»، أو «الصحيح»، ونحو ذلك من الألفاظ(٥). والله أعلم.

نشاط (٥-٢٩)

ارجع إلىٰ كتاب «العلل» للدارقطني (نسخة إلكترونية)، واستخرج مثالًا علىٰ ما يلي:

١. وصف رواية الثقة بأنها وهم: .....

.....

٢. استعمال لفظ «الصواب» في الترجيح: .....

.....

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده علىٰ المسند (١٥٤١٤).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (٣/ ٣٠٣).
(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٦٠).
(٤) انظر: نزهة النظر (٧١).
(٥) انظر: شرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم (٢١٨).

الدرس الثاني عشر: المُنكَر

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يميِّز معاني المنكر في اصطلاح أهل الحديث مع التمثيل.

٢. يفرق بين المنكر والشاذ.

٣. يوضِّح حكم الحديث المنكر ورتبتَه.

نشاط تمهيدي (٥-٣٠)

- قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٦): "وعلامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث علىٰ رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها".
- ما الحديث المنكر بحسب ما فهمت من هذا النص؟

.....

تعريف المنكر:

المُنكَر في اللغة: اسم مفعول من «أَنكِر، يُنكَر»، وهو ضدُّ المعروف[١].

والمُنكَر في اصطلاح أهل الحديث يُطلَق علىٰ معانٍ، من أشهرها:

الأول والثاني: **بمعنىٰ الشاذ**[٢]، الذي تقدم بيانه في الدرس السابق.

وتقدم التنبيه علىٰ أن لفظ (المنكر) هو الأكثر والأشهر عند النقاد المتقدمين.

المعنىٰ الثالث: **ما رواه الضعيف مخالفًا للراوي المقبول**[٣].

والراوي المقبول: هو راوي الحديث الصحيح (الثقة)، وروايالحديث الحسن لذاته (الصدوق).

فهذا الإطلاق للمنكر فيه شرطان:

١. ضعف راويه.

٢. مخالفته للراوي المقبول.

وهذا المعنىٰ هو الأشهر عند المتأخرين.

- **سؤال:** هل تفهَم مما سبق أن المتأخرين لا يطلقون لفظ «المنكر» علىٰ المعنيَين الأولَين، وأن المتقدمين لا يستعملونه في المعنىٰ الثالث؟ ناقش ذلك مع محاضر المادة.

(١) انظر: القاموس المحيط (٤٨٧ – مادة ن ك ر).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٨٠)، والاقتراح (١٧)، واختصار علوم الحديث (٥٨)، والنكت لابن حجر (٢/ ٦٧٤).

(٣) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٦٧٥)، ونزهة النظر (٧٢)، وفتح المغيث (١/ ٢٥٠).

قال السيوطي في الألفية:

المنكرُ الـذي روىٰ غيرُ الثقَة ... مخالفًـا في نُخبـةٍ قـد حقَّقَـهْ

مثال المُنكَر:

١. المنكر بمعنىٰ الشاذ: تقدم ذكر الأمثلة عليه في الدرس السابق.

ومن باب الفائدة: فقد وصف أبو داود رواية همّام بن يحيىٰ - في مثال الشذوذ في المتن في الدرس السابق - بأنها منكرة.

٢. المنكر (الضعيف المخالف للمقبول):

مثاله: ما رواه حُبَيِّب بن حَبِيب، عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن العَيزار بن حُرَيث، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «**من أقام الصلاة، وآتىٰ الزكاة، وحجَّ، وصام، وقَرَىٰ الضيفَ؛ دخل الجنة**»[(١)].

ورواه الثقات، كمَعمَر بن راشد[(٢)]، وعمار بن رُزَيق[(٣)]، عن أبي إسحاق، عن العيزار، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا.

وحُبَيِّب بن حَبيب ضعيف[(٤)]، وقد خالف الثقات في رفع الحديث، فحديثه منكر.

قال أبو زرعة: «هذا حديث منكر، إنما هو عن ابن عباس، موقوف»[(٥)].

الفرق بين المنكر والشاذ:

بالنظر إلىٰ المعاني المتقدِّمة التي يستعملها أهل الحديث عند إطلاق النكارة، يتبيَّن ما يأتي:

١. بالنظر إلىٰ المعنيَين الأوَّلَين: المنكر مرادف للشاذ؛ لأنه بنفس معناه.

٢. وبالنظر إلىٰ المعنىٰ الثالث: يفارق المنكرُ الشاذَّ في حال راويه؛ فراوي الحديث المنكر ضعيف، وراوي الشاذ مقبول (ثقة أو صدوق).

حكم الحديث المنكر ورتبتُه:

الحديث المنكر من أقسام الحديث الضعيف.

فإن أُطلِقت النكارة بمعنىٰ الشذوذ؛ فقد تقدم التفصيل في ذلك في الدرس السابق.

وإن أُطلِقت بمعنىٰ مخالفة الضعيف للمقبول؛ فالمنكر -في هذه الحالة- من أشد أقسام الضعيف وَهنًا، ولا يَصلح للاعتبار؛ لأن تلك المخالفة تكشف أن حديثَ الراوي الضعيف خطأٌ، وأنَّ احتمال ضبطه للحديث يكاد يكون معدومًا، فلا يمكن أن يُعتبَر به في هذه الحال[(٦)]. والله أعلم.

(١) أخرج حديثه: الطبراني في الكبير (١٢/ ١٣٦، رقم: ١٢٦٩٢).
(٢) أخرج حديثه: معمر في جامعه، كما في مصنف عبد الرزاق (٢٠٥٢٩).
(٣) أخرج حديثه: الحربي في إكرام الضيف (٥٢).
(٤) انظر: لسان الميزان (٢/ ٥٥٧).
(٥) العلل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٥٩).
(٦) انظر: شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٥)، وتدريب الراوي (١/ ٣٤٧).

الدرس الثالث عشر: المُعَلُّ

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح معنىٰ المُعَلِّ والعِلَّة.

٢. يبيِّن صفةَ الإسناد الذي يتطرَّق إليه التعليل.

٣. يشرح أهمَّ الطرق لمعرفة العلة.

٤. يذكر مثالين علىٰ وقوع العلة في الإسناد والمتن.

٥. يعدِّد اثنين من أشهر المصنفات في الأحاديث المُعَلَّة.

نشاط تمهيدي (٥-٣٢)

أخرج ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٢٣) قصة وقعت لأبي زرعة الرازي مع أحد أصحاب الرأي عند بيانه علّة حديث. ارجع إلىٰ القصة واستنبط منها مع زملائك الفوائد المتعلقة بالدرس. ويمكن الاطلاع علىٰ القصة بالمسح علىٰ رمز (QR).

.....

.....

.....

.....

.....

.....

قال ابن حجر: "وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقِّها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلَّم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد ابن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني". نزهة النظر (٩٢).

تعريف المُعَلِّ:

المُعَلُّ في اللغة: اسم مفعول من «أُعِلَّ، يُعَلُّ»؛ إذا أصابته عِلَّة، وهي المرَض[١].

والمُعَلُّ في الاصطلاح: **حديثٌ اطُّلِعَ فيه علىٰ علَّةٍ تقدح في صحته، مع أن ظاهرَه السلامةُ منها**[٢].

والعِلَّة: **أسبابٌ خفيَّةٌ تقدح في صحة الحديث، ظاهرُه السلامة منها**[٣].

فالحديث المُعَلُّ تحققت فيه شروط القبول ظاهرًا؛ من حيث ثقة رواته واتصال إسناده، لكن بعد التفتيش فيه أكثر، وجَمعِ طرق الحديث، والنظر في قرائن الترجيح، يتبين للناظر أو الناقد أن في الحديث سببًا يقدح في صحته، وهذا السبب يسميه أهل الحديث علَّةً.

مثل: أن يرد الحديث بسند ظاهره الصحة، رجاله ثقات وسنده متصل، لكن بعد جمع الطرق يتبين أن راويَ الحديث قد خالف غيره من الثقات، وأن الراجح في الحديث أنه مرسل، والمرسل من أنواع الضعيف.

الإسناد الذي يتطرَّق إليه التعليل:

تقدَّم أن الحديثَ المُعَلَّ ظاهرُه الصحة والسلامة من أسباب الضعف، فالعلةُ إنما تتطرَّق إلىٰ الأسانيد التي ظاهرها الصحة، أما الأسانيد التي يكون فيها الضعف ظاهرًا؛ كالطعن في الرواة، أو الانقطاع الظاهر في الإسناد؛ فهذه الأسانيد لا يُطلَق عليها بأنها معلة في الاصطلاح[٤].

ولذا قال أبو عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ): «وإنما يُعلَّل الحديثُ من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخلٌ، فإن حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ»[٥].

طرق معرفة العِلَّة:

يمكن التوصل إلىٰ إدراك وقوع العلة في الحديث بطرق؛ أهمها:

١. جمع طرق الحديث، والمقارنة بينها، والنظر في مخالفة الراوي لغيره من الرواة[٦].

فبعد جمع الطرق قد يتبين للناظر أن الراوي قد خالف غيره من الثقات، وأنه قد وهم في سند الحديث أو متنه.

ولذا لا يمكن الوصول إلىٰ الحكم بثبوت الحديث إلا بعد جمع طرقه والموازنة بينها؛ حتىٰ يُحترَز من وقوع الوهم من الراوي الثقة، قال ابن المديني: «الباب إذا لم تُجمَع طرقُه؛ لم يتبيَّن خطؤُه»[٧].

---

(١) انظر: تاج العروس (٣٠/ ٤٧ - مادة ع ل ل).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث (١١٩)، ومقدمة ابن الصلاح (٩٠)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٧)، والنكت لابن حجر (١/ ٢٣٦)، وفتح المغيث (١/ ٢٧٦).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٠)، وفتح المغيث (١/ ٢٧٥).

(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٠)، والنكت لابن حجر (٢/ ٧١٠).

(٥) معرفة علوم الحديث (١١٢).

(٦) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٠)، ونزهة النظر (٩٢).

(٧) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢١٢).

٢. تفرُّد الراوي:

والتفرُّد في نفسه ليس علةً، فأفراد الرواة الثقات صحيحة، ولا يشترط للحكم بصحة الحديث أو حُسنِه أن يتابَع الراوي عليه.

لكنَّ التفرُّدَ مظنّةٌ لوقوع العلة، مع وجود قرائن أخرىٰ تكشف عن ذلك؛ كأن يكون الراوي المتفرِّد متكلَّمًا في حفظه، ويتفرَّد بالحديث عن راوٍ مكثرٍ دون سائر أصحابه، أو يكون في متن الحديث نوع غرابةٍ أو نكارةٍ، ونحو ذلك من القرائن[١].

نشاط (٥-٣٣)

◂ قال السيوطي في الألفية:

يُدرِكُها الحافظُ بالتَّفرُّدِ	والخُلْفِ مع قرائنٍ فيهتدِي
للوهمِ بالإرسالِ أو بالوقفِ أوْ	تداخُلٍ بين حديثَين حَكَوا
بحيث يقوَىٰ ما يظنُّ، فقضَىٰ	بضَعفِهِ أو رابَهُ فأعرضا
والوجهُ في إدراكها جَمعُ الطُّرُقْ	وسَبرُ أحوال الرُّواةِ والفِرَقْ

◂ ارجع إلىٰ أحد شروح ألفية السيوطي، واكتب شرحًا مختصرًا لهذه الأبيات.

.....

.....

.....

.....

أين تقع العلة؟

يمكن أن تقع العلة في الإسناد، ويمكن أن تقع في المتن:

١. العلة في الإسناد: كرفع حديث موقوف، أو وصل حديث مرسَل، أو زيادة راوٍ في الإسناد خطأً، أو إبدال راوٍ براوٍ آخر خطأً، ونحو ذلك[٢].

ومثاله: ما أخرجه أبو داود[٣] وغيره، من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب السَّختياني، عن أبي قِلابة، عن عبد الله بن يزيد الخَطْمي، عن عائشة ﵂ قالت: كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل، ويقول: «**اللهم هذا قَسْمي فيما أملك، فلا تَلُمْني فيما تملِكُ ولا أملك**».

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٠)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٢)، وفتح المغيث (١/ ٢٧٥).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩١).

(٣) سنن أبي داود (٢١٣٤).

هذا الإسناد ظاهره الصحة؛ فرجاله ثقات، وظاهره الاتصال.

لكن بعد جمع طرق الحديث يتبيَّن أن حماد بن سلمة قد أخطأ في سنده؛ فقد رواه غير واحدٍ من الثقات، عن أيوب عن أبي قِلابة عن النبي ﷺ، مرسلًا[1].

وقد رجح البخاري[2] والدارقطني[3] وغيرهما روايةَ الجماعة المرسلة.

فظهر أن الصواب في الحديث الإرسال، والمرسل من أقسام الضعيف، وبذلك يكون الحديث الموصول مُعَلًّا.

٢. **العلة في المتن:** ووقوعها في المتن أقل من وقوعها في الإسناد؛ كالوهم في سياق لفظ الحديث، أو زيادة لفظة في الحديث خطأً، ونحو ذلك[4].

ومثاله: ما تقدم في مبحث «الشاذ»، في حديث: «**كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاءَ وضع خاتمَه**»[5].

فهذا الحديث رواه همام بن يحيىٰ العَوذي، بسند ظاهره الصحة، لكن تبين بعد جمع طرق الحديث أن همَّامًا قد وهم في متنه، وأن الصواب فيه: «أن النبي ﷺ اتخذ خاتمًا من وَرِق، ثم ألقاه».

فظهر بذلك أن متن الحديث الذي رواه همَّام مُعَلٌّ.

نشاط (٥-٣٤)

- قال عبد الرحمن بن مهدي: "معرفة الحديث إلهام، فلو قلتَ للعالم يُعلِّل الحديثَ: من أين قلتَ هذا؟ لم يكن له حجةٌ". معرفة علوم الحديث (١١٢).
- ما رأيك في قول ابن مهدي ﷺ؟ هل إعلال المحدِّث للحديث يكون بلا حجة؟! ناقش ذلك مع زملائك ومحاضر المادة.

.....

.....

أشهر المصنفات في المُعَلِّ:

اعتنىٰ أهل العلم بالتصنيف في بيان علل الأحاديث، ومن أشهر تلك المصنفات:

١. **علل الحديث:** لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).

مرتب علىٰ الأبواب، وهو عبارة عن مسائل جمعها ابن أبي حاتم، أجاب عنها أبو حاتم وأبو زُرعة الرَّازِيان، رحمة الله عليهما.

---

(١) أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٥٣٤)، والطبري في التفسير (١٠٦٣٧).
(٢) انظر: ترتيب العلل الكبير للترمذي (٢٨٦).
(٣) العلل (١٣/ ٢٧٩).
(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩١).
(٥) انظر: (ص ٢٠٤).

٢. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية:** لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ).

مرتب علىٰ المسانيد، وهو في الأصل مسائل أجاب عنها الدارقطني، جمعها تلميذه أبو بكر البَرْقاني (٤٢٥هـ).

وهو أكبر كتاب مطبوع في العلل.

تنبيهات

أولًا: يستخدم أهل العلم لفظَي «المُعَلَّل» و «المَعْلُول» كثيرًا، بدل لفظ «المُعَلِّ»، والمعنىٰ واحد، لكن لفظ «المُعَلّ» هو الأصوب لغةً[١]. والله أعلم.

ثانيًا: تقدم أن مصطلح «العلة» يطلق علىٰ السبب الخفي القادح في صحة الحديث، لكن يطلق هذا الاصطلاح كثيرًا في كتب العلل علىٰ أحاديث عللها ظاهرة، فتشمل أي خلل في شروط الحديث ظاهرة أو خفية؛ كالطعن في الرواة، وانقطاع الإسناد، فهي علل بالمصطلح العام للعلة[٢].

وتطلق أحيانًا علىٰ ما ليس بقادح أصلًا؛ كإرسال الحديث الذي وصله ثقة حافظ[٣].

ثالثًا: ما كان من الأسانيد مُعلًّا لمخالفة راويه؛ فهو النوع الأول من الشاذِّ السابق ذكرُه، وما كان مُعَلًّا للتفرُّد به فهو النوع الثاني من الشاذِّ، وفرَّق الحاكم بينهما بأنْ جعل الأول هو المعلَّ، والثاني هو الشاذَّ، وهو تفريقٌ جيدٌ، ولكنَّ كلامَ غيره يجري علىٰ هذا وهذا، دون التزام التفريق بينهما، فيكون المعلُّ أعمَّ من الشاذِّ.

نشاط (٥-٣٥)

- تقدَّم التنبيه علىٰ أن أهل الحديث قد يطلقون العلة أحيانًا علىٰ أسباب الضعف الظاهرة. استخرج مثالًا علىٰ هذا الإطلاق من كلام المحدِّثين مستعينا بكتاب (نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية) للزيلعي.

.....

.....

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. جهود المحدثين في بيان علل الحديث، لعلي بن عبد الله الصياح .

٢. مقارنة المرويات، لإبراهيم بن عبد الله اللاحم.

٣. العلة وأجناسها عند المحدثين، لمصطفىٰ باحو.

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٨٩)، والنكت للزركشي (٢/ ٢٠٤ - ٢٠٦)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٢١١)، والتقييد والإيضاح (١١٦ - ١١٨).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٣)، وفتح المغيث (١/ ٢٨٦).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٣)، وفتح المغيث (١/ ٢٨٧).

الدرس الرابع عشر: زيادة الثّقة

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح المقصود بزيادة الثقة في اصطلاح أهل الحديث.

٢. يمثل لزيادة الثقة في الإسناد والمتن.

٣. يبيِّن مذهب أهل الحديث في قبول زيادة الثقة وردِّها.

٤. يشرح العلاقة بين زيادة الثقة، وبين تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف.

نشاط تمهيدي (٥-٣٦)

- استمع زملاء لك إلىٰ محاضرة، فسألتهم عن مضمونها فاتفقوا في ذكر موضوعاتها، إلا أن أحدهم ممن تثق بعلمه زاد موضوعًا لم يذكره الباقون، فما موقفك من هذه الزيادة؟

.....

.....

تعريفها:

أن يرويَ جماعةٌ من الرواة حديثًا واحدًا، بإسنادٍ واحدٍ ومتنٍ واحدٍ، فيزيد بعض الثقات زيادةً في سند الحديث أو في متنه، لم يذكرها سائر رواة الحديث[(١)].

ولزيادة الإيضاح نقول:

١. لا بد أن تكون **الرواية لحديثٍ واحدٍ في كلا الطرفين** (الزائد، والمزيد عليه).

فإذا اختلف الصحابي، أو تبيَّن أنهما حديثان مختلفان؛ فلا تعدُّ هذه الصورة من زيادة الثقة، إلا إن ظهر بالقرائن أن أحد الرواة أخطأ في تسمية الصحابي[(٢)].

٢. المراد بـ«الثقة» هنا: **من يُقبَل حديثُه**، فيشمل راوي الحديث الصحيح وراوي الحديث الحسن لذاته، فزيادة الراوي الصَّدوق داخلةٌ في هذه المسألة[(٣)].

٣. **لا يشترط أن يكون الزائد راويًا واحدًا فقط**، فلو ذكر الزيادة راويان أو أكثر فهو داخل في هذه المسألة، فالمراد جنس الثقات، لا الثقة الواحد[(٤)].

(١) انظر: النكت للزركشي (٢/ ١٨٩)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٥).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٥)، والنكت لابن حجر (٢/ ٦٩١ - ٦٩٢)، وفتح المغيث (١/ ٢٦٨).

(٣) انظر: نزهة النظر (٦٨).

(٤) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٢)، وشرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم (١٩٠).

موضع زيادة الثقة:

قد تقع زيادة الثقة في الإسناد، وقد تقع في المتن:

١. الزيادة في الإسناد: كزيادة الوصل علىٰ الإرسال، وزيادة الرفع علىٰ الوقف، وزيادة راوٍ في أثناء الإسناد، ونحو ذلك.

ومثالها: ما رواه سفيان بن عُيينة، عن عمرو بن دينار، عن عَوسَجة، عن **ابن عباس** ﷺ: «**أن رجلًا مات علىٰ عهد رسول الله ﷺ، ولم يدع وارثًا إلا عبدًا، هو أعتقه**»(١).

والحديث رواه حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة مرسلًا، لم يذكر ابن عباس ﷺ(٢).

وسفيان بن عيينة: ثقة حافظ، وقد زاد في سنده ابن عباس ﷺ، فروايته من زيادات الثقات في الأسانيد.

٢. الزيادة في المتن: كزيادة لفظةٍ أو جملةٍ في متن الحديث، لم يذكرها سائر الرواة.

ومثالها: ما رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ: «**أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان علىٰ كلِّ حرٍّ أو عبدٍ، ذكرٍ أو أنثىٰ، من المسلمين**»(٣).

والحديث رواه عبيد الله بن عمر وأيوب السختياني وغيرهما، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، دون ذكر لفظة: «**من المسلمين**»(٤).

ومالك بن أنس: ثقة حافظ، وقد زاد في متن الحديث هذه اللفظة، فروايته من زيادات الثقات في المتون.

مذهب أهل الحديث في قَبول الزيادة وردِّها:

ذهب بعض أهل الحديث من المتأخرين إلىٰ القول بقَبول زيادة الثقة مطلقًا، وقد شاع مثل هذا القول في جملةٍ من كتب الاصطلاح من غير تحقيق للمسألة، وهو في الحقيقة ليس مذهب أهل الحديث، بل هو مذهب جمهور الفقهاء والأصوليين(٥).

ومنهم من فرَّق بين الزيادة المنافية وغير المنافية، فقبل الثانية مطلقًا، وفصَّل في الأولىٰ(٦).

◄ **سؤال:** "ذهب بعض أهل الحديث من المتأخرين إلىٰ القول بقَبول زيادة الثقة مطلقًا".
ما أسباب هذا التوجُّه؟ وهل له آثار سلبية؟ بيِّن رأيك في هذه القضية.

.....

.....

.....

(١) أخرجه الترمذي (٢١٠٦).
(٢) أخرجه البيهقي في الكبرىٰ (٦/ ٢٤٢).
(٣) أخرجه البخاري (١٥٠٤)، ومسلم (٩٨٤).
(٤) أخرجه مسلم (٩٨٤)، من طرق عن نافع، دون ذكر الزيادة.
(٥) انظر: الكفاية (٤٢٤ - ٤٢٥)، ومقدمة ابن الصلاح (٨٥)، وفتح المغيث (١/ ٢٦١).
(٦) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٨٦ - ٨٧)، ونزهة النظر (٦٨ - ٦٩).

والقول الذي عليه أئمة أهل الحديث ونقّادُهم والمحقِّقون منهم: أنهم لا يحكمون علىٰ زيادة الثقة بحكم كلِّيٍّ مُطَّرِد، بل ينظرون في كل زيادةٍ بحسب القرائن التي تقوي جانب قبولِها أو ردِّها، ولا يعرف عن أحدٍ منهم -عند التحقيق- إطلاق القول بقبول الزيادة، ولا ردّها، بل مردُّ ذلك إلىٰ اعتبار الترجيح بالقرائن، كما تقدم، كما لا يعرف عن أحد من النقاد التفريق بين الزيادة المنافية وغير المنافية.

وهذا القول هو الذي عليه كبار أئمة هذا الشأن؛ كعبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ)، ويحيىٰ بن سعيد القطّان (١٩٨هـ)، وعلي بن المديني (٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، والبخاري (٢٥٦هـ)، وأبي زرعة (٢٦٤هـ)، وأبي حاتم (٢٧٧هـ)، وغيرهم[١].

ويؤكِّد هذا المذهب: أن أهل الحديث يشترطون في قَبول الحديث سلامتَه من الشذوذ والعلة القادحة، والشذوذُ والعلةُ القادحة يَطْرَآنِ علىٰ أحاديث الرواة الثقات، فمن زيادات الثقات ما يُرَدُّ لكونه شاذًّا أو معلًّا، كما تقدم في الأمثلة في الدروس السابقة، وإطلاق القول بقبول الزيادة يخالف كلَّ هذا[٢].

قال ابن حجر: "والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين -كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيىٰ القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم- اعتبارُ الترجيح فيما يتعلَّق بالزيادة وغيرها، ولا يُعرَف عن أحدٍ منهم إطلاقُ قَبول الزيادة". نزهة النظر (٦٩ - ٧٠).

تعارض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف، وعلاقته بالزيادة:

تقدَّم أن زيادة الثقة قد تكون في الإسناد وقد تكون في المتن، ومن صور الزيادة في الإسناد: زيادة الوصل علىٰ الإرسال، وزيادة الرفع علىٰ الوقف.

فإذا روىٰ الحديثَ جماعةٌ من الثقات: فرواه بعضهم موصولًا بذكرِ النبي ﷺ، ورواه بعضُهم مرسلًا؛ فهذه صورة تعارض الوصل والإرسال، وهي داخلة في مسألة زيادة الثقة؛ لأن الوصل زيادةٌ في الإسناد.

وإذا روىٰ الحديثَ جماعةٌ من الثقات: فرواه بعضهم مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ، ورواه بعضُهم موقوفًا علىٰ الصحابي؛ فهذه صورة تعارض الرفع والوقف، وهي داخلة في مسألة زيادة الثقة؛ لأن الرفع زيادةٌ في الإسناد أيضًا.

(١) انظر: النكت للزركشي (٢/ ١٧٥ - ١٧٦)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٧)، والنكت لابن حجر (٢/ ٦٨٨ - ٦٩٠)، ونزهة النظر (٦٩ - ٧٠)، والنكت الوفية (١/ ٤٢٦ - ٤٢٨)، وفتح المغيث (١/ ٢٦٦)، وتوجيه النظر (١/ ٥١٠ - ٥١١).

(٢) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٦١٢)، ونزهة النظر (٦٩).

والكلام في هاتين المسألتَين فرعٌ عن الكلام في مسألة زيادة الثقة، فالصحيح أنه لا يُطلَق القول بترجيح الوصل علىٰ الإرسال، أو ترجيح الوقف علىٰ الرفع، ولا عكسه، بل يُرجَع في الموازَنة إلىٰ النظر في القرائن المحتفَّة بكلِّ وجهٍ، ويُحكَم للوجه الأقوىٰ منهما[1].

نشاط (٥-٣٧)

أكمل الجدول الآتي في ذكر أمثلة لتعارض الوصل والإرسال، وتعارض الرفع والوقف، مع ذكر قائل المثال والمصدر، واستعن في ذلك بزملائك، واعرضه علىٰ محاضر المادة.

تعارض الوصل	ترجيح الوصل	مثاله:	القائل:	المصدر:
	ترجيح الإرسال	مثاله:	القائل:	المصدر:
تعارض الرفع والوقف	ترجيح الرفع	مثاله:	القائل:	المصدر:
	ترجيح الوقف	مثاله:	القائل:	المصدر:

تنبيهات

أولًا: قرائن الترجيح في مسألة زيادة الثقة كثيرة جدًّا؛ كالترجيح بالعدد، أو بكون الراوي أحفظ وأضبط، أو كونه مختصًّا بشيخه، أو بَلَديَّه، وغير ذلك.

وقد تكون القرائن دالةً علىٰ مرجوحية الزيادة ورَدِّها؛ كسلوك الجادَّة، أو دخول حديثٍ في حديثٍ، أو كون الراوي متكلِّمًا في روايته عن شيخه، ونحو ذلك.

ولا ضابطَ لتلك القرائن والمرجحات، بل يختلف النظر من حديث إلىٰ حديث، ولكل حديث نقدٌ خاصٌّ ونظرٌ يختصُّ به، ليس لغيره من الأحاديث[2].

ثانيًا: ورد في كلام بعض النقاد ما يوهِم أنه يقبل الزيادة مطلقًا، كما نُقِل عن البخاري والدارقطني في بعض الأحاديث.

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٧١ - ٧٢)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٧)، والنكت لابن حجر (٢/ ٦٠٤)، والنكت الوفية (١/ ٤٢٦)، وفتح المغيث (١/ ٢١٤ - ٢١٧، ٢٦٦).

(٢) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٧١٢).

ومرادُهما بذلك قبول زيادةٍ مخصوصةٍ في تلك الأحاديث، فالبخاري والدارقطني قد ردَّا كثيرًا من زيادات الثقات، ومن نظر في نقدهما للأحاديث تبين له قطعًا أنهما لم يكونا يريان أن الزيادة مقبولة مطلقًا[1].

ثالثًا: تفرُّدُ الراوي الثقة بالحديث من أصله -بحيث لم يشاركه في الرواية غيرُه- غيرُ داخل في مسألة زيادة الثقة، كما تقدم.

فتفرُّد الثقة مقبولٌ إن عُلِم ضبطُه، لكن قد يردُّ النقاد بعض تفرُّدات الثقات لقرائن تظهر في الإسناد أو المتن، فيغلب علىٰ الظن أن الراوي الثقة قد وهم في هذا الحديث، أو يتوقَّف في قبول حديثه حتىٰ يُتابَع[2]. والله أعلم.

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٠ - ٦٤٣).

٢. قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في فتح الباري، لنادر بن السنوسي العمراني.

ملخص الدرس

لخّص الدرس السابق في ضوء المخطط التالي:

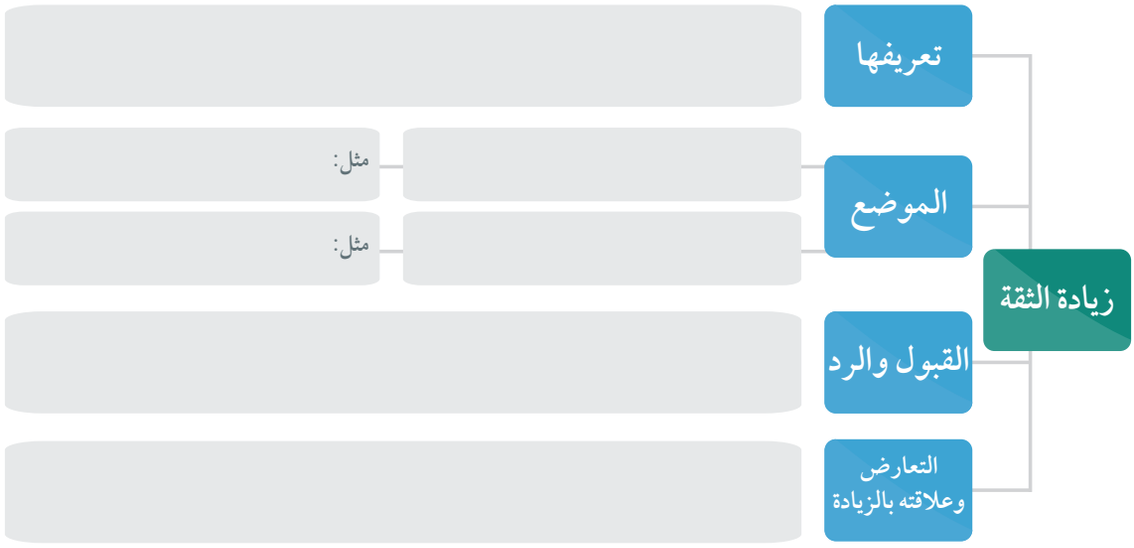

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٢، ٦٥٧ - ٦٥٩، ٨٣٨).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٨)، وفتح المغيث (١/ ٢١٧ - ٢١٨).

الدرس ١٥

الدرس الخامس عشر: المُدْرَج

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح المقصود بالمدرَج.

٢. يبيِّن صور الإدراج في المتن والإسناد، مع التمثيل لكلٍّ منها.

٣. يذكر سببين من الأسباب الحاملة علىٰ الإدراج.

٤. يشرح طرق معرفة الإدراج.

٥. يبيِّن حكم الإدراج.

نشاط تمهيدي (٥-٣٨)

◂ إذا بلغك خبر بواسطة ناقل عن المخبر، فهل تستطيع أن تتأكد من أن ناقل الخبر لم يزد فيه؟

.....

تعريف المُدرَج:

المُدرَج في اللغة: اسم مفعول من «أُدْرِجَ، إدراجًا»؛ إذا أُدخِل. فالإدراج: الإدخال، والمُدرَج: المُدخَل[١].

والمُدرَج في الاصطلاح: ما أُدخِلَ في متنِه كلامٌ ليس منه، أو غُيِّرَ سياقُ إسنادِه[٢].

فالإدراج قد يكون بإدخال الراوي كلامًا في متن الحديث، وهذا الكلام في الأصل ليس من المتن.

وقد يكون الإدراج بتغيير الإسناد عن سياقه الصحيح.

وسيأتي مزيد تفصيلٍ لذلك فيما يأتي.

أقسام المُدرَج:

ينقسم المُدرَج بحسب موضع وقوع الإدراج إلىٰ قسمَين رئيسَين:

١. مُدرَج المَتن: وهو أن يدخل الراوي في متن الحديث كلامًا ليس منه، من غير تمييزٍ وبيانٍ لذلك، ففيه إدخال موقوف بمرفوع[٣].

---

(١) انظر: تاج العروس (٥/ ٥٥٥ - مادة د ر ج).

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث (١٣٠).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٥)، والاقتراح (٢٣)، والتقييد والإيضاح (١٢٨)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨١٢)، وفتح المغيث (١/ ٢٩٧).

وله ثلاث صور:

الصورة الأولىٰ: أن يقع الإدراج في أول المتن.

وهو نادر جدًّا.

ومثاله: حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «**أَسبِغوا الوضوء، ويلٌ للأعقاب من النار**»(١).

والقدر المرفوع منه هو: «ويلٌ للأعقاب من النار»، وأما قوله: «أسبِغوا الوضوء»؛ فهو من كلام أبي هريرة ﷺ، كما ورد مبيَّنًا في بعض روايات الحديث(٢).

الصورة الثانية: أن يقع الإدراج في وسط المتن.

وهو قليل.

ومثاله: حديث بُسرة بنت صفوان ﷺ مرفوعًا: «**مَن مسَّ ذكرَه أو أُنثَيَيه أو رَفْغَيه؛ فليتوضَّأ**»(٣).

والقدر المرفوع منه هو: «مَن مسَّ ذكره فَليتوضَّأ»، وأما قوله: «أو أُنثَيَيه أو رَفْغَيه»؛ فهو من كلام عُروة بن الزبير – أحد رواة الحديث – كما جاء مبيَّنًا في بعض الراويات(٤).

الصورة الثالثة: أن يقع الإدراج في آخر المتن.

وهو الأكثر.

ومثاله: حديث ابن مسعود ﷺ في التشهد: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، وعلَّمني التشهد: «**التحيات لله**»، فذكر الحديث، وفي آخره: «**أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، فإذا قلتَ ذلك فقد قضيتَ صلاتَك، إن شئتَ أن تقومَ فقُم، وإن شئتَ أن تقعدَ فاقعُد**»(٥).

وقوله: «فإذا قلتَ ذلك فقد قضيتَ صلاتَك» إلىٰ آخر الحديث، ليس من كلام النبي ﷺ، بل من كلام ابن مسعود ﷺ، أدرجه بعض الرواة، كما جاء مبيَّنًا في بعض روايات الحديث(٦).

نشاط (٥-٣٩)

- قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن للزُّهري: "إذا حدَّثتَ فبيِّن كلامَك من كلام النبي ﷺ"(٧). ماذا تفهَم من كلام ربيعة للزُّهري؟

.....

.....

٢. مُدرَج الإسناد: ويحصل بتغيير الراوي لسياق سند الحديث عن الوجه الصحيح(٨).

وقد ذكر أهل العلم عدة صور للإدراج في الإسناد، نذكر منها صورتين:

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج (١/ ١٥٨، رقم: ٨).
(٢) أخرجه البخاري (١٦٥)، ومسلم (٢٤٢). وانظر: الفصل للوصل المدرج (الموضع السابق)، والتقييد والإيضاح (١٢٨).
(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٠٠، رقم: ٥١٠).
(٤) انظر: سنن الدارقطني (١/ ٢٦٩ – ٢٧٠)، والفصل للوصل المدرج (١/ ٣٤٥ – ٣٤٧)، والتقييد والإيضاح (١٣٠).
(٥) أخرجه أبو داود (٩٧٠)، وأحمد (٤٠٠٦).
(٦) انظر: سنن الدارقطني (٢/ ١٦٥ – ١٦٧).
(٧) جزء القراءة خلف الإمام (٢٨).
(٨) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٦)، ونزهة النظر (٩٣).

الصورة الأولىٰ: أن يأخذ الراوي الحديثَ عن جماعةٍ أسانيدُهم مختلفة، فيرويه عنهم بإسنادٍ واحدٍ، من غير بيان الاختلاف[1].

ومثاله: ما رواه عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن منصور والأعمش وواصل الأحدب، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود ﷺ قلت: «**يا رسول الله، أيُّ الذنب أعظم؟**» الحديث[2].

هكذا ساقه عبد الرحمن بن مهدي دون بيان اختلاف الإسناد.

والسياق الصحيح للإسناد: أن منصورًا والأعمش، روياه عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود ﷺ.

أما واصل الأحدب فقد رواه عن أبي وائل عن ابن مسعود ﷺ، من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما[3].

فجمع عبد الرحمن بن مهدي روايةَ الثلاثة في سياق واحد، دون بيان الاختلاف.

الصورة الثانية: أن يسوق الراوي إسناد الحديث، ثم يقول كلامًا من عنده، فيظنُّ الراوي عنه أن ذلك الكلام هو متن الحديث، فيرويه عنه بالإسناد[4].

ومثاله: ما رواه ثابت بن موسىٰ الزاهد، عن شَريك النَّخَعي، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**مَن كَثُرت صلاتُه بالليلِ؛ حَسُن وجهُه بالنهار**»[5].

والواقع أن شَريكًا ذكر سند الحديث، فدخل ثابتٌ المجلس، فلما رأىٰ شريكٌ وجهَه قال: «من كثرت صلاته بالليل ...»، فظن ثابتٌ أن هذا هو متن الحديث، فصار يرويه بذلك الإسناد[6].

أسباب الإدراج:

من أبرز الأسباب الحاملة علىٰ الإدراج[7]:

١. أن يقصدَ الراوي بيانَ حكمٍ أو نحو ذلك، فيذكر الحكمَ، ثم يستدلَّ عليه بقول النبي ﷺ، فيظنُّ بعض الرواة عنه أنَّ كلامَه من صُلب الحديث، فينقله مدرَجًا فيه.

كما في حديث أبي هريرة ﷺ المتقدم: «**أسبِغوا الوضوء**، ويلٌ للأعقاب من النار».

٢. أن يقصد الراوي تفسير كلمة غريبة وردت في أثناء الحديث.

كما في حديث عائشة ﷺ قالت: «وكان يخلو بغار حِراء، فيتحنَّث فيه -**وهو التعبُّد**- الليالِيَ ذوات العدد ...» الحديث[8].

فجملة: «وهو التعبُّد» مدرجةٌ في الحديث، من كلام الزُّهري[9].

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٧ - ٩٨)، ونزهة النظر (٩٣).
(٢) أخرجه البزار في مسنده (١٨٧٥).
(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٨)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٠٤)، وفتح الباري (١٢/ ١١٥)، والمسند المصنف المعلل (١٨/ ٥-١١).
(٤) انظر: نزهة النظر (٩٣).
(٥) أخرجه ابن ماجه (١٣٣٣).
(٦) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣١٦).
(٧) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٨١٧)، والنكت الوفية (١/ ٥٣٦)، وفتح المغيث (١/ ٢٩٧ - ٢٩٨)، وتدريب الراوي (١/ ٣١٧).
(٨) أخرجه البخاري (٣).
(٩) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٨٢٥).

طرق معرفة الإدراج:

يمكن التوصل إلىٰ معرفة وقوع الإدراج في الحديث بطرق عدّة؛ منها[١]:

١. أن يكون في الحديث كلامٌ تستحيل إضافتُه إلىٰ النبي ﷺ.

كما في حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «**للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهادُ في سبيل الله، والحجُّ، وبِرُّ أمي؛ لأحببتُ أن أموتَ وأنا مملوكٌ**»[٢].

فقوله: «والذي نفسي بيده ...» إلىٰ آخر الحديث: مدرجٌ من كلام أبي هريرة ﷺ؛ إذ يستحيلُ أن يتمنَّىٰ رسولُ الله ﷺ أن يكون مملوكًا، ولأن أُمَّه ﷺ توفِّيت وهو صغير[٣].

وقد ورد هذا الكلام مبيَّنًا من قول أبي هريرة ﷺ في بعض روايات الحديث[٤].

٢. أن يصرِّح الصحابي بأنه لم يسمع الجملة من النبي ﷺ.

كما في حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعًا: «**من مات وهو لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار**»[٥].

هكذا جاء في بعض روايات الحديث.

وفي بعضها: عن ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من جعل لله عز وجل نِدًّا دخل النار»، وأخرىٰ أقولُها -ولم أسمعها منه ﷺ- : «من مات لا يجعل لله نِدًّا أدخله الجنة»[٦].

٣. أن يرد الحديث مفصَّلًا للقَدرِ المدرَج عن غيره في روايةٍ أخرىٰ.

كما في الأمثلة السابقة في صور مدرَج المتن.

والحكم بالإدراج في هذا القسم يكون بحسب غلبة ظنِّ الناقد، لكن لا يُقطَع بذلك، بخلاف القسمَين الأوَّلَين[٧].

حكم الإدراج:

يختلف الحكم الشرعي للإدراج باختلاف حال فاعله والحامل عليه(٨):

١. فإذا وقع الإدراج خطأً من الراوي، من غير تعمُّدٍ لفعله؛ فلا حرج علىٰ المخطئ، غير أن كثرة الخطأ تقدح في ضبطه.

٢. وإذا وقع الإدراج عمدًا؛ فلا يخلو من حالين:

أ. أن يقع الإدراج لتفسير لفظةٍ في الحديث: **فالأمر فيه سهل، ولا يحرم**، لكن الأَولىٰ أن ينص الراوي علىٰ بيانه.

ب. أن يقع الإدراج لغير قصد التفسير، مع إيهامًا أنه مرفوعٌ، **فهذا محرَّم**.

(١) أخرجه البخاري (٢٥٤٨).
(٢) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٨١٣).
(٣) أخرجه مسلم (١٦٦٥). وانظر: النكت لابن حجر (٢/ ٨١٣).
(٤) أخرجه الخطيب في الفصل للوصل المدرج (١/ ٢١٧، رقم: ١٦).
(٥) أخرجه أحمد (٣٨١١). وانظر: الفصل للوصل المدرج (١/ ٢١٨ - ٢٢٥).
(٦) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٨١٦).
(٧) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٨)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨١٩)، وفتح المغيث (١/ ٣٠٨)، وتدريب الراوي (١/ ٣٢٢)، والحديث الضعيف للخضير (٢٠٣).
(٨) انظر: الاقتراح (٢٣)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨١٢)، ونزهة النظر (٩٤)، وفتح المغيث (١/ ٣٠١ - ٣٠٢).

نشاط (٥-٤٠)

في ضوء دراستك لموضوع زيادة الثقة والمدرج، وازن بينهما باستخدام الشكل التالي:

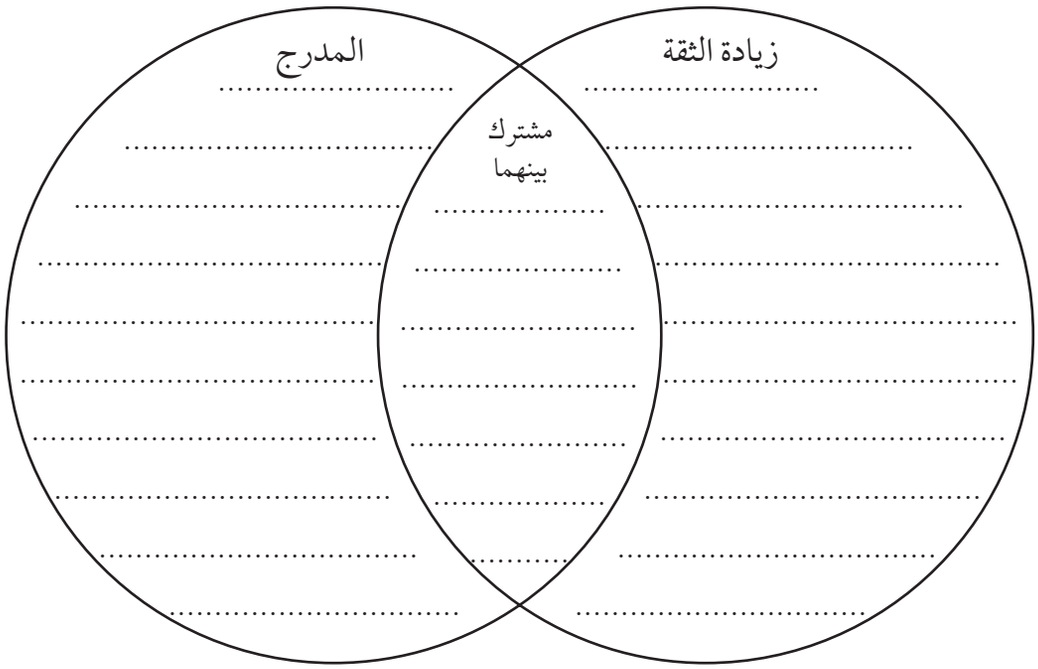

أشهر المصنفات في المُعَلّ:

١. **الفَصْل للوَصْل المُدرَج في النقل:** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المعروف بالخطيب (٤٦٣هـ).

وهو أول مصنَّف في الباب، وفيه (١١١) حديثًا، وهو مطبوع.

٢. **تقريب المنهَج في ترتيب المُدرَج:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

رتَّب فيه كتاب الخطيب علىٰ الأبواب، ثم اختصر أسانيده، واستدرك عليه[1].

وهو مفقود فيما نعلم.

٣. **المَدرج إلىٰ المُدرج:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (٩١١هـ).

لخَّص فيه كتاب ابن حجر، مقتصرًا علىٰ مدرج المتن، وزاد عليه بعض الأحاديث، فصار جملةُ ما فيه (٧٠) حديثًا، وهو مطبوع.

مراجع مفيدة للاستزادة:

١. حمل الروايات بعضها علىٰ بعض وأثره في الرواية، لغادة الحميد.

٢. الإدراج. أسبابه ووسائل معرفته، لشَرَف القضاة وحميد قوفي.

(١) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٨١١)، وفتح المغيث (١/ ٣٠٨).

الدرس السادس عشر: المقلوب

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح معنىٰ الحديث المقلوب.

٢. يشرح صور القَلْب في الإسناد والمتن، مع التمثيل لكلٍّ منها.

٣. يعدِّد أبرزَ الأسباب الحاملة علىٰ قَلْب الحديث.

٤. يبيِّن حكم قَلْب الحديث.

نشاط تمهيدي (٥-٤١)

- هل معرفة وجود إبدال راوٍ بآخر في إسناد الحديث أو إبدال لفظ بآخر في متنه أمر سهل؟ وعلامَ يدلُّ اكتشاف المحدثين لهذا الإبدال في رواية الراوي؟

.....

تعريف المَقلُوب :

المَقلُوب في اللغة: اسم مفعول من: «قُلِبَ، قَلْبًا»؛ إذا حُوِّل عن وَجهه[١].

والمَقلُوب في الاصطلاح: **ما أُبدِل في سنده أو متنِه شيءٌ بآخر، خطأً أو عمدًا**[٢].

فمدار وقوع القَلْب في الحديث علىٰ الإبدال، سواء كان هذا الإبدال في السند أو في المتن؛ فيُبَدل راوٍ براوٍ آخر، أو لفظٌ بلفظٍ آخر، وربما يُبدَل سندٌ برُمَّته بسندٍ آخر، علىٰ تفصيلٍ يأتي قريبًا.

نشاط (٥-٤٢)

- بيّن العلاقة بين (المقلوب)، (المدرج)، و(المزيد في متصل الأسانيد)، وناقش إجابتك مع محاضر المادة .

.....

أقسام القَلْب:

ينقسم القَلْب بحسب موضع وقوعه إلىٰ قسمَين:

١. القَلْب في الإسناد

وله ثلاث صور:

(١) انظر: القاموس المحيط (١٢٧ – مادة ق ل ب).

(٢) انظر: فتح الباقي (١/ ٢٩٧)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (٣١٥)، ومنهج النقد في علوم الحديث (٤٣٥).

الصورة الأولىٰ: إبدال أحد رواة الإسناد براوٍ آخر[١].

مثاله: ما رواه حمَّاد بن عمرو النَّصيبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «**إذا لقيتم المشركين في طريقٍ فلا تبدؤوهم بالسلام**»[٢].

فهذا الإسناد مقلوب؛ قلَبَه حماد النَّصيبي، فجعله عن الأعمش، وإنما هو: عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ[٣].

وإذا تعمَّد الراوي هذا القلب؛ فإن أهل الحديث يُسَمُّون فعلَه سرقةَ الحديث[٤].

الصورة الثانية: إبدال إسناد الحديث بإسنادٍ آخر[٥].

ومثاله: ما فعله أهل بغداد لامتحان الإمام البخاري رحمه الله، حيث جاؤوا بمئة حديثٍ مقلوبة الأسانيد، فجعلوا سند كلِّ حديثٍ لمتنٍ آخر، ومتنَه لسندٍ آخر، وألقوها علىٰ البخاري، فردَّ كلَّ إسنادٍ إلىٰ متنه[٦].

الصورة الثالثة: القلب في أسماء الرواة[٧].

ويحصل القلب في الأسماء بالتقديم والتأخير، كإبدال اسم الراوي باسم أبيه.

ومثاله: تسمية الراوي «كعب بن مُرَّة» بدل «مُرَّة بن كعب»، ونحو ذلك[٨].

٢. القَلْب في المتن: وهو إعطاء أحد الشيئين ما اشتهر للآخر[٩].

ومثاله: بعض ألفاظ حديث أبي هريرة ﷺ، في السبعة الذين يُظِلُّهم الله في ظلِّه، ففيه: «**ورجلٌ تصدَّق بصدقة، فأخفاها، حتىٰ لا تعلم يمينُه ما تنفقُ شمالُه**»[١٠].

وهذا المتن مقلوب، والصواب فيه: «حتىٰ لا تعلم شمالُه ما تنفقُ يمينُه»[١١].

◂ **سؤال**: هل لقلب الإسناد أكثر من صورة ؟

.....

.....

الأسباب الحاملة على القَلْب:

من أبرز الأسباب التي تحمل الراوي علىٰ قَلب الحديث[١٢]:

١. أن يقعَ القلب سهوًا وخطأً من الراوي في بعض الأحيان.

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٠١)، والاقتراح (٢٥)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٦٤).
(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٣٥٨).
(٣) أخرجه مسلم (٢١٦٧). وانظر: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٠).
(٤) انظر: الاقتراح (٢٦)، الموقظة (٦٠)، وفتح المغيث (١/ ٣٣٦).
(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٠١)، والموقظة (٦٠)، واختصار علوم الحديث (٨٧)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٦٤)، وفتح المغيث (١/ ٣٣٦).
(٦) انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٠)، ومقدمة ابن الصلاح (١٠١).
(٧) انظر: الموقظة (٦٠)، ونزهة النظر (٩٤).
(٨) انظر: المصدرين السابقين.
(٩) انظر: نزهة النظر (٩٥)، وفتح المغيث (١/ ٣٤٥).
(١٠) أخرجه مسلم (١٠٣١).
(١١) أخرجه البخاري (٦٦٠).
(١٢) انظر: الاقتراح (٢٥)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢١)، ونزهة النظر (٩٦)، وفتح المغيث (١/ ٣٣٩)، وتدريب الراوي (١/ ٣٤٦).

٢. امتحان المحدِّث، والتثبُّت من ضبطه وإتقانه.

٣. الإغراب: ويراد به أن يأتي الراوي بسندٍ نادرٍ فيه غرابة؛ ليرغِّب الناس في روايته، ولا يفعل مثلَ هذا الرواةُ الثقات، إنما يقع من بعض الضعفاء والمتَّهمين.

نشاط (٥-٤٣)

- قال حماد بن سلمة: "كنتُ أَقلِبُ علىٰ ثابتٍ البُناني حديثَه، وكانوا يقولون: القُصَّاص لا يحفظون، وكنت أقول لحديث أنس: كيف حدَّث كعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ؟ فيقول: لا، إنما حدَّثَناه أنس، وأقول لحديث عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ: كيف حدَّثك أنس؟ فيقول: لا، إنما حدَّثَناه عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ". الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٣٥).
- في أي أسباب القَلبِ يدخل صنيعُ حماد بن سلمة؟

.....

.....

حكم قَلْب الحديث:

يختلف حكم قلب الحديث باختلاف السبب الحامل عليه[١]:

١. فإن وقع غلطًا من الراوي من غير تعمُّد؛ ففاعله معذورٌ، لكن إذا كَثُر ذلك منه فإنه يقدح في ضبطه.

٢. وإن كان القصد منه امتحان المحدِّث؛ فالراجح جوازُه، بشرط أن لا يستمرَّ عليه، بل يبيِّن الصواب قبل انفضاض المجلس.

٣. وإن فعله الراوي متعمِّدًا بقصد الإغراب؛ فهو غير جائز، بل هو من سرقة الحديث وعَمَلِ الوضَّاعين.

أشهر المصنفات في المقلوب:

١. **رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب:** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المعروف بالخطيب (٤٦٣هـ).

وهو خاصٌّ بالقَلب في أسماء الرواة[٢].

٢. **جلاء القلوب في معرفة المقلوب:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

أفرده من «علل الدارقطني»، وزاد عليه زياداتٍ كثيرةً[٣].

وكلاهما مفقود، فيما نعلم.

٣. **الحديث المقلوب سندًا ومتنًا:** لسعيد بن عبد القادر بن سالم باشنفر.

---

(١) انظر: رسوم التحديث (٩١)، والموقظة (٦٠)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢١)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٦٤)، ونزهة النظر (٩٦)، وفتح المغيث (١/ ٣٤١).

(٢) انظر: الأسماء المبهمة (٩)، ومقدمة ابن الصلاح (٣٦٩)، ونزهة النظر (٩٥).

(٣) انظر: فتح المغيث (١/ ٣٤٤).

الدرس السابع عشر: المُضْطَرِب

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يوضِّح تعريف المضطرب في الاصطلاح.
٢. يشرح شروط تحقق الاضطراب.
٣. يعدِّد أقسام الاضطراب، مع التمثيل لكلٍّ منها.
٤. يبيِّن سبب ضعف الحديث المضطرب.

نشاط تمهيدي (٥-٤٤)

- مر معك في الدروس الماضية أنواعٌ من اختلاف الرواة في رواية الحديث، اذكر بعضها، وهل لها صلة بموضوع المضطرب؟

.....

تعريف المُضطرِب:

المُضطَرِب في اللغة: اسم فاعل من «اضطَرَبَ، اضْطِرابًا»؛ إذا اختلَّ، ويعبَّر بالاضطراب أيضًا عن الاختلاف[١].

والمُضطَرِب في الاصطلاح: **الحديثُ المرويُّ من وجوهٍ مختلفةٍ، تُوحي بعدم ضبط شيءٍ من وجوهه**[٢].

فقولنا: «**من وجوه مختلفة**»: يعني أن الحديث الواحد له عدة طرق، لكنَّ بينها اختلافًا في صفة الرواية؛ كأن يكون بعضها مرفوعًا وبعضها موقوفًا، أو يكون بعضها موصولًا والآخر مرسلًا، وقد يقع الاختلاف في سياق المتن أيضًا.

وقولنا: «**تُوحي بعدم ضبط شيءٍ من وجوهه**»: يُخرِج ما إذا كان ترجيح أحد وجوه الاختلاف ظاهرًا، أو له دلائل قوية.

شروط تحقق الاضطراب:

ليس كلُّ اختلافٍ بين الرواة يعدُّ اضطرابًا قادحًا في صحة الحديث، فلا يعدُّ الاختلاف اضطرابًا في الاصطلاح إلا إذا تحقَّقت فيه ثلاثة شروط[٣]:

(١) انظر: لسان العرب (١/ ٥٤٤)، والقاموس المحيط (١٠٨)، مادة (ض ر ب) فيهما.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٤)، والتقريب والتيسير (٤٥)، والمنهل الروي (٥٢)، واختصار علوم الحديث (٧٢)، التذكرة لابن الملقن (١٨)، وتدريب الراوي (١/ ٣٠٨).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٤)، والاقتراح (٢٢)، والنكت للزركشي (٢/ ٢٢٧)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩١)، والنكت لابن حجر (٢/ ٧٧٣، ٧٧٧ - ٨١٠)، وفتح المغيث (١/ ٢٩٠)، وتدريب الراوي (١/ ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٤).

١. أن يكون الاختلاف مؤثِّرًا.

فبعض صور الاضطراب لا تؤثر في الحديث قدحًا، حتىٰ مع تعذُّر الجمع أو الترجيح؛ كما إذا وقع الاختلاف في اسم الراوي أو اسم أبيه، مع الاتفاق علىٰ عين الراوي وتوثيقه، فلا أثرَ لمثل هذا الاختلاف في القَدح أصلًا.

وكذلك إذا اتفق الرواة علىٰ سياق أصل متن الحديث، ثم اختلفوا في ذكر بعض تفاصيل المتن التي لا تؤثر علىٰ أصل القصة، فمثل هذا الاختلاف أيضًا لا يقدح في ثبوت الحديث.

٢. أن يَعسُرَ الجمع بين وجوه الاختلاف، بحيث يلزم من تصويب أحدها تخطئة الآخر.

فإن أمكن الجمع بين الروايات المختلفة؛ بحيث يُحمَل كلٌّ منها علىٰ وجهٍ لا يعارض غيرها من الروايات؛ فلا يحكم علىٰ الحديث بالاضطراب.

كما إذا اختلف الرواة – مثلًا – في تسمية راوٍ في الحديث أو إبهامه، فلا تعارض في مثل هذه الحال؛ لأنَّ الراويَ المبهَمَ هو الراوي المسمَّىٰ نفسُه.

٣. أن تكون وجوه الاختلاف متقاربةً في القوة، بحيث يَعسُر ترجيح أحدها علىٰ الآخر.

فإذا أمكن ترجيح أحد الوجوه بإحدىٰ قرائن الترجيح المعتبرة؛ فلا يحكم علىٰ الحديث بالاضطراب، بل يكون الوجه الراجح هو المحفوظ، ويكون ما سواه شاذًّا أو منكرًا أو مُعَلًّا.

أقسام الاضطراب:

ينقسم الاضطراب من حيث موضع وقوعه إلىٰ قسمين:

١. الاضطراب في الإسناد:

وغالبًا ما يكون الاضطراب في إسناد الحديث؛ كالاضطراب في رفع الحديث ووقفه، أو الاضطراب في وصله وإرساله، أو الاضطراب في زيادة راوٍ في أثناء السند أو حذفه، ونحو ذلك.

مثاله: ما رواه سِماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ قال: اغتسل بعضُ أزواج النبي ﷺ في جَفنة، فجاء النبي ﷺ ليتوضأ منها أو يغتسل، فقالت له: يا رسول الله، إني كنت جُنبًا، فقال رسول الله ﷺ: «**إن الماءَ لا يُجنِب**»[(١)].

ورواه سماك مرةً، عن عكرمة مرسلًا[(٢)].

ورواة الوجهين عن سماكٍ ثقات، لكن سماكًا يضطرب في روايته عن عكرمة كما ذكر أهل العلم[(٣)]، وقد قال الإمام أحمد: «هذا حديث مضطرب»[(٤)].

---

(١) أخرجه من هذا الوجه: أبو داود (٦٨)، والترمذي (٦٥)، وغيرهما.

(٢) أخرجه من هذا الوجه: الطبري في تهذيب الآثار – مسند ابن عباس (١٠٣٧ – ١٠٣٨).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٠)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٧٩٧).

(٤) انظر: شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي (١/ ٢٠٦).

٢. الاضطراب في المتن:

وهو نادر، وقلَّ أن يوجد اضطرابٌ في المتن دون اضطرابٍ في الإسناد[١].

ومثاله: ما أخرجه الترمذي[٢]، من حديث جابر ﷺ قال: «**كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ، فكنا نُلَبِّي عن النساء، ونَرمي عن الصِّبيان**».

فقد أخرجه ابن أبي شيبة[٣] أيضًا، بلفظ: «**حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساءُ والصِّبيان، فلبَّينا عن الصِّبيان، ورمَينا عنهم**».

فاللفظ الأول: فيه أن التلبية عن النساء والرمي عن الصبيان، وفي الثاني: أن التلبية والرمي عن الصبيان.

وقد أعلَّه ابنُ القطان باضطراب المتن[٤].

نشاط (٥-٤٥)

- وصفُ الاضطراب يُطلَق علىٰ رواة الحديث أيضًا، فيقال مثلًا: «فلان مضطرب الحديث».

  فهل معنىٰ الاضطراب في وصف الراوي مشابهٌ لمعناه في وصف الحديث؟ ابحث في هذه المسألة مسترشدًا بمحاضر المادة.

سبب ضعف الحديث المضطرب:

إذا تحققت شروط الاضطراب في الحديث؛ حُكِم عليه بالضعف؛ لأن الاضطراب مشعرٌ بعدم ضبط الراوي لسند الحديث أو متنه، بحيث لم يستقرَّ علىٰ روايةٍ واحدةٍ فيه، بل كان يرويه علىٰ أوجه مختلفةٍ متعارضةٍ؛ لأنه لم يضبطه كما ينبغي[٥].

لكن لا بدَّ من التنبُّه إلىٰ أن الحكم بالاضطراب دقيق جدًّا، فيجب إمعان النظر في طرق الحديث واختلافها، والتمحيص في قرائن الترجيح وأحوال الرواة، والتثبُّت من تحقق شروط الاضطراب، فيحتمل أن يكون الراوي الثقة قد سمع الحديثَ علىٰ أكثر من وجه، فتكون جميع وجوه الاختلاف صحيحةً، ومردُّ ذلك إلىٰ النظر في القرائن والتدقيق في نقد الحديث، كما تقدم[٦]. والله أعلم.

أشهر المصنفات في المقلوب:

المقترِب في بيان المضطرب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)[٧].

وهو مفقود، فيما نعلم.

---

(١) انظر: نزهة النظر (٩٦).
(٢) جامع الترمذي (٩٢٧).
(٣) المصنَّف (١٤٠٢٧).
(٤) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٦٩).
(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٤).
(٦) انظر: النكت لابن حجر (٢/ ٧٧٧ - ٨١٠).
(٧) انظر: فتح المغيث (١/ ٢٩٠)، وتدريب الراوي (١/ ٣١٤).

الدرس الثامن عشر: المُصَحَّف

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يعرِّف المصحَّف اصطلاحًا.

٢. يبيِّن أهمية معرفة التصحيف.

٣. يذكر أقسام التصحيف باعتبارات متعدِّدة، مع التمثيل لها.

٤. يوضِّح الحال التي يقدح فيها التصحيف في الراوي.

٥. يذكر ثلاثةً من أشهر المصنفات في معرفة التصحيف.

نشاط تمهيدي (٥-٤٧)

- أخرج ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٣١) عن سليمان بن موسىٰ أنه قال: "لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين، ولا تقرؤوا القرآن علىٰ المصحفيين".
- ماذا تستنتج من خلال هذا النص في موضوع أهمية معرفة التصحيف؟

.....

قال أبو أحمد العسكري: "عُيِّرَ بالتصحيف جماعةٌ من العلماء، وفُضِح به كثيرٌ من الأدباء، وسُمُّوا الصُّحُفية، وما يسلم أحدٌ من زلَّةٍ ولا خطأ إلا من عصمَ اللهُ".
تصحيفات المحدثين (١/ ٥) بتصرُّف.

تعريف المُصَحَّف :

المصَحَّف في اللغة: اسم مفعول من «صُحِّف، تَصحيفًا»،والتصحيف: هو الخطأ في الصحيفة[١].

والمصَحَّف في الاصطلاح: **هو الحديث الذي وقع في سنده أو متنه تصحيفٌ.**

والتصحيف في الاصطلاح: **تغيير الكلمة من هيئتها المعروفة إلىٰ غيرها**[٢].

فالتصحيف خطأٌ من الراوي في كلمةٍ من الإسناد أو المتن، فينطق بها أو يكتبها علىٰ غير وجهها الصحيح.

(١) انظر: القاموس المحيط (٨٢٦ – مادة ص ح ف).

(٢) انظر: فتح المغيث (٤/ ٥٧)، وتوضيح الأفكار (٢/ ٢٤٠).

◂ **سؤال:** هل التصحيف خاص بعلم الحديث، أم يمكن يقع في علوم أخرىٰ؟ وضح إجابتك مع التمثيل.

.....

.....

.....

تعريف المُصَحَّف :

معرفة تصحيفات الرواة في الأسانيد أو المتون لها أهمية بالغة، ومن ذلك:

١. الأمن من اشتباه اسم راوي الحديث بغيره.

فقد يؤدي التصحيف إلىٰ تحول اسم راوي الحديث إلىٰ اسم راوٍ آخر، كما صحَّف بعضهم اسم (عاصم الأحول) إلىٰ (واصل الأحدب)[١]، وهما راويان مختلفان.

٢. الأمن من الجهل بعين الراوي أو حاله.

إذا تصحف اسم راوي الحديث؛ فقد يؤدي ذلك إلىٰ أن يصبح في عداد المجاهيل؛ لأن اسمه غير معروف، والواقع أن تصحيفَ اسمه أدَّىٰ إلىٰ الجهل به.

٣. الأمن من فهم معنىٰ الحديث علىٰ غير الوجه الصحيح.

فوقوع التصحيف في ألفاظ المتون يؤدي في كثير من الأحيان إلىٰ تغيُّر المعنىٰ، فيُفهَم الحديث علىٰ غير وجهه الصحيح.

كما صحَّف بعضهم حديث: «**لعن رسول الله ﷺ الذين يُشَقِّقُون الخُطَب**»، فقال فيه: «يُشَقِّقُون الحَطَب»[٢]، بالحاء المهملة بدل الخاء المعجمة، فظنَّ أن فيه نهيًا عن تكسير الحطب وتشقيقه، وهو في الحقيقة نهي عن التشَدُّق في الخطابة والتكلُّف في الكلام.

أقسام المُصَحَّف[٣]:

١. ينقسم التصحيف باعتبار موضعه إلىٰ قسمين:

أ. تصحيف في الإسناد.

ويكون في أسماء الرواة، وهو كثير.

ومثاله: العوام بن مُراجِم (بالراء والجيم)، صحفه بعضهم إلىٰ (مُزاحِم)[٤]، بالزاي والحاء المهملة.

ب. تصحيف في المتن.

كحديث: «**من صام رمضان، ثم أتبعه ستًّا من شوال**»، صحَّفه أحد الرواة، فقال: «أتبعه شيئًا من شوال»[٥].

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٨٣).
(٢) المصدر السابق (٢٨٢ - ٢٨٣).
(٣) المصدر السابق (٢٨٣).
(٤) المصدر السابق (٢٧٩).
(٥) المصدر السابق (٢٨٢).

٢. وينقسم باعتبار مَنشئه إلىٰ قسمين:

أ. تصحيف بَصَر.

وهو الأكثر، فيشتبه الخط علىٰ القارئ، إما لرداءة الخط، أو عدم النقط، أو ضعف بصر القارئ، فيقرأ الكلمة علىٰ غير وجهها، كما تقدم في الأمثلة السابقة.

ب. تصحيف سمع.

فيشتبه الكلام علىٰ السامع، إما لضعفٍ في سمعه، أو بُعد مكانه، فيسمع الكلمة علىٰ غير وجهها.

ومثاله: تصحيف اسم (عاصم الأحول) إلىٰ (واصل الأحدب).

٣. وينقسم باعتبار كونه في اللفظ أو في المعنىٰ إلىٰ قسمين:

أ. تصحيف في اللفظ.

وهو الأكثر، كما في الأمثلة السابقة.

ب. تصحيف في المعنىٰ.

فلا يغيِّر الراوي لفظ الحديث، لكن يفسِّره تفسيرًا يدلُّ علىٰ أنه فهم معناه فهمًا خاطئًا.

ومثاله: حديث: «**أن النبي ﷺ صلىٰ إلىٰ عَنَزَة**»، والعَنَزَة: الحَرْبة، تُنصَب بين يدي المصلي.

فظنَّ أبو موسىٰ العَنَزي أن العنزة هنا اسم قبيلة، فقال: «نحن قومٌ لنا شرفٌ، نحن من عَنَزَة، قد صلىٰ النبي ﷺ إلينا»[(١)].

نشاط (٥-٤٨)

- جاء رجلٌ إلىٰ الليث بن سعد، فقال: كيف حدَّثك نافعٌ عن النبي ﷺ في الذي نُشِرت في أبيه القصَّة؟ فقال الليث: ويحَك! إنما هو: في "الذي يشرَبُ في آنيةِ الفِضَّة يُجَرجِرُ في بطنه نارَ جهنم". الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٢٩٣).
- في هذا المثال، اذكر نوع التصحيف الذي وقع فيه الراوي:

١. باعتبار موضعه: .....

٢. باعتبار منشئه: .....

٣. باعتبار كونه في اللفظ أو المعنىٰ: .....

هل يقدح التصحيف في الراوي؟[(٢)]:

إذا كان وقوع التصحيف من الراوي نادرًا؛ فإن ذلك لا يقدح في ضبطه، فلا يكاد يسلم من الخطأ والتصحيف أحد.

(١) المصدر السابق (٢٨١).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٨٤)، وفتح المغيث (٤/ ٥٧ - ٥٨)، وتيسير مصطلح الحديث (١٤٧).

أما إذا كثر وقوعه في التصحيف؛ فإن ذلك يقدح في ضبطه، ويدلُّ علىٰ أنه ليس من أهل هذا الشأن.

وإنما يكثر وقوع التصحيف من الراوي غالبًا إذا كان يأخذ الحديث من الصُّحُف والكتب، دون التلقي علىٰ الشيوخ وأخذ العلم عن أهله، ولذا قالوا: «لا تأخذ العلمَ عن صحفي، ولا القرآنَ عن مُصحَفي»[1].

قال الخطيب: "التصحيفُ والإحالةُ يسبِقان إلىٰ من أخذ العلمَ عن الصُّحُف".
الكفاية (١٦٣).

أشهر المصنفات في معرفة التصحيف:

١. **تصحيفات المحدِّثين:** لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العَسكَري (٣٨٢هـ).

وهو مطبوع.

٢. **تصحيفات المحدِّثين:** لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ).

٣. **إصلاح غلط المحدِّثين:** لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخَطَّابي (٣٨٨هـ).

مطبوع أيضًا.

تنبيه

قسَّم الحافظ ابن حجر – رحمه الله – هذا الباب قسمَين:

الأول: المصحَّف، وهو: ما كان التغيير فيه بالنَّقْط، مثل: (مراجم) و(مزاحم).

والثاني: المحرَّف، وهو: ما كان التغيير فيه بالشكل، مثل: (بُشَير) و(بَشِير)[2].

وعامة أهل العلم لا يفرقون بين التصحيف والتحريف، فكل تغيير في هيئة الكلمة عن وجهها الصحيح داخلٌ عندهم في التصحيف، سواء كان التغيير بالحروف، أو بالنقط، أو بالشكل[3].

نشاط (٥-٤٩)

- للتصحيف في الحديث آثار علمية ظهرت في واقع السنة النبوية، مثّل بمثال واقعي لكل أثر من الآثار الآتية، مستعينًا بكتاب (تصحيفات المحدثين) للعسكري وغيره من المصادر.

الرقم	الأثر	مثاله	توضيحه
١	أثر التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل		

(١) انظر: المحدث الفاصل (٢١١)، والكفاية (١٦٣)، ومقدمة ابن الصلاح (٢١٨)، واختصار علوم الحديث (١٧٠)، وفتح المغيث (٤/ ٨٥).

(٢) انظر: نزهة النظر (٩٦)، وفتح المغيث (٤/ ٦٥).

(٣) انظر: الكفاية (٢٤٧)، وتوجيه النظر (٢/ ٥٩٢)، والتصحيف وأثره في الحديث والفقه، لجمال أسطيري (٢٣-٤١).

الدرس التاسع عشر: المَوضوع

نتاجات التعلّم

يتوقع من الدارس لهذا الدرس أن يكون قادرًا علىٰ أن:

١. يعرِّف الحديث الموضوع لغةً واصطلاحًا.
٢. يوضح رتبة الحديث الموضوع.
٣. يبيّن حكم رواية الحديث الموضوع.
٤. يشرح أربعةً من طرق معرفة الوضع في الحديث.
٥. يعدِّد أصناف الوضاعين وأسباب الوضع لديهم.
٦. يذكر ثلاثةً من أشهر المصنفات في الحديث الموضوع.

نشاط تمهيدي (٥-٥٠)

- قال إسحاق بن إبراهيم: "أخذ الرشيد زنديقًا فأراد قتله فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟! فقال له: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك؟ ينخلانها حرفًا حرفًا". تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠١). وقيل لابن المبارك: "هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة". الكامل، لابن عدي (١/ ١٠٣).
- ماذا تستنبط من هذين النقلين حول الحديث الموضوع؟

.....

تعريف الموضوع:

الموضوع في اللغة: اسم مفعول من «وُضِعَ، وَضْعًا»؛ إذا أُلصِقَ، فالوضع: الإلصاق، والموضوع: المُلصَق[١].

والموضوع في الاصطلاح: **هو الكذب المصنوع المختَلَق علىٰ النبي ﷺ**[٢].

قال البيقوني:

وَالكَـذِبُ المُخْتَلَـقُ المَصْنُوعُ عَلَـىٰ النَّبِـيْ فَذلِـكَ الموْضـوعُ

(١) انظر: أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب (١٤٨)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٣٨).
(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٨)، وفتح المغيث (١/ ٣١٠)، وتدريب الراوي (١/ ٣٢٣).

فالخبر الموضوع ليس حديثًا في الحقيقة، بل هو كلامٌ ينسب إلىٰ النبي ﷺ كذبًا وزورًا، لم يقُلْه النبي ﷺ ولم يفعله.

ولا يلزم أن يكون الموضوع قد اختُلِق عمدًا من راوٍ كذاب أو وضاع، بل قد يقع سهوًا وغلطًا من راوٍ ضعيف، وَهِم في نسبة الكلام إلىٰ النبي ﷺ، بحيث يُقطَع بأن ذلك الكلام ليس من كلامه ﷺ، كما تقدم في قصة ثابت بن موسىٰ الزاهد في نوع «المُدرَج»، وقد عدَّ أهل الحديث هذا الحديث من جملة الأحاديث الموضوعة[1].

رتبة الحديث الموضوع:

الموضوع شر أنواع الحديث الضعيف، وإنما ساغ إطلاق وصف «الحديث» علىٰ الخبر الموضوع بالنظر إلىٰ المعنىٰ اللغوي؛ أي: ما يُتَحدَّث به، أو أُطلِق عليه ذلك بالنظر إلىٰ دعوىٰ مَن اختلقه[2].

حكم رواية الحديث الموضوع:

لا تجوز رواية الحديث الموضوع لمن كان عالمًا بحاله بالاتفاق، إلا مقرونًا ببيان وضعه[3]، وقد ورد الوعيد الشديد في التساهل برواية مثل هذه الأخبار في قوله ﷺ: «مَن حدَّث عني بحديثٍ يُرَىٰ أنه كذب؛ فهو أحد الكاذِبين»[4].

قال الخطيب: "يجب علىٰ المحدِّث أنْ لا يرويَ شيئًا من الأخبار المصنوعة، والأحاديث الباطلة الموضوعة، فمن فعل ذلك باءَ بالإثم المبين، ودخل في جملة الكذابين، كما أخبر الرسول ﷺ".
الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٩٨).

طرق معرفة الوضع في الحديث:

ذكر أهل العلم طرقًا وقرائنَ عديدة، يمكن بواسطتها معرفة الخبر الموضوع، وتكون **كالعلة الكاشفة التي يتطلب بعدها علة في الإسناد**، منها[5]:

١. إقرار واضعه.

بأن يعترف الراوي الذي وضع الحديث بفعلته، كما ورد عن نوح بن أبي مريم أنه أقرَّ بوضع حديث في فضائل القرآن[6].

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٠٠)، وفتح المغيث (١/ ٣٢٦ - ٣٢٩).
(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٨)، والنكت للزركشي (٢/ ٢٥٣)، وفتح المغيث (١/ ٣١١).
(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٨)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٣٩).
(٤) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٨)، والترمذي (٢٦٦٢)، وقال: حسن صحيح.
(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٩)، والمنار المنيف (٥٠ - ١٠٥)، والنكت للزركشي (٢/ ٢٥٧)، والتقييد والإيضاح (١٣٢)، ونزهة النظر (٨٩ - ٩٠).
(٦) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٠٠).

٢. ما ينزَّل منزلة الإقرار.

كأن يحدِّث عن شيخٍ لم يدركه، ولا يوجد ذلك الحديث إلا عنده، فهذا مثل الإقرار بأنه قد كَذَب في ذلك الحديث.

٣. مناقضة الخبر للقرآن الكريم، أو السنة الصحيحة الصريحة، أو أصول الشرع، بحيث تكون مناقضته مناقضةً بينةً لا تحتمل تأويلًا البتة.

كأن يكون في متن الحديث إقرار فسادٍ أو ظلم، أو ذمُّ حقٍّ، ونحو ذلك.

كما روي في بعض الأخبار الموضوعة: «لو أحسن أحدكم ظنَّه بحجر؛ لنفعه»[(١)]، فهذا مناقض لأصل الإسلام، وهو التوحيد، وإفراد الله تعالىٰ بالتوجه والقصد.

٤. مناقضة الخبر للأمور المحسوسة.

كما يُروَىٰ في بعض الأخبار الموضوعة في فضائل الباذنجان: «الباذنجان لما أكل له»، و«الباذنجان شفاء من كل داء».

قال ابن القيم: «قبَّح الله واضعَهما، فإن هذا لو قاله أمهر الأطباء لسخر الناس منه، ولو أُكِل الباذنجانُ للحمَّىٰ والسَّوداء الغالبة وكثيرٍ من الأمراض؛ لم يزِدها إلا شدةً، ولو أكله فقيرٌ ليستغني لم يُفده الغنىٰ، أو جاهلٌ ليتعلَّم لم يُفِده العلمَ»[(٢)].

نشاط (٥-٥١)

- تنقسم القرائن التي يحكم بها علىٰ الحديث بالوضع لقرائن في حال الراوي، وأخرىٰ في حال المروي. فهل ما ذكُر من قرائن في حال المروي كرقم (٣ ، ٤) يمكن أن يُكتفىٰ بها لرد الحديث والحكم عليه بالوضع، أم هي كالعلل الكاشفة التي يُتطلب لها علةً إسنادية، لمعرفة جهة الخطأ في رواته ؟ ناقش ذلك مع زملائك ومحاضر المادة.

.....

.....

أسباب الوضع، وأصناف الوَضَّاعين:

تعدَّدت الأسباب التي دعت الوضَّاعين إلىٰ وضع الأحاديث علىٰ النبي ﷺ، ومن أبرز تلك الأسباب[(٣)]:

١. التقرُّب إلىٰ الله تعالىٰ بوضع الأحاديث؛ ترغيبًا للناس في فعل الخير، وترهيبًا لهم من ارتكاب الشر، في زعمهم.

وهؤلاء أقوامٌ يُنسَبون إلىٰ الزهد والصلاح، كانوا يضعون الأحاديث حسبةً يتقربون بها إلىٰ الله تعالىٰ بزعمهم.

(١) انظر: المنار المنيف (١٣٩).
(٢) المصدر السابق (٥١).
(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٩٩)، والمنهل الروي (٥٤)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٠٧ - ٣١٢)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٥١ - ٨٥٢)، وفتح المغيث (١/ ٣١٦ - ٣٢١).

وهم شرُّ أصناف الوضاعين؛ لأن الناس يقبلون موضوعاتهم ثقةً بهم.

٢. الطَّعن في الدين، وتشكيك الناس فيه؛ بوضع الأحاديث التي فيها تشويهٌ لصورة الإسلام وقدحٌ في أصوله وقواعده.

وهؤلاء هم الزَّنادقة، الذين لم يستطيعوا الكيد للإسلام مجاهرةً، فعمدوا إلىٰ مثل هذه الحِيَل للطَّعن في الإسلام.

٣. التكسُّب وطلب الرِّزق بوضع الأحاديث.

وهؤلاء جماعةٌ من القُصَّاص، كانوا يتكسَّبون بوعظ الناس، فيوردون تلك الأحاديث والقصص العجيبة؛ لتَرُوجَ بضاعتهم.

٤. الانتصار لمذهبٍ أو فرقةٍ، فيحمل فرطُ العصبية أتباعَ ذلك المذهب علىٰ وضع الأحاديث في مدح مذهبهم وذمِّ مخالفيهم.

كما وقع ذلك من بعض أهل الأهواء وجَهَلة متعصِّبي المذاهب الفقهية، فوَضَعت الرافضةُ أحاديثَ كثيرةً في فضائل علي ﷺ وآل البيت، وأحاديثَ أخرىٰ في ذمِّ الصحابة ﷺ، ووُضِعت أحاديثُ في ذَمِّ بعض الفرق كالقدرية، وأحاديثُ في مدح بعض أئمة المذاهب الفقهية أو ذمِّهم.

قال السيوطي في الألفية:

والواضعون بعضُهم لِيُفسِدا ... دِينًا وبعضٌ نصرَ رأي قَصَدا

كذا تكسُّبًا وبعضٌ قد روىٰ ... للأمراءِ ما يوافِقُ الهوىٰ

وشرُّهُم صوفيَّةٌ قد وضعُوا ... محتسبينَ الأجرَ فيما يدَّعوا

فقُبِلت منهم رُكونًا لَهُمُ ... حتىٰ أبانَها الأُلَىٰ هُمُ هُمُ

أشهر المصنفات في الحديث الموضوع:

أَولَىٰ أهلُ الحديث كشفَ الأحاديث الموضوعة عنايةً بالغةً، فكَثُر التصنيف في الموضوعات والكلام عليها، ومن أشهر تلك المصنفات:

١. **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات:** لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي، المعروف بابن الجَوزي (٥٩٧هـ).

وهو أشهر كتابٍ في الباب، وعليه عوَّل عامة من صنف بعده في الأحاديث الموضوعة، جمع فيه ما يربو علىٰ ألفِ حديث، ورتبها علىٰ الكتب والأبواب.

٢. **المنار المنيف في الصحيح والضعيف:** لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزُّرَعي، المعروف بابن قَيِّم الجَوزية (٧٥١هـ).

وهذا الكتاب ليس مفردًا في جمع الأحاديث الموضوعة، لكن غالب مادته في الكلام علىٰ قواعد كلية وقرائن توصل إلىٰ معرفة الحديث الموضوع، مع ذكر أمثلةٍ كثيرةٍ عليها من الموضوعات، وذِكرِ جملةٍ من الأبواب التي لم يثبت فيها حديثٌ.

٣. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (٩١١هـ).

بناه علىٰ كتاب ابن الجوزي، مع اختصار وزيادات وتعقُّبات.

وجميع هذه الكتب مطبوعة.

نشاط (٥-٥٢)

- اعتنىٰ المحدثون بظاهرة الوضع في الحديث، وأسسوا منهجًا دقيقًا لتصفية الحديث وتخليصه مما نُسب إلىٰ السنّة النبوية كذبًا، فحُفظت السنة -بفضل الله تعالىٰ- بهذه الجهود، إلا أن المستشرقين وأتباعهم اتخذوا ظاهرة الوضع في الحديث مرتعًا خصبًا للطعن في السنة.

  لخص المبحث الخاص بهذه القضية من كتاب (الأثر الاستشراقي في موقف التغريبيين من السنة النبوية وعلومها: عرضًا ونقدًا)، للدكتورة فضة العنزي، (ص٤٤٩-٤٨٧). يمكن تحميل المبحث بالمسح علىٰ رمز (QR).

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الفهرس

المقدمة ٥

الوحدة الأولى: مدخل إلى مصطلح الحديث ١٢

الدرس الأول: التعريف بعلم مصطلح الحديث ١٤

الدرس الثاني: مصطلحات عامة في علوم الحديث ١٩

الدرس الثالث: أهمية الإسناد ومنهج المحدثين في التثبت من صحة الأخبار ٢٦

الدرس الرابع: نشأة علم المصطلح، ومراحل التصنيف فيه، وأهم مصادره ٣٣

الوحدة الثانية: تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا ٤٣

الدرس الأول: المُتواتِر ٤٦

الدرس الثاني: خبر الآحاد ٥٤

الدرس الثالث: المشهور ٥٦

الدرس الرابع: العَزيز ٦١

الدرس الخامس: الغَريب ٦٥

الوحدة الثالثة: تقسيم الحديث بالنسبة إلى من أسند إليه ٧٥

الدرس الأول: الحديث القُدسي ٧٨

الدرس الثاني: المرفُوع ٨٣

الدرس الثالث: الموقوف والمقطوع ٩٠

الوحدة الرابعة: الحديث المقبول وأقسامه، وما يتبع ذلك ٩٧

الدرس الأول: الصحيح ١٠٠

الدرس الثاني: الحَسَن ١١٣

الدرس الثالث: الصحيح لغيره والحسن لغيره ١٢٠

الدرس الرابع: الاعتبار والمتابعات والشواهد ١٢٧

الوحدة الخامسة: الحديث المردود وأقسامه، وما يتبع ذلك ١٣٩
الدرس الأول: الضعيف ١٤٣
الدرس الثاني: المُنقَطِع ١٥٢
الدرس الثالث: المُعَلَّق ١٥٧
الدرس الرابع: المرسَل ١٦٣
الدرس الخامس: المُعضَل ١٦٩
الدرس السادس: المُدَلَّس ١٧٤
الدرس السّابع: المُرسَلُ الخَفِيُّ ١٨٥
الدرس الثامن: الإسناد المُعَنْعَن ١٨٩
الدرس التاسع: المَزيد في متَّصل الأسانيد ١٩٣
الدرس العاشر: حديث المُختَلِط ١٩٧
الدرس الحادي عشر: الشَّاذُّ ٢٠٣
الدرس الثاني عشر: المُنكَر ٢٠٨
الدرس الثالث عشر: المُعَلُّ ٢١٢
الدرس الرابع عشر: زيادة الثِّقة ٢١٩
الدرس الخامس عشر: المُدْرَج ٢٢٥
الدرس السادس عشر: المَقْلُوب ٢٣٣
الدرس السابع عشر: المُضْطَرِب ٢٣٨
الدرس الثامن عشر: المُصَحَّف ٢٤٣
الدرس التاسع عشر: المَوضوع ٢٤٩